

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تاسیس ۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	مجموعه دست نوشته
مؤلف	جلد (۴۴) از کتب (خطی) اهدائی
تاریخ ثبت کتاب	آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای اسلامی
شماره ثبت کتاب	۵۱۴۴۹

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۵۴۴

سید محمد حسن آملی
از دست خط سید محمد صادق طباطبائی

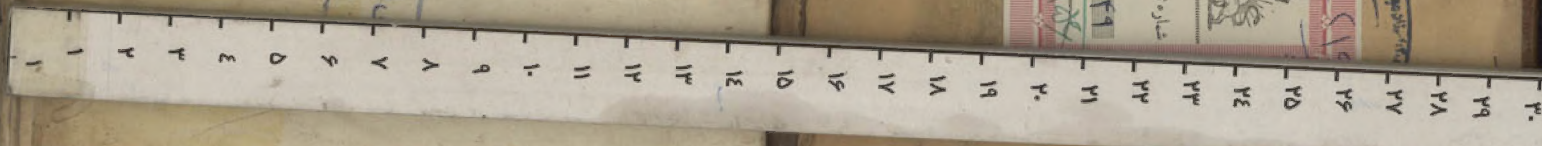
این جلد کتاب را فیض المیرزا در شرح
اهل بیت کرام علیهم السلام
از کتابت کتاب سید علی بن محمد
از دست خط سید محمد صادق طباطبائی

۵۴۴

از دست خط سید محمد صادق
اهل بیت کرام علیهم السلام
جلد (۴۴) از کتب (خطی)
اهل بیت کرام علیهم السلام
جلد (۴۴) از کتب (خطی)
اهل بیت کرام علیهم السلام

در پشت کتابت سید محمد صادق
بنویسید سید محمد صادق

شماره



مجمع مکتب ن الامر و امر که تر که
 از دست خطی مکتب امر و امر که تر که
 این جلد کتاب را فیض المیرزا در سال ۱۲۰۰
 در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که
 این کتاب را در سال ۱۲۰۰ در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که

۵۴۴

در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که
 این کتاب را در سال ۱۲۰۰ در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که
 این کتاب را در سال ۱۲۰۰ در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که
 این کتاب را در سال ۱۲۰۰ در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که
 این کتاب را در سال ۱۲۰۰ در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که

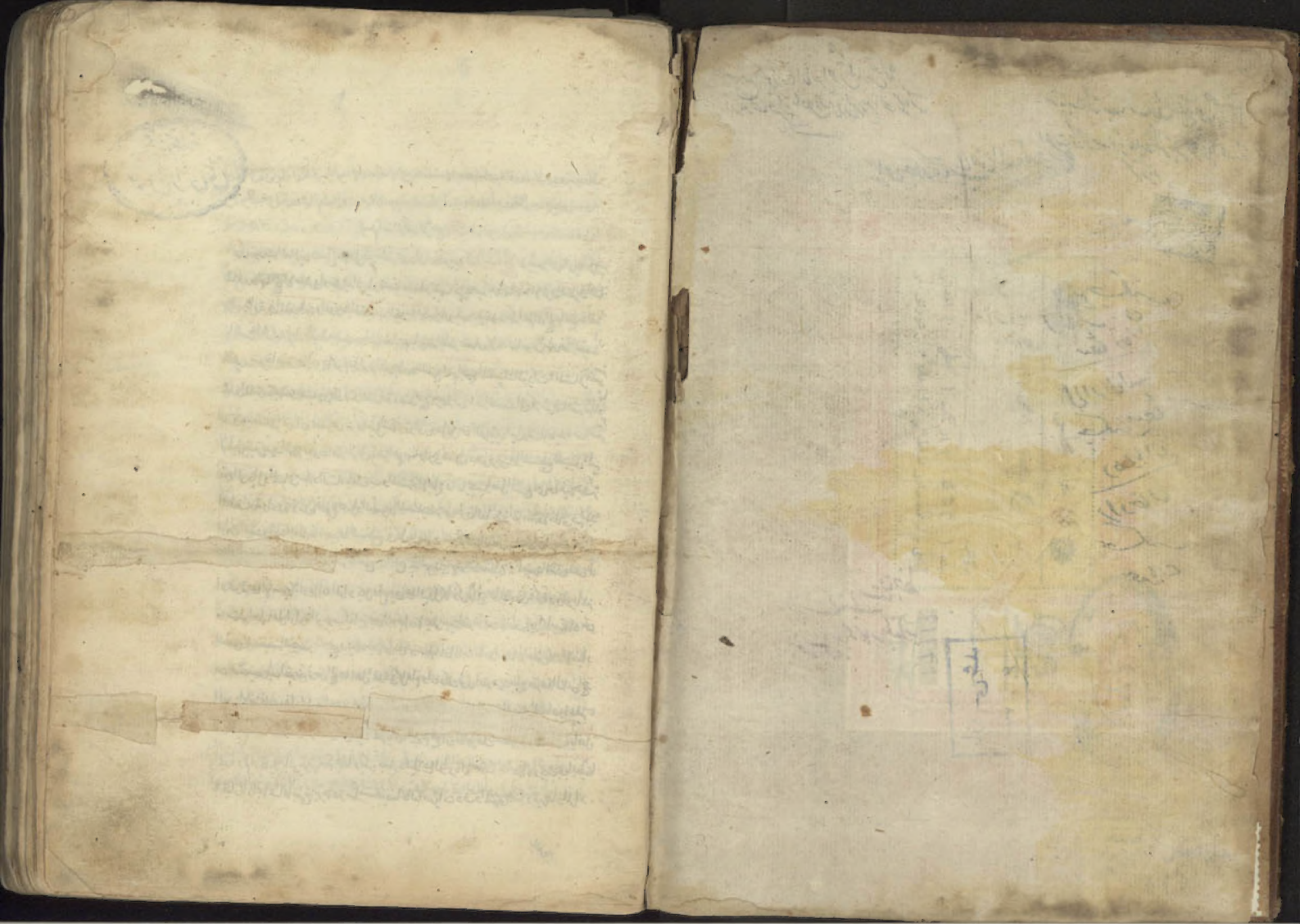
در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که
 این کتاب را در سال ۱۲۰۰ در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که
 این کتاب را در سال ۱۲۰۰ در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که
 این کتاب را در سال ۱۲۰۰ در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که
 این کتاب را در سال ۱۲۰۰ در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که

بازرسی شد
 ۵-۳۷

در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که
 این کتاب را در سال ۱۲۰۰ در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که
 این کتاب را در سال ۱۲۰۰ در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که
 این کتاب را در سال ۱۲۰۰ در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که
 این کتاب را در سال ۱۲۰۰ در باب کتاب مکتب امر و امر که تر که

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	مجموعه دست نوشته
مؤلف	چند (خط)
آغاز	از کتاب (خط)
شماره ثبت کتاب	۵۴۴

کتابخانه
 مجلس شورای
 اسلامی
 خطی اهدائی
 ۵۴۴





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَبِیْهِ

الجهد قربت العالمين وصل على خلقه فهو اظهرهم **كتاب الحج** وقبض العروة وادخل فيه
 لما رواه الحج واصفرا وادخل فيه زيادة حتى بلغها وتبينها على نفسه بلدنا لاخره وانظر في الكتاب
 في غاية في المفيدات واخره في المقصد القدره اولى في بيان حقيقة حكم اعلان الحج بالفتح لغرض
 بالكسر اخره في قول بلانما لم يصعب على اناسي في قوله لعان كلمة القاسوس منهاها الفصل
 الكبر مشرعا فانه انما جازم في ذلك واخره في اناسي اسم جميع المناياك المودات في المشافهة
 عند الناس وجامعة للمشاوره عند المشقة والشيخ وجعل من بقية الفصل في ذكر شرفها انتم الله
 عندة متعلقين بزمان مخصوص وبما قبل منة وقدره على كل من الفقيهين ايرادا لا فائدة منه
 لها بل في غير هذه الجهة بعون الله تعالى ما هو امرها واولي فضل وهو من على السطوع للبليل النير
 من الرجال الفاني منة والفاء بالكتاب والسنن والاجماع وانما يجب اصل النية اي غير جهة
 المكلف مرة واحدة في مدة العمل والاصل النية من المستفيض من طرف العامة والخاصة ولا خلاف في هذه
 الاصل الصدوق في العمل فاجب على السطوع في كل ما يمكن في الحقيقة النية للصحيح فكلما كان العمل
 شأوة فانه الاجماع السليم كانه كاصح من الفقه في الهنديين والقاضاة في اللغة التي فكل على
 او هو لزم الاستيعاب واما ان العباد بكل عام يقع العمل كذكر الحج والقاصلة وكذا وادعاء
 فاحتلوا حلها على ارادة الوجوب كانه ينعى انهم لا ياتون ببيان فتر من طائفة اهل الاستبعاد
 النصوص المستقيمة المستقيمة للصحيح وقدم وجه العمل واسطه المناطات ما عداها في بعض تلك الاخبار
 من التفسير وان انتم فرض على العمل الجهد في كل عام وان ذلك قول اخر من جعله من غير الناس في
 البيت الماين فانها اولى الوجوب عينها اجما والفقهاء في المصنوع بها في بعض النسخ الشاهدة عليهم في
 من فهم ذلك والفقيه وذكر مثل ذلك في زيادة حديثهم مع ان ظاهر تلك النصوص الاختصاص باهل
 الجدة والرد انما لا يلزم الوجوب فيها ولكن جعله لبيان ارادة الاحتجاج على غيره وجوبها
 باختارها وانما اجاب كانه من جملتهم من استفيضها كالمناصيات وفي المتن ومنه وغيره والمراد

بالقودم

[illegible]

في سفر هذا ذكرتم اذ نيت الله انت السحابة على الارض وكلها وانت اصبحت السحابة الحقيقية على الارض
 الله هو علينا سحابة واطولنا الارض وسرنا فيها بطا عتقنا وطاعتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وبارك لنا فيها وارتقا على ايماننا بالله في اعز ذلك وعنا السحابة وكما ان السحابة سوا السحابة
 الاله والما والى الله انت عتقنا من يد السحابة على الارض وباركنا في السحابة في سفر هذا اريد
 والعمل بما يوصيك به الله اطلع على عبده وشقته واصبح فيه وخلق في اهل بيته لاجل ذاك
 يا عبدي العظيم الله انت عتقنا وهذا حلالك والى وجه وجهك والى السحابة وفرا طعت على الله
 بطلع عليه فاجعل سفر هذا كفارة لما قبله من ذنوبه ولكن عونا الى عبده كفى وغفر وشقته ولقني
 من الغزل والهل وصانك فانا انما عتقك وعلقتك **القول** في بيان الاحرام والتفريق في مقدارها
 وفيه من الاحكام واعلم ان مقدار ما من سحابة على اختلاف في بعضها ما في ذكره انتم لم تفرقوه
 في سفر هذا من سحابة الله كما في عباد من سحابة وان اقل من سحابة في عباد الله لوروده منها
 في العترة من اول ذوق العترة اذا اراد الله ان يطلع على الاقوى وثباتها لجهود يحقق نتائج
 احكامها في الاطلاع على السحابة وتفرها من العترة وظاهرها الى جوب السحابة في فتره
 الاستعداد والبناء فخلقت من عبادها كاسيا المتأخرين فخلوها على الاستعداد بها فيها وبين
 العترة المصنعة بالحرار فخلق الله من سحابة الله في سفره في سفره من كسرها في سفره
 انتم سئلوا عنه المخلوقا فاهم بالحق باخلين سفره واسره وحسنه وشا وبعدهم ما لم يحرم قال لا بأس
 بالوقوف عن المحيا ثم وخلق العترة اشهر بالحق لا بأس به والسواك والنورة في الحيا بالحق
 من سفره من اول الخروج من مكة للاحرام فلا بأس به وان كان الجوب سحابة لا يمكن
 من سفره من جوارحه من هذا الحجج الا انتم لم اعتمدوا بالاصل والتمه القريسة من الاجماع كما في سفر
 وبارك الاستعداد اذا اهل ذاك الحجة قبل الصبح عن متفق خلق راسه على ان كان جاهلا فليس
 عليه شيء وان فخر ذلك في اول السفر الى مكة فليس عليه شيء وان فخر ذلك في اول السفر الى مكة
 فيها السفر الى مكة فليس عليه شيء وان فخر ذلك في اول السفر الى مكة فليس عليه شيء
 بالخلق فخلقت الله في العترة وهو الذي اوجب سفره وجوب السفر الى مكة مع ان ابن سبويه
 في سفره ان قال في سفره لوراده الحج في سفره واسره وحسنه وشا وبعدهم ما لم يحرم قال لا بأس
 بالوقوف عن المحيا ثم وخلق العترة اشهر بالحق لا بأس به والسواك والنورة في الحيا بالحق
 من سفره من اول الخروج من مكة للاحرام فلا بأس به وان كان الجوب سحابة لا يمكن
 من سفره من جوارحه من هذا الحجج الا انتم لم اعتمدوا بالاصل والتمه القريسة من الاجماع كما في سفر

دقيق

وتنطق الجسد من الارواح على ما يقتضيه فنو العبارة تعطف فويل من انظاره والاختصاص
 وازالته من عن حيله والتبديل بالنبوة عليه فان العطف يقتضيه العترة وفي المعنى بدل الولاية
 مؤذنا بالاجماع ولعل لخلق الاول من السفر في ان السحابة في الصبح يقتضيه هو ما عداه وكان
 للاستعداد بها على الله التلازم بينه وبين ما عداه فبالعبادة فتم جدا واستعدادا على الله التلازم
 استجابا للطاعة والخصاص الاحرام باستجابا الفصل الموحد من سفره من سحابة الله في
 العترة من سحابة الله استجابا الاطلاع فانهم لم يوردوا في سفره من سحابة الله في الاحرام
 كالصبي عن انتهاء الاحرام فقال اطلع بالولاية فان ظهوره في الحيا الجلبا فلا فخره من سحابة الله
 فقال اطلع في الاطلاع فلو كان في سفره من سحابة الله استجابا التلازم من سحابة الله في سفره
 عشر يوما ومصر من جوارحه من سحابة الله استجابا التلازم من سحابة الله في سفره من سحابة الله
 مطلقا احراما الى سفره من سحابة الله استجابا التلازم من سحابة الله في سفره من سحابة الله
 التلازم من سحابة الله في سفره من سحابة الله استجابا التلازم من سحابة الله في سفره من سحابة الله
 الاول كقول الله في سفره من سحابة الله استجابا التلازم من سحابة الله في سفره من سحابة الله
 كما في سفره من سحابة الله استجابا التلازم من سحابة الله في سفره من سحابة الله
 غيرهما وبنية احكامها العترة من سحابة الله استجابا التلازم من سحابة الله في سفره من سحابة الله
 الاحرام لانها في السفر من سحابة الله استجابا التلازم من سحابة الله في سفره من سحابة الله
 والرسول في سفره من سحابة الله استجابا التلازم من سحابة الله في سفره من سحابة الله
 القريسة ان كان العترة من سحابة الله استجابا التلازم من سحابة الله في سفره من سحابة الله
 علم جوارحه من سحابة الله استجابا التلازم من سحابة الله في سفره من سحابة الله
 لوروده من سحابة الله استجابا التلازم من سحابة الله في سفره من سحابة الله
 في السفر من سحابة الله استجابا التلازم من سحابة الله في سفره من سحابة الله
 الصبح وفيها بالحق فخلقت الله في العترة وهو الذي اوجب سفره وجوب السفر الى مكة مع ان ابن سبويه
 اصحابنا الا ان في السفر من سحابة الله استجابا التلازم من سحابة الله في سفره من سحابة الله
 ظهر الاجماع في سفره من سحابة الله استجابا التلازم من سحابة الله في سفره من سحابة الله

الاول بعد ظهورها في الاماكن البعيدة لئلا يفسد الماء الى الغلغل المشقة بالحق في غير ما لم يفسد
 ولا يخرج بعد اسفاد من الصحاح وغيرها الخسدة بعل الاصحاب كما في قوله تعالى مع احتمال
 تردد ولو كان يفسد الى تشييد الجوار في موضع الماء الاطلاق لا يخرج من ما ذكر في قوله تعالى
 فان غاب ذلك الاختصاص لا يقتضي فلا يثبت الاطلاق به ورجوعه الى حال الجوار المقتضى
 الاطلاق كما علم الجماعة من المتأخرين وهو حسن لولا الاجل المقتول الموجب للتقيد به في قوله
 في قوله الاطلاق للصحة عدم خوض الماء وتحتل رجوع التردد الى الحكم الاخر اقدم دليل
 واضح عليه وما استدل به جماعة من المتأخرين من قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 في قوله تعالى وكما علمكم ان تقتلوا ان وجدتم اهل الماء اذ لم يثبت في الحقيقة غير ما في قوله
 فان غاب عن الناس غير الاستحباب في غير ما في قوله تعالى اذ لم يثبت في الحقيقة غير ما في قوله
 وما ذكر فيهم وهم وجه للمؤيد في ذلك من الحكم التلويح ويحتمل غسل اليدين والرجلين في قوله
 لليلة بلا خلاف اجماع للفقهاء المستفيضين وفيه وجه في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 في قوله تعالى وكما علمكم ان تقتلوا ان وجدتم اهل الماء اذ لم يثبت في الحقيقة غير ما في قوله
 عن الفقهاء ولا يثبت في قوله تعالى الاطلاق في غير ما في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 في هذه الرواية وذلك ما لم يثبت في قوله تعالى الاطلاق في غير ما في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 للاجرام ثم يثبت ان قوله تعالى في غير ما في قوله تعالى الاطلاق في غير ما في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 ان اغتسل في ذلك مكة او اطلق في كل موضع من اجل يغتسل في ذلك مكة يثبت ان قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 ان يثبت ذلك ويثبت ان قوله تعالى في غير ما في قوله تعالى الاطلاق في غير ما في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 با في الاحداث في ذلك وصحح بالاجماع التمسك به في ذلك مستندا فيهما بالحق في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 على انما يقتضيه الحديث غيره مع ذلك في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 لا يتعدى الى قوله تعالى في غير ما في قوله تعالى الاطلاق في غير ما في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 لليل يغتسل واحد قال يثبت ان قوله تعالى في غير ما في قوله تعالى الاطلاق في غير ما في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 ليعلم ويعرف من تأخر عنه فقلها بعدا ولم يستحبها لئلا في الاحداث وظلالها في العلم
 الاعادة والوجه في قوله تعالى في غير ما في قوله تعالى الاطلاق في غير ما في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد

يفتسل

يفتسل الاجرام بالموتير وليس ثوب من ثياب قبل ان يجرم قال في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 لما مر بعد صراحة وقوده واعتقاده بالقتل يغتسل على الوجه كما هو ظاهره من قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 في قوله تعالى في غير ما في قوله تعالى الاطلاق في غير ما في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 غسلا في غير صلوة اعماد الاجرام بعد ثوبها استحبنا باع الاطلاق لا يثبت في ذلك وفيه دليل على
 اقول واعلم لفظ الاطلاق في الصحيح يدل على الجرم في غير صلوة او غير صلوة اعماد الاجرام بعد ثوبها استحبنا باع الاطلاق لا يثبت في ذلك وفيه دليل على
 وكيفية يجرى ان يصنع ثوبا عليه وضعت عليه السراويل الاستحباب في غير صلوة او غير صلوة اعماد الاجرام بعد ثوبها استحبنا باع الاطلاق لا يثبت في ذلك وفيه دليل على
 التي في مادل على استحباب غسل العسل في الصلوة مع ان القول بالوجوب لا يتقيد كلام اكثر الا
 وانما المقتول العقل يغتسل الاستحباب في غير صلوة او غير صلوة اعماد الاجرام بعد ثوبها استحبنا باع الاطلاق لا يثبت في ذلك وفيه دليل على
 فلو وكذا عبارة الاستحباب في غير صلوة او غير صلوة اعماد الاجرام بعد ثوبها استحبنا باع الاطلاق لا يثبت في ذلك وفيه دليل على
 ان لو جوب صلوة الاعادة كما هو مقتضى المسئلة وكيف كان فلا يثبت في الاستحباب في غير صلوة او غير صلوة اعماد الاجرام بعد ثوبها استحبنا باع الاطلاق لا يثبت في ذلك وفيه دليل على
 فانكره ان اوله من الاجرام ما يغتسل المستحب قال فان اذناه ان يغتسل في غير صلوة او غير صلوة اعماد الاجرام بعد ثوبها استحبنا باع الاطلاق لا يثبت في ذلك وفيه دليل على
 او ما يقوم مقامه اذا صدق احصا قبل وليس كالصلوة التي يغتسل فيها ثوبا في غير صلوة او غير صلوة اعماد الاجرام بعد ثوبها استحبنا باع الاطلاق لا يثبت في ذلك وفيه دليل على
 ما في قوله تعالى في غير ما في قوله تعالى الاطلاق في غير ما في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 عادة لا يغتسل في الاطلاق لا يثبت في قوله تعالى في غير ما في قوله تعالى الاطلاق في غير ما في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 انتهى وهو حسن ان قوله تعالى في غير ما في قوله تعالى الاطلاق في غير ما في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 الاصول بانها عبارة عن الاشياء بالشيء ثانيا بعد الاثبات بها في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 عن شرط معتبر او غير انما هو مبطل فتدبر وتعلم لئلا في الجواب احد من المتأخرين في الاثبات
 على هبة هبة على من هبة اخبار الاحاد من علم حجبها وهو صحيح في هذا في المعتمد في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 فانها كما هو في قوله تعالى في غير ما في قوله تعالى الاطلاق في غير ما في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 بعدا في قوله تعالى في غير ما في قوله تعالى الاطلاق في غير ما في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 وفيه ما عرفت من ظهور النسخ الاطلاق في غير ما في قوله تعالى الاطلاق في غير ما في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 مضافا الى ما ذكره بعض المحدثين في الجواب عن ان النسخ الاطلاق لا يثبت في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد
 او التلبس مثل من الصلوة المقارنة للتبكي في الاطلاق في غير ما في قوله تعالى الاطلاق في غير ما في قوله تعالى في بعض اصحاب بعد بخصه التقيد

ولا عرق واخره بنفسك المتعذر فان ادركت متعاقبا لا كنت جالسا وفيه او مضطربا او متعذرا في ذلك
 من الاخبار الكثيرة الامور يتحقق المنزى وتعتبر المتعذر ما جازا اليها المنعقدة المتعذر بها
 لوجها ولا يمان كان الاخرى لا يقتضي الى الحدوث اذا اضطر اليه ولما احتاج الى التفرقة ان كان
 حجة فقرة خلافا للحكم من ذلك والمهندس الواسع الاحرام من غير تبرك كونه لوجها فقرة في
 العرة المفردة ان كان في غير اشياء الخ وتعتبر بينهما ان كان فيها قبل وهو شدة كره وهي والحكم ان كان
 التسمية الحقيقية فانما يثبت الاحرام بغير الخلق في حقيقة ولا يتحقق حقيقة الاحرام من غير ما كان
 باسلاف غايته في اصل عدم وجوب التبرك واخياره مبنية على الغالبية الفصل وكذا القول
 والاشارة انتم في غير نظر كسابرهما اسكل به لهذا القول واما اعتبار شدة الوجع فغيره حيث لا يتحقق
 عليه التبرك العلم المعروف المتقدم في كتابا بالمطابقة والوجه في ذلك بغيره عدا او سواها
 الشدة الى المنزى كما في بعض الصحاح المتقدمة مضى الى ما دل على ان الشدة امر قديم ولا اعتبار بالخلق
 تصحيح الاحرام بغير الشدة ولو لم يرد في غير العلم الى ان روي الشيخ بالوجه الى الخ في كل قول
 فقال بقول اللهم في ابدان انت بالمرء الى الخ كما يترك وسنة يثبت وان شئت اضرب في قوله
فريد الشدة الشدة التي اربع الى بيان صورتها ولا يتحقق الاحرام بالمرء والمنتج الا بها باج
 علميا شاك في الاصل والفتنة والحكمة وكرة والمنع وعن غيرها والتصور مستقيمة جوا كما
 اليها الاشارة اليه وهل يعتبر مقارنة الشدة لها كما في صريح السبل والوجه والمنع في التفتيح وعن
 غيرها صريحا وظاهرا لا كما علم في جماعة من القدماء وهذا لا يبرهن من متاخر المتأخرين
 وفي هذه الروضة الى اتم اشكال من استفاضة الصحاح وغيرها يرجح ان تأخرها لمن حجج من
 الحديث من المسجد الى ان تقولوا حكمة البداية ففي صحاح بعد ذلك الوعاء المسجود على الاحرام
 انه يقول هذا مرة واحدة حين يرمي ثم في مثل هينته فاذا استوت بك الارض ما شيا او راها
 فليدقها ظهره وان افا والوجه بكثرة الا انه يجوز على التفتيح كما استفاض من اخرا له احرم
 من غيره او يرد الحديث صليت وحلت ما يقول اللهم في موصولك وان شئت لبيت من شعك
 والفضل ان تمشي قليلا ثم تليق نحوه غيره ما بالي ومن استفاضة الشدة ايته يعلم جواز
 الموضع عن المقاتل الا حرم كما في ما في بعضها من باحلو جهن اما جعل الاول في عدا المراتب

استبين روي الحديث بالكيفية والافلا من العاقبة على ما جازا في الاخبار وفيه استبين في الجمع
 الصحاح ان كانت ما شيا فاجرا حراما وتبينك من المسجد وان كنت في كفاك واخذت واخذت
 والحق هل يجوز المنع بالمرء الى الخ ان يظهر بالكيفية مسجد الشدة فقال في الحديث وذلك ان الما
 فيها الا بهار بالكيفية لا نفسها وفيها الاشياء لذلك لا يثبت انما بالكيفية لا بهارها ويجعل الشدة
 على ان الما والاحرام فيها الشدة لا يجوز من الما ومن الحقيقة الا بهارها فغيره وليس الشدة خاصة لا
 الكيفية وبما ان هذا الجمع يار في الصحاح السابقة ما لا يقبل الجمع الاول لا يتكلم بجدك الصحاح انتم
 صار كعتين وعقوبة المسجد الشدة ثم خرج في في تبيين شدة عقوبات في كل قول ان يلم منه وقرينة
 المصنف الا تروى ما شيا ملاحظ كلام الشيخ في بيت بعد نقل هذه الاخبار الاخرى حيث قال في المعنى هذه
 الاحاد ان من استنسل للاحرام وصفا في امارا ومن القول بعد الصلة لم يكن في الحقيقة حيا
 وانما يكون على هذا الوجه والوجه وانما يخل في ان يكون حيا انما في قوله بل على هذا الحق ما رواه
 القاسم عن صفوان عن معوية بن عمار وغيره عن روى عن صفوان هذه الاحاد وبت ينف هذه
 الاحاد وبت المعتقد وقال هو على ما مستقيمة عن ابي بصير في عمدا فتمت انهما قالوا اذا جعل
 وكعتين وقال في قوله يرد بان يقول من حج او حجة في مقامه ذلك فتمت انما في غير نفسه والوجه
 الخ وقال في قوله رسول الله حيث حجت في مسجد الحجرة حيا وعقد الخ ولم يقول احرام وعقد الاحرام فلو
 صار عندنا ان لا يكون عليه حيا اكل ما يحرم على الحرام ولا في ذلك انما في قوله حيا وعقد الاحرام فلو
 وقد حط وقيل في قوله يرد ان يقول ولكن لم يرد في قوله قال انما من تغلبه الله انما في
 المصنف وغيره فانما في غير نفسه الشدة في التفسير علمنا ان يرجع في يتم احرامه فانما في غير نفسه
 عن يمينه فلو ما فعل لا يكون له ان يرجع الى حاله في يمينه وهو ساجد لم قبل ذلك ولم ان يرجع حتى يشاء
 واخرى على نفسه الخ ثم في بالكيفية فلو حرم على المصنف وغيره وجب عليه في فعل ما يحرم على المحرم
 لان في وجوب الاحرام على الاشياء الاستغفار والكيفية والتقليد فاذا فعل شيئا من هذه الشدة فقد
 احرم وادخل في وجوب الاخر فلو ان يلم في فعله في انتم في فعله لعل الخرج هذا الجمع لوضوح الشاهد
 من المصنف المعنى التي بها عدا في الطائفة الا ان يبين ان طائفتها اعتقاد الاحرام بانتم
 غير تبيينه المتحقق من جهة وعدم من اخرى وهذا الفصل في التبرك في قوله في المعنى بل على ما

انه انما هو معلوم فانما اوجبا لشيئا لا يبيح وهو انهم يلقظون ليلك الواجب وقيل يقتضيه ذلك
 والشك في ذلك والملك لا يشترك لك والقابل جامع من اعيانها العلما كالقدوس والصدق والحق
 كما يقال في لفظ غيرهم لو ورد في الصالح المستقيمة وغيرها من الصفات والاشياء الصالحة
 الاحتمال يرجع الى الاشياء التي ما قبلها من الصفات كاهو ذلك والحق في غير نقول ليلك اللهم ليلك
 لا يشترك لك ليلك ان الحرف لا يشترك لك هذه الاية في غير صفات من صفات المروءة والفضائل
 وهو احوط وان كان في تفسيره نظر لصفه الاحتمال في الصبي وحسنه والبر من سنه انما يقتضيه من صفاتها
 صبي الصبي المتصون كخبره وغيره نقول ليلك اللهم ليلك ليلك لا يشترك لك ليلك ليلك والملك
 ليلك ليلك يحجب تمامها عليك الحديث فتقارر الحق اقول لا ان يصفى يعلم ظهوره بل من
 القدر ولا التنازع بين علما المان وحمل من تأخره من قولهم بالاضافة الى العلية فبما ذلك ان
 يقطع بها الغش لا يتناقض فان كل ما يتم مطبقه على اعتبار هذه الزيادة وان اختلفت في علمها من
 من جعلها بعد ما في العلية كمن تقدم اليهم الاشياء وبين من جعلها قبلها كمن تقدم اليهم الاشياء
 كانه في العلم قدما ايضا فتدرك من جل السد وشرحها بالمسبوط والسرير والفتنة والحكمة والوسيلة
 والمهذب والهايز والاصباح وغيره الفاعل في عود الحق من حيث لا يشي ولا في حقهم شكل سباح
 مواضع الصالح المستقيمة وغيرها لهم من غير عار من صريح عوا الصبي الاخير بصرف التوجيه اليه
 باحتمال سقوط الزيادة من القلم سهل سباح فتنة الزيادة المستحبة اتفاقا وهذه الزيادة في
 اجامها فيكون مقتضى ذلك ان فرامات وجوبها لا في العلم والى وما جعلها من علمها على الطاعة
 الاولى كمن لا يورده الصالح وغيرها ما ما علم الاخرى فلم اجل لهم مستلزمه صريح من
 متاخرها صحتها وتوجيه اعون الشهادة من حيث جعلها علمها وانما اخرها من حسنات
 العلم حتى لا يمازى ما ذلك من السببية الواردة في الصبي وغيره مستحب وليس واجب بالخلان
 فيه شيئا على انما المخرج في علمه من العباد بل من كونه في العلم والاجام وفي الاخير انما علم
 الوجوب اجام العلما وقد ورد من الصبي ما يصلح لانه يكون لكل من الاستحباب وعدم الوجوب
 ويجوز عدم اتفاق الاجام الا باحد الامور الثلاثة في علم الاجام اي نواه وليس في غيره
 ولم يلزم ولم يشعر ولم يلقظ لم يلقظ كفاية بما يفعله مما يوجبها في الاجام والاجام هنا يجوز

انما انما هو معلوم فانما اوجبا لشيئا لا يبيح وهو انهم يلقظون ليلك الواجب وقيل يقتضيه ذلك
 والشك في ذلك والملك لا يشترك لك والقابل جامع من اعيانها العلما كالقدوس والصدق والحق
 كما يقال في لفظ غيرهم لو ورد في الصالح المستقيمة وغيرها من الصفات والاشياء الصالحة
 الاحتمال يرجع الى الاشياء التي ما قبلها من الصفات كاهو ذلك والحق في غير نقول ليلك اللهم ليلك
 لا يشترك لك ليلك ان الحرف لا يشترك لك هذه الاية في غير صفات من صفات المروءة والفضائل
 وهو احوط وان كان في تفسيره نظر لصفه الاحتمال في الصبي وحسنه والبر من سنه انما يقتضيه من صفاتها
 صبي الصبي المتصون كخبره وغيره نقول ليلك اللهم ليلك ليلك لا يشترك لك ليلك ليلك والملك
 ليلك ليلك يحجب تمامها عليك الحديث فتقارر الحق اقول لا ان يصفى يعلم ظهوره بل من
 القدر ولا التنازع بين علما المان وحمل من تأخره من قولهم بالاضافة الى العلية فبما ذلك ان
 يقطع بها الغش لا يتناقض فان كل ما يتم مطبقه على اعتبار هذه الزيادة وان اختلفت في علمها من
 من جعلها بعد ما في العلية كمن تقدم اليهم الاشياء وبين من جعلها قبلها كمن تقدم اليهم الاشياء
 كانه في العلم قدما ايضا فتدرك من جل السد وشرحها بالمسبوط والسرير والفتنة والحكمة والوسيلة
 والمهذب والهايز والاصباح وغيره الفاعل في عود الحق من حيث لا يشي ولا في حقهم شكل سباح
 مواضع الصالح المستقيمة وغيرها لهم من غير عار من صريح عوا الصبي الاخير بصرف التوجيه اليه
 باحتمال سقوط الزيادة من القلم سهل سباح فتنة الزيادة المستحبة اتفاقا وهذه الزيادة في
 اجامها فيكون مقتضى ذلك ان فرامات وجوبها لا في العلم والى وما جعلها من علمها على الطاعة
 الاولى كمن لا يورده الصالح وغيرها ما ما علم الاخرى فلم اجل لهم مستلزمه صريح من
 متاخرها صحتها وتوجيه اعون الشهادة من حيث جعلها علمها وانما اخرها من حسنات
 العلم حتى لا يمازى ما ذلك من السببية الواردة في الصبي وغيره مستحب وليس واجب بالخلان
 فيه شيئا على انما المخرج في علمه من العباد بل من كونه في العلم والاجام وفي الاخير انما علم
 الوجوب اجام العلما وقد ورد من الصبي ما يصلح لانه يكون لكل من الاستحباب وعدم الوجوب
 ويجوز عدم اتفاق الاجام الا باحد الامور الثلاثة في علم الاجام اي نواه وليس في غيره
 ولم يلزم ولم يشعر ولم يلقظ لم يلقظ كفاية بما يفعله مما يوجبها في الاجام والاجام هنا يجوز

مفسر
 في تفسيره
 في تفسيره
 في تفسيره

مخرج جامعة والفتاح مع ذلك الحضر مستقيمة مشافا الى شرفها من العتبة وقيل الى الجبل منها
 الاشارة ومنه ان يادة عليه صمغ لاس ان يسهل الوصول في سبيل الشجرة ويقول ان من قبل ان يمشي
 ولا يلزم ثم يخرج فليس من الصديق في ذلك على شرف والصحة والرجل مع على اهل بيدهما بعد
 ولم يلزم في ليس عليه شيء وما ينفذ لانه من بعض فتعاج مع قطع شارب ورجل حتى تارة على ما اذا
 اسر باللبية واخرى على الاستحباب وهل يلزم بتعديل البنية بعد ذلك فحظ من الروايات والاسانيد
 تقدم لعدم كماله في سبيل رجل دخل مسجد الشجرة فضا واخرج من المسجد قبل ان يمشي الى
 انه يتفق في ذلك بغير النساء وذلك فكيف يتم اولها بالسر وبغير استعار بالزعم كما ان لفظ التفتق
 في المسألة التي لم يرد من وبر صريح في الانصاف فقال يجب على هذا اذا اراد الاحرام ان يستأجر
 ويطلب في الاحرام الاول قد خرج فيه وهو اولي واخره وقال في الجمع ثم تأخر في ذلك في قوله على القول
 باعتبار المقارنة في وقتها وعلم فلا بد من تعديل البنية في المقتضى مع فعل الثاني قبل البنية مع التأخر
 مع انكار قبل على تقدير لزوم التعديل يكون المسمى عند عقده الاحرام اجتنابا عما يجب على المحرم
 اجتنابا من جهة البنية والاحرام من جهة تحريك لسانه والاشارة بغيره اى باصبع كما في القس
 بنية الاخر من قبله وفي قوله في قوله في الصلوة تحريك لسانه واشارة باصبعه ولكن مع
 عقد عليه بانها في مع وغيره لا ينافي ولا يكون اشارة اليها ولذا لم يصح به الاكثر ولا ذكر في الخبر
 وقوله ان لا سكتا في مع من الاشارة بل قال يجب تحريك لسانه مع عقده ما بها بقلبه ثم
 قال في بعض من يجهل الاخر من المعنى عليه قيل استنادا الى خبر زيادة انه وجب له حجابا لا يحسن
 ان عليه فان استعمله لم يوجب له عقابا وان كان عليه عقابا لاجل التحريك في السبيل ولا شرا
 الا من عنها يفتقن ما لم يوقها بنفسه او ينادي به كما يجب تحريك اللسان باللبية في التلفظ بها
 ليوقع الاول بنفسه والثاني بغيره ولا ذلك في كلامه ولا للفتن على الاجتهاد باللبية عنه وعلم
 الاشارة الى ان التحريك الاول على اصحابه من كل المذاهب في هذه الامور ولا ينافي قوله ولا يجب له
 تحريك لسانه فاعلم ان اراد ان يحرره فيما يلزم من مشافرة كلامه على ما في لفظه من انه يشترط تعليم
 وجوبا للنية عليه وان يحرره في الشبان مع انه يتمكن من الشبان بها في البنية الواجبة عليه
 فكيف يجوز له فيها الاستئذان بها في حق وجوبها في كلامه من نفسه اما الرواية في عدم وجوب سكتها

دعا لفتها بالعلم والاحتكام هنا غير ما خفي في الروايات لكن ما تضمنته واقعة فتعلم الورد في غير فرق
 بل اعلم ان لفظ فان لفظه لا يحسن نحو الاخرى لفظا ودعا اليكم بالعروة ورواه الاخرى فانها في خبر
 على البنية لا غير يحسن لها ويحتمل في هذه الرواية في الاخرى في خبر حيث قال ولو تعقد عليه البنية
 فتحرر عنها فقل قد عاينته في غير يدي عن الظاهر مراده من الرواية هذه والا فليحذر بها واراد
 في حضور الاخرى هو في علمها ذكرنا من ان العزم من الرواية ومع ذلك فتعلم في كلامه
 الاخرى في الاخرى في ذلك لا يمكن من الاشارة كالاجتناب الا في ذلك في سبيل البنية كما في خبرها
 بالكلية وما حيل الى الراجح الشبان في تقدير تسليم كونه انما هو مع العزم على ما شرطه ولا يحتمل
 بعد صدور الاشارة بالنية على كفاية بنية تحريك اللسان والاشارة في الحلق المتعلق
 بها تحريك اللسان في تحريك الاشارة به ولو ينافي في سبيل كان وجوب الاصل انما هو للتحرك عليها
 لغرض من او العزم ولا يشترط سبيل في الغرض بوجود لغرض الغرض منها مما من من صفته كانه في خبر
 على الحكم في عمل العزم كذا العزم كانه حديث الميسر والوارد من خبر المامور به الى الاصل فيه
 المباشرة عقابا لغرض وتلفظا لغرض ليس يجب في يكون ميسورا من المامور به وانما الميسر في
 هنا تحريك اللسان وعقد اظفره فاصبر ودعى علم المتأخرات من الخبرين في كلا من مكان
 بل المتأخرات منها سبيل من الخبرين لفظا وكل منها ولا سيما الاول ما خفي من الخبرين فكيف
 كان في علمه لاسما في قوله ان كان في جميع بين الامور احوط واولى فان لسانه في الاحرام
واجبا في خبره كما جده في صرح جامعة مؤيد من بعض الاحكام على كذا في صرح الخبرين في خبره
 بل في المتن لا تعلم خبر خلافا والاصل فيه بعد التاثير والصالح المستقيمة المنقصة لا يرد
 كانه في الواجب فيها الكونه من الغنة في دوو دعه في سابق الاوامر المستمرة فيجوز الاحكام بها
 وخصوصا كما عرفت وما في على الاول بان اللسان من العبادات التي لم يثبت كونه من العبادات فيه
 ما خفي فان الاستئذان مما مثل هذا النوع من اللسان والغير من المحيط في الوقت مما يقطع كونه
 من العبادات فتم وهل هو شرط في الاحرام من لوازم عبادتها او لا سيما فيعلم لم ينفذ
 كما عن ذلك الاسكان في انما يلزم من علمه الاثم خاصة كما صرح به من المتأخرين في جامعة في الاحكام
 كما ذكر في الشبهة لعدم قال لانهم قالوا لاهم في علمه قيس في خبره ولا يشترط ولو لم يعلم الاحكام

وجب حقه وأخا جرح من تحت كاهن مولى ويضعف بان كلامهم هذا قد يدل على عدم الاتفاق في
 الشئ والأخا جرح من تحت الحن من سائر الناس فليعلم لم يوجبوه في الأول لعدم الاتفاق وفيه
 بعد الاتفاق أن لا يكون لعدم الاتفاق ولأنهم لا يتقدم الخلاف في أن لا يكون من المشو
 الالة على هذا الحكم منها الخبر فيه أحرم في نفسه وهو يشق منه ويضرب وجهه بعد ما لا يكون
 وقالوا عليك بدنه والحق من قال بوجوبه فاسد ذلك من مولا ما التزمه هذا الماسكون
 ما تقول قال كنت جلا على بيتك فاجتعلت نفقة فيك في كل أسبوع أحدا عن شئ فاذن
 هؤلاء أن اسبق فيصير وانزع من قبل على وان جرحنا سدا وان على طيرة وليس عليك جرح من
 قال اعد على ذلك ما يجزمه لا فلا شئ عليه طيرة بالبيت سبعا وحصل عند مقام أبوههم واست
 بينا الصفا والمروة وقصر من سكون فاذ كان يوم التوبة فاعقل وأهل ما يجي وأضحى كالمضغ
 الناس وقرب منه آخره في قها بين الجمل والعلل الظاهر انما هو بالإضافة إلى النفس الكفارة
 والأجل ليس على العباد مع الخلق وعدم المطابقة فتم هذا ويجب بل عدم الأثر
 أطلقنا ما من من الصالح من أن الإحرام يقع بالتلبية وما في معناه وانزع ما في معناه من
 الجلا والحق بينه الأذان والرداء فلا اشكال فيه ولا في كون الحصر من الأول ما ليس العورة
 وما بين الركبتين إلى السرة من هنا ما يوضع على المكعب كما في صريح ذلك وفيه وسبقا ومن
 المصنف في الصحيح والخبر إذا زودوا أو زودوا معهما في موضعها على عاقبة لمن لم يكن له رداء
 وفي التوقيع المروية في الاحتياج عن مولا ما صاحب الزمان عجل الله تفرجه جاز أن يتخذ
 انسان كيف شاء إذا لم يجوز في الميز وحققا بمزاحمة المرأة يجوز مع حق السرد وعورة
 ولم يعقده ولم يشئ بعضهم بعضا وإذا غلب السرة والركبتين كلهما كان السرة الجرح عليها
 فكانت تغطي السرة والركبتين والأحبة لئلا لا يحل لكل أحد شدة على السرة المألوقة العرف
 جميعا فتم المرتبة وما فيه من النهي عن عقد الأذان والإحراما عاثر وهذا في غير كالشئ
 أو الصحيح كما قيل من عقد عتقه والمرح في قبل الاستا والمهرم لا يصلح أن يعقد أذانه
 على رقبته ولكن يلبيح بغيره ولا يعقد وحكي عن هذا صلا وهنيد من غيره ولم اختلف في
 ليس المراد ما عارضه ولا الإحصاء لعدم الخلاف في جواز الأذان ما وجدنا جميع جواز التوضي

ع ذلك

في ذلك نافيًا عن الاستعمال غير ذلك ليس من علمنا لا لاطلاق وانما اشترطنا لاجل استقامة الحديث كما صرح به في
 الاستعمال لعدم دليله وجوب الاستعمال والتعريف بها ما يصح الصلة فيه للرجل كما هنا وفيه والتعريف
 المتعريف عن ذلك وعن ذلك من المصباح والتعريف والاقتصاد والكانة والتعريف والمواسم
 في الكفاية في المعرفة بين الاحباب مع ما عن عدم خلافه كما صرح به في الطلاق وهو في الفقه في
 من تدلهم نقل الخلاف حيث كان ولم يتقلوه هنا فان تم اجابا أو لا فاستند في بعض غير واضح
 على الصحيح كل ما يقتضي في ولا يأس من محرم وهو بعد تسليمه لا يدل على الحرمة صريحا لا عبرة اليها
 البعض منها من انكراهه ولو سلم علم منهم من عدمه وخصوا ان الجلود لا تحل في الشئ عرفا
 فلا يجوز الاحرام فيها سلمة منهم لا سيما في حرمه ليس المحضوب والمستهة والمحرر للرجل ويحمل
 النجس لغيره الصحيح عن الحرم يصيب يديه اليانبة قال لا يلبيح حتى يتسلطوا آخره تام واما سائر
 ما ينشأ في قرب السرة من عدم كونه ما لا يكون لهم ولا في قولنا عرف عليه ولا يسهو لا اتفاق المستند
 ما من مع ان الحكي عن كثير من الأصحاب انهم لم يتروخوا لذلك كالطبخ في الجمل والرجل وليس معبود ولم
 يتركوا لغيره في الجمل سوى الحرير فقال ولا يجوز في البس سم وامن حرة سوى النجس وقال الغيد
 ولا يجوز في دياج ولا حرير ولا حرير مشترش بوجوب الارباب والاعمال لغيره شكل سيما بعد الفصل
 وان كان احوط واعلم انه يجوز على الحرم ليس المحض طسا سياتي عليه الاجماع في حقها وعليها لا يجوز
 ان يلبيس لغيرها على عدهما أي في الأحرار معلوما على خلاف فيه في الجملة على الظاهر صرح به في عبارة
 جاعته بل قيل بالأجماع والعورة المستقص منها الصحيح لا حظ للحرم إلى العباد ولم يحدوا في غير تلبس
 ولا يدخل عليه في ملكها لغيرها في صحيح وان لم يكن له رداء طوح فيصيرها عتقه أو فيها بعد ان يكسره
 المروية في آخر السرد من جامع الزين نفل من اضطر إلى ثوب وهو محرم وليس له ان يثا فليتكسر ويجعل
 اعداؤه اسفله وليلبسه ويحترس ويستفاد من هذه الاخبار على الأول ان المراد من التلبس هو التمسك
 به من جميع جهات الحجاب لئلا يفسد على اطلاق المتن والحكماء عن انها في رداء المذهب في التلبس
 وغيرها في التلبس من يدين تلبسها لباطنه ويصير من المتأخر من كثير منهم الفاضلة في التلبس
 جميعا منها وبن في الأول وغيره وصريح الخبر على الصحيح قبله ليس الحرم لغيره اذا لم يكن له رداء
 ويقلب ظهره لباطنه وليس بذلك العبد وان كان الأول إلى وجوبه لغيره ما دل عليه وجهه في حرمته

فقال
 ام قيل قال
 من ركب في
 من ركب في

مستحقا في الفعل الاجماعي لانه على اجزاءه والجميع بينهما كالحق من جميع وجه الكثرة النقص في كثرته
 النقص من معاكس هو صريح الميتة ويشترط جعل شهودا بينه القديما والافعال كلها عند الشهود
 فكيف يقدر الراء خاصة للشيخ فاشهدوا الاخر فنادوا بها فقالوا او حرجا ولم يجلب مستند
 ما عليه الاكثر اخطوا ولو في ذلك شرط الاضطرار كانه اكثر النقص او لعدم كانه البتة وجهه
 الاول اقتضا رايه الاجتهاد على المتيقن مضافا الى التايد بالشرط وان لم يصلح استدلالا في هذه
 كالا لافان مورد الخالف هو الاضطرار على بصره في التايد ثم طار النقص والقضاء على
 بذلك فناء الاثر داخل البصر في العلمين فكل اذا ليس خطيا وبصره من جهة من اصحابنا
 في التبرير من جهة الاستدلال القائل القائل في التفتيح وغيرهما وفيه من الخلافا اذا لم يجر في حق
 في جواز ليس المحرم لبعض الرأى بوابان اشهرها الحق وهو تنقيصها الصحيح المودة المحرم تكسب
 ما شئت من التايد غير محرم من القضاة من وجه المودة عند جامع الزنط على التبع كمنه من قال
 شاة وعن المودة تكسب المحرم قال لا يعلم شيئا والصدق فيها فلاحق مما روي القيد في التفتيح
 التفتيح من خلاف القيد كذا في حكماء النسا والجميع واكثر المتأخرين والجواز مع الكراهة اخذوا
 بالاصل والرواية الثانية من وجه الصحيح المودة تكسب العيص ضرورة عليها وتكسب المحرم والخز والوصية
 فقالوا ثم لا بأس به والخبر عن المحرم اي شيء تكسب من التايد قال ليس التايد كلها الا المصنفين
 بالزعمان والود من تكسب انقراضه في الاول يخصه بما من له الاول وهو صحيح في وجهه
 المحرم في الخبرين صحيحا لسند الاول كانه لا يقبل التخصيص بغيره كانه وقع التفتيح من جهة اخرى فيه
 ما جعل للمودة ان تكسب في حق من قال التايد عليها ما خلا القضاة من جهة التفتيح والخبر الحديث
 وهو روي من الجميع بالكرهه حيثما حصل بينهما معارضة كما في ضرورة واما الاستدلال في الجواز
 بالصحيح المتقدّم على كل وجه فلهذا ما من ان يحرم فيه والاشياء المعتبرة المتضمنة للفتك لا يصلح
 ينفردوا كراهة الظاهرة فيها بالجميع المتصل على الا ان تفتير ما قبله من الخطا في الصحيح الى العمل
 حتى اذا احتجوا بالاستدلال وهو غير ما نحن فيه هذا في القول بجواز صلوة المرأة في العود والاقبال
 سابقا من اصله والا لكانت الزبوة كثر في الورد في الاضداد والحرمة ولذا كانت فيها اعم منها في
 اكثر هذه لكن الاضدادان هي في الاولى ظاهرة الورد في المحرم لا يفهمه وليس رها عن التفتيح

في المحرم

في الحرمة فاستلزم على اشكال وشبهة ولكن التفتيح لا يوجب جواز ان يسئل من ان يكون شاة
 بما لا يرد كانه الصحيح في اخره لا بأس اذا كانت ظاهرة وان يسئل فيما لم يجر كانه الصحيح
 ولكنه لا ينفرد الاضداد كانه احدها وكذا في خبر الوجوب قبل وقت بوجوبه فلاحق في وجوب واجلته الا ان
 المتأخرين في الاتفاق على كونه ذلك استنباطا قبل الاصل وعدم بصيرة اجتهاد في الوجوب في غير ذلك
 نظر ولا خلاف في اجده في شيء من هذه الاحكام وبما في الاول صرح به في الاجتهاد **في التفتيح**
 ما التفتيح للرجل اذا علت راحته البسوا وهو على سبيل من ذكر الحلي في ما في الخبرين المتأخرين
 التفتيح مذكور ان حج على طريق الموثقة وان كان راحته تفتيح يحرم كما هنا وفيه وعملوا في وجه
 وضرب ذلك وفيها وعرف في وجه حرمة كونهما لم يذكر اليهم بل نفس التفتيح للصحيح وهو صحيح في الخبرين
 الامرة بالتأخير الى البسوا يقول مطلقا ما دل على جواز التفتيح من المسجد كانه في الوقت وغيره جعل لا في
 على الراكب في الاخير من غيرا وفيه من جعله لا راسا صرح بالعمم كانه صحيح على التفتيح ثم اخرجهم في
 ابا الحق واهم بغيرة يفتي في تضعف اول البسوا الى ان يسئل من يسئل يسار ان فاذا استوتبت لا في
 واكتفى كذا ما سئلا فلهذا في العمل بها على جعله من القضاة كالتفتيح في احتوائه في التفتيح الصدق
 والجميع لكن القضاة لم يذكروا اليهم بل نفس التفتيح اخذوا بقا الاخبار المطلقة والصدق والجميع استنباطا
 بما قبل البسوا والجمهور فيها وهو في العيان وما ضاهاها والظاهر لا اعتبارا بالقضاة عند فهم اخذوا بما لا
 على عدم جواز التفتيح من غير الوقت فيلزم اخرجهم في قولوا الاخبار في الاجتهاد وبذلك صرح في حقها حيث
 جعل الحكم باستنباط الاجتهاد وهذا يكون بعدا لغيره سر في القضاة لانه هو ذو الحقيقة لانه الاجرام
 لا يتعدى الاما بغيره ولا يجوز مجازة المقتات الا في ما رويته القضاة المطلقة في التفتيح ووجهه ذلك
 قال فكونه هذه التفتيح غيرا في يفتي بما لا حرجه المسجد فلهذا ما من احوط وان كان في تفتيح
 نظرا من من صرح ما لا يقبل العمل على البسوا لا يكلف تعديل كما لو حج من غير طريق الموثقة لغيره
 انشاء وان منتهى خطرات ثم لم يكن كان افضل كانه التفتيح في التفتيح ولا في غيرهما الصالح التفتيح للامن
 ما التفتيح بعد في خطرات وحملت على الاضطرار جميعا بينها وبين ما دل على الجواز في شاة والاحكام
 من مكرز في ما هو صريح اذا اشرف على الاصل للصحيح فحرم بالجميع وعليك التفتيح والوقت فذا التفتيح
 الى الخطا دون الروم فليفتي في التفتيح في الروم واشرف على الاصل في دفع صوتك بالتفتيح حتى

اختلافها في اللحم وبعضها الموتى وغيرها مما اذا لم يخرج من مكر ذلك هذا اختيارا في كل مكر
 ففي الصحيح من اعمى من النعم ولا يقطع النكبة حتى ينظر الى المسجد والخير من الموت كما قيل في رجل
 بعثه عن مفردة من ابن يقطع النكبة قال اذا رايت بيوت ذي طوى في قطع النكبة في اخر من
 احرم من حالي مكر من العجائز والشيخ من ابن يقطع النكبة قال يقطع النكبة عند عري نكر
 وعري مكر ذي طوى لك في رجل عري النكبة كالنكر عري دخل مكره فان يقطع النكبة فقال
 حبال العقبة الكثرين فقال ابن عقبة الدينين قال حبال العقبة من ابن يقطع النكبة فقال
 على المفردة وجه بين وبين ما تقدم بالنكبة هو القول المنان واليه يعود في رجل بالنكبة في رجل
 عن الما في حالي في الفاضل المعاد في النكبة قبل ولا بد منه للرجع بين رجل في رجل في رجل
 في بيت وصار ان يخرج من مكر لم يقطع النكبة اذا راى النكبة والا فان جاء من العري في رجل
 طوى وان جاء من المديرة ففقد عقبة الدينين ولا يقطع النكبة في رجل في رجل في رجل في رجل
 وكذا غيره في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 كلامه في الاخرين في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 اكثر احرم لعدم منافاة القول بالنكبة وصفا معناه من القول في الاخر في النكبة
 ينهم عليه من حج او غيره للنكبة في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 اللهم ليكن الذي لم يملك بغير نكبة الى الحج قبل هذا الذي ذكره ابن حنبل في رجل في رجل في رجل
 ليكن ومنها كيف في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 فقال في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 لان الاحرام لا يعلق بها وهو الوجه ان اريد ذلك وان اريد النكبة بالجملة الى حالي في رجل في رجل
 في صورة المفردة فخرج به جماعة طهرا واقتلوه افضل من النكبة عن كذا والنكبة في رجل في رجل
 في حق وكذا ولا يجب دفن النكبة من وقتها كلامه من اصحاب بل لم ينقل احد منهم في رجل
 خلا مكره من عن الاحرام للاصل وخلو اكثر الاخيار عنه في صحيح الما في رجل في رجل في رجل
 ان يلقى ولا تنس في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 المنع فان ادركت متعقبا والاكثر معاجا وظاهرها ولا سيما الاول رجحان الاصناف في رجل

جاءت على حال النكبة وحمل عليها اربعة عشرة ايام في النكبة بالاهلال في الحج ثم الاطال في النكبة
 كيف تنس قال في النكبة في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 وصحبت بين الصفا والمروة ودفنت واحللت من كل شيء وليس لك ان تخرج من مكر حتى في النكبة
 لب في الحج فاذا دخلت مكر طقت بالبيت وصليت واحللت لك في بعض الاحوال العمل بها من غير طهرا
 النكبة ولا يباس به ولكن يتوب به في النكبة في النكبة في النكبة في النكبة في النكبة في النكبة
 وكثير من طقت الحقام وصحبت بين الصفا والمروة ودفنت فتنسها وحملها مستورة في النكبة
 بعد ان ذكر ان في بعض الروايات الاهلال بعد النكبة في بعض الاحوال في الحج وفي ثالثة في رجل
 بعيدا جزاء الجميع اذا الحج المنزى هو الذي دخلت فيه العري في رجل في رجل في رجل في رجل
 دخل الحج فيها وهو مكر الى ما اخرناه وبعضه اقيم فمضى من حالي في رجل في رجل في رجل
 دخل مكر الى النكبة ولا شراط على من سمي بان يحمل حيث حيسروا وان لم تكن حجرة طهرا في رجل
 فيه بيننا احده وبه من في النكبة مشرا بالاجابة كما في صحيح كلام جماعة حرم الاستفاضة و
 به مع ذلك مستفيض في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 الاثنان باللفظ المقول ادلى وهو في الصحيح اللهم اني اني في النكبة بالجملة الى الحج كما كان في رجل
 في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 احرم لك شعري وشعري وشعري وشعري وشعري وشعري وشعري وشعري وشعري وشعري وشعري وشعري
 والدار الاخرة ولو في النكبة ولم يعلق به في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 واحرم من النكبة في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 النكبة في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 فيها يمانيتين عري واطفال وحل ودار الاخرى لم يعلق به في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 لياس وسول الله في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 لفظان الاختيار بالاسم ليلتها وكونها خيرا في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 من الاخوان للمرضى عدا السود في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل
 الى الاصل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل في رجل

والنكبة

في الشيا بالسرور ومنه قيل صفوا القول بالفتح المحكى عن تير وطه وكثرة والوسيلة وحمل الحيا
 الكواثر للمعرفة **اما** احكامه فمسايل ثلاث **الاول** المتعلق بالاطلاق وسعي ثم احكام بالفتح
 تاسيا منه في حجة فانه حجة بالحق احدى وجه من الاخرى والكفاية وغيرهما بل هي
 في التسليم الخلاق مؤذنا بالاجماع كما في صريح كلام الفاضل في دفع ان في الحق من الله تعالى
 بالاطلاق عن بعض اصحابه ولا ينبغي ضعفه فان الصحاح صحت في الاطلاق للمحقق لا يمتنع في وجه
 في الصحيح عن رجل اهل بالهجرة ونسب انه يقصر عنه دخلة الحج قال يستغفر الله ولا يشك في ذلك
 عمرته وانه اخرا باسمه يبنى على الهجرة وطوافها وطواف الحج معا في ثلث يستغفر الله ولا
 لها عدا رواه ابى بصير لا يميز ولكنها العصور ما عدا عن القادر لها من وجوه شتى مطروحة او
 محمولة على العادل جميعا **والمستفاد** منها ولا سيما الصحيح الاول انه لا يشك في علمه كونه الحجة والاول
 واكثر المتأخرين وكل في رواية من وقف كالصحيح انه عليه السلام وظاهره الوجوب كما عرفت في كثير
 وفي حقه والبراج ومعرفة وعليه الفاضل في ذلك في عهده بناء على حجة الموقف لا نهائية
 والصحاح عامة فينبغي جعلها عليها وهو ان في الجمع بينها جعل الموقف على الاستصحاب فانما
 والتخصيص منها اول حيثما حصل بينهما معا رتبة الا ان يرجح الاستصحاب بالهجرة العظمى بين
 الاصحى كلها متاخرة فالجمع بينهما لا يمتنع مع ذلك فلا يبعد الوجهين
والاخر قيل التقصير بها مطلقا بطلت سنة وصارت حجة مفردة فيكفيها ثم يعتبر بمعاها في حق
 على ما يقتضيه الطلاق رواه ابى بصير في الحديث انه من الموقف قبل المصير في كل المني والحق ذلك
 ومنه وفيها التمسك اذا طاف وسعى ثم لم يزل ان يقصر فليس له ان يقصر وليس له منع ودعا في
 اخرى ضعيف على الحق عن رجل منع طاف ثم اهل بالحج قيل ان يقصر فالبطلت سنة وهي حجة
 مستور وانما قيل بالعايد جميعا بينهما وبين ما من من الصحيح بالصحة في التمسك وعمل ما كان
 حتى ان الشهيد في من ذلك ادعى عليها الشهادة فهي جارية لعقود الرواية على نقل موهبها
 ليست بقاصرة عند جماعة كالمعتمد ومؤيد بالرواية الاخرى فالعمل بها في خلاف العمل فيقبل
 الاحكام الثلاثة ويبقى على عمله جماعة من المتأخرين ومنهم المان حيث يحكم
 الى الرواية مشعرا بتوقفه غير واعلم من حيث انتهى عنه ووقع خلاف ما رواه ان اجل في التمسك

وعم

وعدم صلاحه الزمان ان اوخل غيره فيطالعنا اشياء البراءة فاصرة السند فيشكل التسليم عليها
 بما لا يصلح مع انها ليست صريحة في ذلك لا حاشا اليها على ما منع عدل عن الاخرى وشم لم يرد
 كما ذكره الشهيد قال لا يمتنع في ذلك في رواية اخرى اخل احكامها الموقن بحمل فرد الحج
 فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ثم يردان يجعلها حجة فقال ان كان لم يرد
 قبل ان يقصر حقا سنة لم يرد من حيث جواز الطواف في الغرض والقارن قبل الحجة في عرفات ومنه
 نظر فان مورد رواية السلم المتفق وهو حقيقة فيه حصل فيه سدا الى اشتقاق حاله او ما
 والعدل عن افراد الى التمسك منع بما رواه الاصل بعينه السلم فيرا لا يرد في ذلك واعرفه لروا
 سدا لاصل المقتضى صريح الورد وفيما نحن فيه فينا فيها الاصول لا يرب فيه لك الامانة من حيث
 بها معيارا للسند والناظر لا يميز الاخرى ولا يميز في الاغتضا ويجعل الاكثر على ما كان في
 قبل يجرى عن فرضه لا وجه له من جعل اختياره ولم يأت بالما مودع بما وجهه من خلاف
 عن الامور الاعادة مع دودره في بيان الحاجة الى اصل يقين الصير الى الاول كما اختار شيخنا
 الشهيد الثالث فاطحا وبسطه لكن محتملا ان لا يخلو لاجل عامد لا يطلق القصر واختصاصه المقتضى
 بالانصاف ويرى من شيخنا الشهيد الثالث **قال** اذا حرم الواجب بالدين غير الممنوع فله من ما يلزم من
 تعلم من حصول الموقوف من الطواف المسبوع ومعرفة غيرها وجب ما يقتضيه العموم من المخطط
 والصيد ونحوها واما الميزان فيا هو يفعل ما يمكنه منها وكل ما يمكنه غير متولين الرق بلا خلاف في
 شيء من ذلك بيننا احدى والصحاح بهما وذلك يستفرض منها انظر ما كان معكم من العباد
 فقد دهم الى الحقيقة او الى طعن من يصنع هم ما يصنع بالجمع ويطاف بهم فبهم ومنهم ومنهم لا يجد
 انهم منهم فليسهم عنه وليد منها اذا حج الرجل بالبيت وهو صنفان في امره ان يلبس فيفرض الحفا
 لم يحسن ان يلبس ابوا عنه ويطاف به ويصلي عنه قلت ليس لهم ما يلزم قوله قال بل حج عن الصغار وكثير
 الكفاية ويستحقها بغير العموم من الشيا والطيب فان قيل صلبا فيض ابيه ويستفاد منه لو فعل
 ما يوجب الكفاية على المكلف لو فعل من غير المولى لكن لا على ما يقتضيه اطلاق العباد ونحوها
 بل خصوص ما يوجبها عدا وسدا واما غير نجيب الوجع فيه الى الاصل فيرد عن مورد كسر وكفا
 هذا عن الاكثر وظالم من الهاتير والحلي ومستقله غير ان علما قبل من مجموع ادلة وجوب الكفاية

في ان السند لا يرد في الصحيح
 في الموقف المتأخر مع ورود
 في ان السند لا يرد في الصحيح
 في ان السند لا يرد في الصحيح

فقد انقلب قبل الامام فان الله تعالى عليه الامام في الدنيا والى الابد والى الابد والى الابد
 فقلنا نعم او نعم كما في الله من هذه الدنيا والى الابد والى الابد والى الابد
 لا استعمل حال الصفة فليس على من جعلها من صفات المستعملين وجميع ائمة الزمان المستعملين
 عنه الراي والغير وسائر الابد على وجهه وتغيرها مع الاختيار باجماع العلماء كما عن كونه
 في غيرها اجماع الابد والغير فليس من خلق الله تعالى فليس من خلق الله تعالى فليس من خلق الله تعالى
 عليه ومن خلقه من خلقه ومن خلقه من خلقه ومن خلقه من خلقه ومن خلقه من خلقه
 بان لا شيء في الجاهل والناهي كما في من خلقه من خلقه ومن خلقه من خلقه ومن خلقه من خلقه
 لان الاطلاق يتناول جميعه والخطا كما في من خلقه من خلقه ومن خلقه من خلقه ومن خلقه من خلقه
 وتبقى طبع الامام على علم وجهه والغير على الناس والفتاوى من ذلك فليس من خلقه من خلقه
 انفس انتهى وهو جند ولا يلازم من مع الصفة كما في من خلقه من خلقه ومن خلقه من خلقه
 من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 اجماع الابد والغير في سببها ولكن لا يسقط عنه من ذلك الغاية للصفه كما في من خلقه من خلقه
 في العبد والخلق الذي طال فليس من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 المستعملين كما في من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 اجماع الابد والغير في سببها ولكن لا يسقط عنه من ذلك الغاية للصفه كما في من خلقه من خلقه
 مستعملين كما في من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 انما هو الصفة في العلم والصفه كما في من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 عن كل الذي في غير نظر لان اختصاصه بالمرور لا في جميعه المطلق لعدم التقاضي بينهما
 يمكن الجواب عن الامام في عدم علمه في غير نظر لان عدم العلم في جميعه المطلق لعدم التقاضي
 واعلم انه هذا وما سبقه من القولون المشد البها في صدر الحديث فالاول في علمها على ما سبقها
 وحديثهم في العلم والصفه كما في من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 في غيرها اجماع الابد والغير فليس من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 انك والغير كما في من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه

ما

ما لم يصبه اصله فيكون المحم يورثه في غير علمها قال لا يورثه في غير علمها قال لا يورثه في غير علمها
 من هو هو الابد والغير فليس من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 بعد ذلك وحقه عصا من القامير والصلح للصبي قبل علمها بالاسماء وكذا في غيره
 وبعض اعضاء من علمها الاطراف في القامير والصلح للصبي قبل علمها بالاسماء وكذا في غيره
 ان من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 منها من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 عليه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 على اجماع الابد والغير فليس من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 جميعا من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 والجميع من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 في علمها من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 بالاجماع كما عن كونه في من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 ما لم يولد قبله من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 فلا ينفق على اسم الماء الا من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 الصبي الا من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 باي شيء كان من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 ورضي القناع اشكال لان الاصل في اختصاصه بالمرور لا في جميعه المطلق لعدم التقاضي
 في الصبي اجماع الابد والغير فليس من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 ان لا ينفق على اسم الماء الا من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 خلاف ذلك في علمها من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 في بعض اعضاء من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 فقلنا استحبنا بالاجماع لان الامام في علمها من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه

الحرم من الاصل بالاربع ومع ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه وبعده ذلك فالقابل
 ونسب لواء من وجهها لا تطير وجوبا باجتماع الظاهر في حرمه انما هو على من انزل
 على الاصل او غيره استفاض بها الا ان الحكم في حرمه التطير للذي يطير في حرمه الوارث
 فبعض الاصل هنا انما هو على حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 واسمها الى طرف انما هو على حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 خلافا للصالح من ذلك يستفيض وان اختلفت في التطير بما في الدلالة لا في الصالح من
 كما في الاصل من ذلك حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 مما كانت التي بعد الوجوب من قطع في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 شرطه بالبرهان من جهة الحرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 حيثما وجد انما هو في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 يستفيض في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 به الصالح المستفيض في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 على حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 يستفيض في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 الحرم من الاصل بالاربع ومع ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه وبعده ذلك فالقابل
 لا يمكن في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 ومع ذلك فهو شاذ في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 ومن ذلك حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 العمل على الحرمه ومع ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 هذا اذا استقل فوق واسر واما الى استقلال من حيث الصالح لا في حرمه وبعده ذلك فالقابل
 والحكم بالاصل وخصه بالاربع الا ان الحكم في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 يقول كافي وقد شكى الحرم والشعر وهو حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 لا بأس بذلك ما لم يصيبه واسلكت لكن حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث

هذا هو الوجه في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 هذا هو الوجه في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 هذا هو الوجه في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث

حرم قال لا فذلك اذا خلا وكذا قال لا فذلك اذا خلا وكذا قال لا فذلك اذا خلا
 لا الا ان كان حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 الى حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 وقال في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 لا يمكن ذلك مع الاختيار فبعض حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 بعض حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 لا بأس بان يتبع الحرم فبعض حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 اخوانه وحرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 الا في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 الحرم من الاصل بالاربع ومع ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه وبعده ذلك فالقابل
 وكذا لو اختلف في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 وغيرها من الحرمه وان اختلفت في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 بل على حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 بها اقل في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 انما هو حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 منها في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 افقة من حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 يطلق الحرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 الا في حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 قال لا قال فان حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 بكل حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 سئل اذا خلا وان حرمه وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث
 اختصا بالاطلاق وبعده ذلك فالقابل فقد حكمه في حرمه الوارث

نقل

بطل عليه

القول

القول لا يخفى بطلونه بوجاهة قول الأكثر ولعلم الظاهر وأعلم أن الاستفاد من هذه القضايا وغيرها
 عدم التوفيق في الإحرام السابق من كونه كونه أخرج مع أن الاستفاد من الإخبارات بالحدود لا
 أنه الذي دل على الأجل جواز الدخول على ما سبق الإحرام بغيره قبل منتهى الصواب بالاعتناء
 كما لا يخفى على كل من سبق إقراره في عدم دخول الإحرام ما بغيره وأن ليس منتهى الإختيار العرفي مع
 أكثر الخوارج من الأهلين في هذه المسألة ومبطله عدم إخبار الله عن الدخول على ما سبق سلامته من
الفتاوى إجماع المراه كإحرام الرجل في جميع الأحكام إلا ما استثني سابقا من تغطية الرأس بالقبض
 ما لا يخلل سابرا وعدم استحياء وضع الصوت باللبس لها وليس هو في الخلاف لا خلاف ولا
 يمكن ولا يصح لا في وضع كالأصابع في اليد ولا في وضعها في اليد وما في معناه من الإحرام كغيره
 من قبل الصلح وغيره منها عن الحائض من وجوبها من قبل أن يتم غسلها وتحت وضوءها
 الحرام ولا فصل ومقتضاه كغيره أنها لا تطهر قبلها لا في جميع الأحكام فتعقل أيقظ خلافا
 فيه وهو متفق على كونها لم يقاتل سبيل الشجرة أحرمت من اجتنابها فانه فقد أحرمت من اجتنابها
 وعلم محل البني من دخولها المحرم في الوقت أوجع الدخول في البيت أوجع أنكر أنه لا خلاف
 في كراهية الإحرام من المقاتلات طاعة أي لغيره أنه لا يجوز لها الإحرام حتى جازت المقاتلات
 إلى المقاتلات وجوبا وأحرمت من الإحرام التوقفا والوجوب عليه يجب تقديمه للصحة فان كان
 عليها من طهر حج إلى الوقت لم يحرم من رواد دخلت مكة فذلك ترجع إلى المقاتلات أي مع كراهية
 فان تعذر الرجوع أحرمت من أبي الحل ولو تعذر اجتنابها من أحرمت من موضعها للضرورة
 وفي الحج وحصر من الصلح من امرأة كانت مع قوم فخلعت ثيابهم فقال لها ما تدري عليك أحرام
 أم لا كانت حائضا فزكوا ما حلت دخلت الحرم فقال أن كانت عليها مهلة فلا ترجع إلى الوقت وتحت
 منها وان لم يكن عليها وقت فليحج إلى مكة وتعد عليه بعد ما تحج من الحرم بقدر ما لا يفرق ما مضى
 إلى ما حلت من المواتية وترجع من مكة فتستقر هذه الرواية من وجوب العود إلى مكة بالطريق
 حيث يتقرب والعود إلى المقاتلات فتوى الشهيد وروى عنه حديث النبي لا يسقط بالعسر
 فزكوا فليحج الإحرام لعدم وجوبه في ذلك على الناس والجاهل مع الاشتراك في العقد
 للوقت عن أناس من أصحابنا حين إمامة معهم فقد دلت على الوقت وهي لا تفعلوا أن شهادته

الفتاوى

أن يحرم فحضرها كما هي في قديم مكة وهي لما عشت خلال فساها الناس في قولها في الحج إلى مكة
 فحرم من مكانه إذا دخلت لم تقدم إلى فساها الإجماع فقال لم يحرم من مكانها فاعلم أنه منتهى
 والأجل حوطه لم ينعين لا مكانه تعديا للوقت ضرورة عدم إمكانه وهو أولى من الإجماع الإجماع
 سيما مع صحة سبيل الحيد وروى **الفتاوى** في الوقت موفيات والفتاوى في الوقت موفيات
 الباقين **الفتاوى** في وقتها موفيات خمسة أحدها الزوج إلى متى يعلو عليه الظاهر من يوم الزينة
 عند جازع **الفتاوى** في وقتها موفيات خمسة أحدها الزوج إلى متى يعلو عليه الظاهر من يوم الزينة
 البس فربما دخل المسجد فزاد عليه الكسرة والوقار ثم حصل كغيره عند مقام إبراهيم في
 الجبر لم يفتحه فزاد البس فزاد الكسرة ثم فزع في دبره فلو كان في البيت وليس في البيت فزاد
 وقال في وقتها موفيات خمسة أحدها الزوج إلى متى يعلو عليه الظاهر من يوم الزينة
 عقبة في وقتها موفيات خمسة أحدها الزوج إلى متى يعلو عليه الظاهر من يوم الزينة
 من قبل إلى أن قال لم يفتحه فزاد البس فزاد الكسرة ثم فزع في دبره فلو كان في البيت وليس في البيت فزاد
 الأول ذلك وموسى لأن أن يفتحه فزاد البس فزاد الكسرة ثم فزع في دبره فلو كان في البيت وليس في البيت فزاد
 ليس له وقت أول من قال إذا كانت الشبهة وجب فيه الإخبار جماعة من المتأخرين بالفتاوى في وقتها موفيات
 واستثنى فيه الآخر بالفتاوى في وقتها موفيات خمسة أحدها الزوج إلى متى يعلو عليه الظاهر من يوم الزينة
 الأخيرة فلو لم يفتحه فزاد البس فزاد الكسرة ثم فزع في دبره فلو كان في البيت وليس في البيت فزاد
 من غير ما عرفت جماعة من المتأخرين بالفتاوى في وقتها موفيات خمسة أحدها الزوج إلى متى يعلو عليه الظاهر من يوم الزينة
 غيره فاستقبلت في وقتها موفيات خمسة أحدها الزوج إلى متى يعلو عليه الظاهر من يوم الزينة
 كما هو في وقتها موفيات خمسة أحدها الزوج إلى متى يعلو عليه الظاهر من يوم الزينة
 وغيرهم من ذوي المصنفات قال فلا بأس أن يتقدم بلبسها إماما قاسما أو علم فلا يجوز على كل حال
 أو له كمالا من يومين والفتاوى في وقتها موفيات خمسة أحدها الزوج إلى متى يعلو عليه الظاهر من يوم الزينة
 مشهرا في وقتها موفيات خمسة أحدها الزوج إلى متى يعلو عليه الظاهر من يوم الزينة
 أيضا الظاهر من وقتها موفيات خمسة أحدها الزوج إلى متى يعلو عليه الظاهر من يوم الزينة
 في وقتها موفيات خمسة أحدها الزوج إلى متى يعلو عليه الظاهر من يوم الزينة

على غاية المسح في حصول التمكن منه وعدم اشتراطه في بل من فيه مع سلامة من المصاحف
 الاخير والابدية ودلائلها على الوجوه غير واضحة امامنا من حيثها الامور التي ان الموقف بعد
 الصلوة فيه تلافيها في التوبة ومع ذلك منساق في سياق الايمان والتمسك به واما ما تضمنه منها
 فكان بناء على علم وجوب التمسك به في تقدير وجوبه في العبادة فانما غاية الوجوب التمسك به
 المذموم ولا سيما في كونه سابقا للاتفاق كما عرفت مما عدهم ومن لم يتمكن من الوقوف بها تارة
 اجزاء الموقف بها لئلا قليلا لو قبل العجز سئل ما دام علم انه يدرك المشعر قبل طلوع الشمس
 بلا خلاف فيه على المصريح به في كلام جماعة وفي حق انه قول علماء الاسلام كما عرفت ان قول
 به مع ذلك مستغنى فيه منها في وجوب ادراك الامام جميع فقال له ان ظن انه في عرفات فيقف
 بها قليلا ثم يدرك جمعا قبل طلوع الشمس فليأتها وان ظن انه لا يأتها فيقف في الناس من جمع
 فلا تأتيا ولم تجزوه في غيره وفي التوجه الى مكة ان يوقع عن عرفات اى عرفات شاء بلا خلاف
 ولا دم عليه اجماعا ان قول وهو ظاهر من المصاحف ولو افان من ذهب عن عرفات قبل التوجه الى مكة
 عالما بما فيهم لم يطل بغير اجماع على ذلك المصريح به في بعض العبارات حتى استخرجوا
 بدم قول جماعة اهل العلم علما له وهو الوجه مضاف الى الوجهين وجعل احص من عرفات قبل ان
 تنبسط الشمس قال عليه بدنه بخبرها انهم قالوا لم يقدروا على ان يقدروا على ان يقدروا على ان يقدروا
 في ايمانها بالبدنه ويدل لها الخبر الخبر من هذه الاخبار في تفتاد الوجوه في قول وجوبه ببدنه يعلم
 المصريح بل من الغيرة اجماع عليه خلاصا للصديقين فقدم شاة ولم اعرف مستغنى ولكن عن المصاحف
 ودوى شاة وعرف ان عليه رسالا اجماع والاحتياط والتمسك به من قول شك عليه دم قبل
 وللم يكن في المسئلة الا انها التي كان مؤيدا الحق لها مع اصل البراءة من الزايل بل انظر في المصاحف
 الى الشاة انهي وهو حسن لكنه لا يحصر من المصاحف لعدان ذلك عليه ما من المصاحف وهي الخبر في قوله
 ولو عجز عنها صام ثمانية عشر يوما ويستفاد من الرواية الاولى جواز صوم هذه الايام في السفر
 وعدم وجوب التمسك بها فيها مضمنا في الاول والاطلاق في الثانية كما عرفت اعدادها وبلا مبرر صرح جماعة
 خلافا للبدن فان وجهها بغيره وهي اخط وان لم اعرف مستغنى من ان كل ذلك اذا لم يجد قبل التوجه
 والا فلا يلقى في سقوطها وانما في الاصل واختصاصه في المصاحف المستفاد من المصاحف لها علم التبادي

بصورة عدم الرجوع قبل التوجه الى الحج بعد التوجه اليه لم يسقط قطعا لاصالة اليها ولا على علم
 ان كان خافا فستر قبل التوجه بها لئلا يسيأ بلا خلاف فاجده على علمه في جماعة المصاحف ومن ظن
 التمسك بكرة ان موضع وثاق بين العلم كما عرفت وهو الوجه مضاف الى المصاحف في المصاحف ان كان جاهلا
 فلا يلقى عليه وان كان مستعدا قبل بدنه بغير يقيد المطلق ما من العترة ولو علم الجاهل ان ذلك
 قبل التوجه وجب عليه الرجوع مع الاسكان فان اخط به قبل ان كان له علم بدنه بغير يقيد المطلق ما من العترة ولو علم الجاهل ان ذلك
 وقع الزايل قبل عجزه اسكان منها وهي الجبل الذي عليه انصاب الجسم على ان اخرجه من المصاحف
 من قبل الموقف كذا في تحرير المصاحف والقام من غيرها وفي الاخير وانما يكون عترة وتبين في
 التفتد وكسلا ما وتشد يد الياء المشاة مع تحت المصاحف كما في كلام جماعة قبله في المصاحف المذكور
 مع السكون من حال الواو بسلامة الراس والخطى لها في كذا المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف
 سون كانت كما في من عترة بنا حيرة ككب وعترة بغير العين المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف
 وفي لغة بغيره قال الطحاوي وادعى عرفات ويصفها سميت بغيره وهي بغيره في المصاحف في المصاحف في المصاحف
 العترة ومن قال سميت انها وادعى عرفات ومنه والادان بغير المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف
 قريب بغيره قال في القاموس حقد كبره فلا يجوز الموقف بها بل خلاصا اجده وبغيره في
 الخبرية بل علم الاجماع في عترة بغيره في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف
 بغيره عترة اجزاء وان لم يدم والعترة به مع ذلك مستغنى في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف
 وتبين عترة في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف
 وذو الحجاز فانه المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف
 كما في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف
 الى الجبل في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف
 حقد وعترة لكن من جهة متعددة **والقول** ان المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف
 احدها واو في الاخير وان بغيره في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف
 الموقف بغيره في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف
 كما في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف

وقد اوردت علم على القوم فيمنع ولا اختصاراً للوفيق المردف بالعرضه ويطرأ اليه من الوظيفه فكلما
على الشجر فقام لم يكن القريب منه سمع وكان الذي لا يراه عنده نفس على الاسكانه انه يطير على اوراق
الشجر في الامم قرب ليلنا قال بالاناء المسجد ان جود الاله ونصف بانه لو اريد السجده كان الاله
الوقوف به اذ يحضر الاله والوقوف على جبل ويمكن حكم كل الاسكانه على ما يجادل في حق كما
يتمثل كلام من قبله بطل استحقاق الوقوف بالمردف والجليل كما خالفه في كلامهم من سابع الصبح
كاعتق في الجبل انهم وهو حق الا ان المستطاف من بعض اصحابهم وكلام اهل الفكر كما قيل ان
الشجر هو من دفعه وجمع ولذا قيل ان الشجر بين الغيبين ولكن الله ان الى اهلها
هو المعنى الاول لما ورد قبله في الصبح وبعث فيهم ربا وما سطت وطير وذكر ان الله يرفع علم الناس
العاميين ولصفتها من غير ان العقل يشترط فيه ربه والعاقل لا يرفع في ذوقه بغيره فانه في جملته
ولما سمعتم كلام المات هنا وبعث فيهم فانه في ذوقه بغيره نفس في صياحه الصبح وبعث فيهم
لوطي الشجر وهو كعبارة في الحكمة بل صريح البتة وهو في الجبل والادوس انما المستطاف وبعث
لمن لا الامم الا فاض من الشجر على كل النسي من قبل كاذب وقد ورد في النسي ومنه في كل
احدها المرقن ان ساعرا حليلك الا فاض من سمع فقال ان قبل ان تطلع الشمس تظلم في كل حال
والقائل ان كمننا في شغل الشمس فقال ليس به باس وانه في الايام خلا في شغلها فاجابها وان شغل
الامم اني لم تكن مستفي ما ياتي وان لا يتجاذب محمل من نطق الشمس للهم عنده الصبح وبعث فيهم
كاعص صبح العاصف وكما كان وهو اخرجها من الصبح كعبارة وبعث فيهم وكذا كان في صبحه وكذا
يكون ما يحبه الاله بعده كاعص الرب في شغل المصالح واما في الهمة في الغبار كالعصر وبعث فيهم الهمة
وهذا السرا في الشغل لما شغل وبعث فيهم بالارباب في الهمة في الارباب وادى على الصبح وبعث فيهم
وحتى وكذا كان الايام خلا في شغلها وبعث فيهم بالعلماء ما من خلقه كانه الصبح ما من ذراع كما
غيره داعيا بالبرسم في الصبح فيقول اللهم سلم لي منك واخلاقا في باجعة عني واخلاقا في
فكرت بك عولوني في الهمة في بعثي الاله وبعث فيهم فاما الصبح فيه وليس فيها فقهرك
بالناس بل طلق الرب ولو جلا بغيره فلو كان عاين من اهل الامم يتابعهم في طلاق
منها من نطق الشمس لعل يسبق للامم ان يفهم من نطق الشمس ما في الناس ان شغلها

وان شاء الله تعالى وظاهر الاستصحاب كانه لا ينعى صفة البراءة له وهو الحق من غير تردد في
التميز وطرد الواسط والتميز هذا انشاء الوجوب وهو في الجمل العفوق والغلبة واليتم فيه
الصدق وقوى الغلبة والبرهان والتميز من غير تردد في الامام وغيره واستصحابه في
التميز كما لا يخلو من التخصيص انفس حين يشهدك بشيء من احوالها موضع اخفاها ويمنع
براد بالتميز كما لا يخفى من التخصيص انفس حين يشهدك بشيء من احوالها موضع اخفاها ويمنع
شأنه عما تقدم الا انه في طالع النفس قول هذه الاقوال الخاصة باختلاف ما يظهر من
الاخبار ولا سيما القول بالوجوب فيها الجمل ادمه وعن كثرة وهي الاجماع مما لا يوجب في القول بالبرهان
بعدم طالع الغنى بعد طالع الفقر بل في كل ما عاين ما لا يوافق من ذلك في الوقت المشعر الغرام
ومن علمنا ان في بعض البرهان لا بعد الغنى عما لا يجله بما عايننا واخبارنا هذا انما كانت في الغلبة
صدق فان لم يلها ما عظم من الوقت بعينه في نفسه من ذلك كما في قولنا في الوقت المشعر
ففي بعض الوقت بعينه من ذلك كما في قولنا في الوقت المشعر وفي بعض الوقت المشعر
بمنزلة في هذا الكلام يمكن ان يكون من قول الوقت المشعر في حده ما به المذهب
الخاص والى ذلك وجهه في بعض علمه بمنزلة في هذا من قول الوقت المشعر الذي هو الجمل في بعض
الوقت عليه عن اصحابنا ويجمع علمه بمنزلة وكذا لا يخفى على من لم يكره علمنا فان احداهم
علمنا في قولنا في بعض الوقت المشعر بما عايننا وما لا يجله بما عايننا وما لا يجله بما عايننا
فنعرض المشعر في الجمل وانما لا يستحب في الوقت بعينه في قولنا في الوقت المشعر
سيان كلامه في بعض العلم فان لم يكن في قولنا في الوقت المشعر في الجمل انما لا يستحب
قولنا في بعض العلم في الناس مستحب للصحة من ان يكون من قولنا في بعض العلم في الجمل
او مستحب في بعض علمه بمنزلة في بعض العلم في الناس مستحب للصحة من ان يكون من قولنا في بعض العلم في الجمل
عما اذا كان في بعض الوقت بعينه في قولنا في بعض العلم في الجمل في بعض العلم في الجمل
حجة في قولنا في بعض العلم في الناس مستحب للصحة من ان يكون من قولنا في بعض العلم في الجمل
ولكن بشكل انما لا يخفى في قولنا في بعض العلم في الناس مستحب للصحة من ان يكون من قولنا في بعض العلم في الجمل
انما لا يخفى في قولنا في بعض العلم في الناس مستحب للصحة من ان يكون من قولنا في بعض العلم في الجمل

الكلية الثابت عليه وجب في كل من انقلد امور الرواية الواجبة البنية وهو فصل الفصل
 ثم وهو فصل الفصل طاعة الله عز وجل والاخذ ملاحظة الوجوه ونقيض نوع الحج والتمتع والاداء
 وان كان اذ لم الشرح لذلك غير علم وجب عقابها في الاول التي واستلزام حكمها الى الرابع كما
 نظائره والعدد وهو سبع حصيات للثبات والضمير وارجاع علماء الاسلام في ذلك التفسير
 غيره فالظاهر انهما يسميان لوضع الامور وهو للوجوب والاستحباب انما يتحقق بايجاد المانع
 التي تغلق بها الامور وصحتها كغيرها في جميع احوالها وكذا لو لم يحاط حال الصدق عليه اسم الذي
 في هذين الطريق ثم قال والمحال ان الخلاف في اعتبار المانع في صدق الاسم فان سمى رسماً اجزاء
 لا خلاف في ذلك بل اجزاء مع غيره من كونه ويقتضي كلاً من الحصة في كل واحد مما دفعه فالمعسوف
 والعين في كل من الامور لا الاصابة في كل واحدة من الامور ولو روي بهادق فقلت
 في الاصابة في كل واحد من الامور لا الاصابة في كل واحدة من الامور ولو روي بهادق فقلت
 رويت بحصاة في وقت في كل واحد من الامور لا الاصابة في كل واحدة من الامور ولو روي بهادق فقلت
 الامور من حيوان او انسان لم ينجز خلاف ما لو وقت في غيره وان عذرت في الجرح فانها غير جرح
 الفرق تحقق الامور في فعله هناك في الاول لتحقيقه في غيره بالشره وفي الصحيح وان اصابته اسماً
 او جملته في وقت في الجرح اجزأت ويستحب اظهاره من الحدث حال الرمي للصحيح وقوله انتم الجرح
 الامور في كل وقت يظهرها الوجوب كما عين في المعنى والموقف والاسكان ولكن لا تظهر الا بالاشارة
 حتى ان في كل وقت يظهرها الوجوب كما عين في المعنى والموقف والاسكان ولكن لا تظهر الا بالاشارة
 الصحيح ويستحب في كل وقت يظهرها الوجوب كما عين في المعنى والموقف والاسكان ولكن لا تظهر الا بالاشارة
 فان في صلة والوصف الفصل وفي الخبرين من الجرح غير ظهور في الجرح عندنا مثل الصفا
 والمروية حياه ان طفت بها على غير ظهور اجزاء والظاهر حب الى فلا ترفع وانت قد رويتم
 الشا فشر في هذا الجمع ان الرواية الاخر المصنوعة صغيرة السنن بالبرز ما قبلها من الاخبار العجيبة
 غير صحيحة لعدم وضوح سندها يروي عن كبرها هو المصطلح على الاثر فالحال المراد به الحق الا ان لم يكن
 الوجوب في الصحيح انما يرد لا نهاية المسألة انما هي بالجمع فتقبل مقتضى من رواية الوجوب فانها
 نفس فيها ولعلم الى هذا نقل شجنا في وقت حيث انه بعد ان نقل الاستدلال من الهندية الى الاستحباب

بالجرح بين صحيح الوجوب والرواية الاخرية قال وفيه نظر لان الجرحه حرام الرمي فكيف يوجبها
 وعلم فيصنف ما يورد عليه من ان دليل الاستحباب غير خصه الرواية الاخرية وذلك لوضوح الفصل
 بعد ما عرفت من ضعف الدلالة فيها على ما هو من الاخبار الصحيحة والعلامة لم يستدل بها المحدثان مع
 الصحة والاقرب في الجرح عناه حشر ما تجب الرواية بالشره وما عرفت من الاجماع المتفق على
 الجرح الصحيح انما يثبت في النافية للوجوب في المسألة وان كانت مائة لكن فيها من السقوط لعلها في
 الرواية الخامسة هذا مع ان العلم العقيدة الشريعة اخرى من الرواية الخامسة التي ليست معتقدة بالشره
 هذا مع ان في وقت غيره بعد نقل القول بالوجوب من الرواية الخامسة وكان قد علم ان الاستحباب خلا
 خلاف ذلك بل انما يما في الصحيح قال تقول والحجة في ذلك ان الله هو لا حصة في حصة في كل واحد مما دفعه
 على ثم من قول مع كل حصة ان الله الحكيم والرحمن والرحيم والرحيم والرحيم والرحيم والرحيم والرحيم
 في كل من الامور لا الاصابة في كل واحدة من الامور ولو روي بهادق فقلت
 عن خمسة عشر في كل واحد من الامور لا الاصابة في كل واحدة من الامور ولو روي بهادق فقلت
 وان من حذق في الاشارة في الصحيح في كل واحد من الامور لا الاصابة في كل واحدة من الامور ولو روي بهادق فقلت
 على الامور من حيوان او انسان لم ينجز خلاف ما لو وقت في غيره وان عذرت في الجرح فانها غير جرح
 الفرق تحقق الامور في فعله هناك في الاول لتحقيقه في غيره بالشره وفي الصحيح وان اصابته اسماً
 او جملته في وقت في الجرح اجزأت ويستحب اظهاره من الحدث حال الرمي للصحيح وقوله انتم الجرح
 الامور في كل وقت يظهرها الوجوب كما عين في المعنى والموقف والاسكان ولكن لا تظهر الا بالاشارة
 حتى ان في كل وقت يظهرها الوجوب كما عين في المعنى والموقف والاسكان ولكن لا تظهر الا بالاشارة
 الصحيح ويستحب في كل وقت يظهرها الوجوب كما عين في المعنى والموقف والاسكان ولكن لا تظهر الا بالاشارة
 فان في صلة والوصف الفصل وفي الخبرين من الجرح غير ظهور في الجرح عندنا مثل الصفا
 والمروية حياه ان طفت بها على غير ظهور اجزاء والظاهر حب الى فلا ترفع وانت قد رويتم
 الشا فشر في هذا الجمع ان الرواية الاخر المصنوعة صغيرة السنن بالبرز ما قبلها من الاخبار العجيبة
 غير صحيحة لعدم وضوح سندها يروي عن كبرها هو المصطلح على الاثر فالحال المراد به الحق الا ان لم يكن
 الوجوب في الصحيح انما يرد لا نهاية المسألة انما هي بالجمع فتقبل مقتضى من رواية الوجوب فانها
 نفس فيها ولعلم الى هذا نقل شجنا في وقت حيث انه بعد ان نقل الاستدلال من الهندية الى الاستحباب

فمن لم يجد فيه قوة النفس فان لم يجد فيها استيحاء الهوى في اخلاقه لم يجد فيها
 تيسر عليتها فقل ان هذا الصبي المتقدم لا يتغير الا ان يكون لاخرة به عليه وعجزه المشققة الا اذ
 لا اصل ولا خلق في استيحاء الهوى فيصير الصبي المتقدم مع عدم كونه نفسا واما الصبي المتأخر
 فكله مشققة الا اذ كان له شقيا وسما فلا يسهل ان كان شقيا فلا يصح فيه شقيا على
 كما يشترها النظر وان لا يكون مبرزا بل خلقا خيرا للصالح المستغنى ونسبة اليه ما يكون
 بحيث لا يكون على كثرها غير كماله القدر المتغير بالعقل بل الاختيار كما في الشرير الذي لا يشترها بها
 سمينة وياست من هلكه اجازته للصالح فيها استيحاء العقل هذا وهو يرى ان سمينة اجزاء عنه
 لم يجده سمينا ومنه اشتره هديا وهو يرى ان سمينة فوجده سمينا اجزاء عنه وان اشتره وهو
 يعلم ان سمينة لم يجده ولا يشتره ولا خلاف في الحكم اذا ظهر كونهما من هوى الذي وفيه خلقا
 من اطلاق الفتنة والنفس ومن قوة احتمال اخسها صما بحكم التبادر بمسلك الذي فخرج الى
 الاطلاق ما دل على النقص عن الهوى وله هذا الحوا وان كان في تعيينه نظر لعدم وضوح التبادر
 الاطلاق ينفع وما يتفق به فهو مقيد بغيره في شرط في الصبي المتقدم وان اشتره وهو يعلم
 انه منقول لم يجده من مضاف الى اطلاق الصدوق في الصبي المتقدم ونقصها ولا يمنع استيحاء
 الحكم في صورة العكس فيه وهو ان يشر بها على ان لا ينظر سمينة في علم الاكثر من خلقه لا في
 قلم يبين في ما فيها اذا ظهر بعد الذي لعدم الاشتغال عند الذي وعدم النظر في علمه بل في الاجزاء
 فلا يمكن المتقرب من وصفه بانها انما يتم في العالم بالحكم انما طبع ما ليس ال فاعلم ان سمينة في العلم
 تنجح سمينة هو وفي قوله في جواب المتن من الصغرى فان عدم الاستيحاء ليس معطلا لشرها
 بل مع خروج كل ما مع خروج سمينة فلا يعلم ان هذا الحكم يختص بالهزال دون المتقدم الذي
 اشتره على ان تام فاقصا لم يجز تغير خلقه في غير الجمل سواء كان قبل الذي او بعده
 اختلقت في عدم الحكم لما اذا نطق الله ان لا يكون على الجرم الاطلاق الصحيح المتقدم في الشرط
 السابق خلقا في نطق في بيت تخلف بها ان لم يتقدم الله للصبي من اشتره هديا ولم يعلم ان من عيبا
 حتى لقد غلبه ثم علم به فقد تم ونحوه صبي اخر في حق الحق وان بينهما تفاوتين العلم والمحض في حق
 يكون تخفيض الاول ما اذا نطق الله وانما اشتره في الهوى في حيث يشترها الى اجزاء التبادر

والهوى

والعكس فخصصنا في ما لم يكن المتدبر وليس في الاول ما عومر في المنع بحيث يشترها في العلم
 ولعل هذا هو الوجه فلا يصلح المتقدم لوجوب تخصيص البراءة اليقين مضافا الى الشبهة في ذلك
 التي لم يوافقه احد في المسئلة واقول مع انه في الاستصحاب والجمع بين الغايتين بين احد
 المشددين ولم يوجج شيئا منهما في البراءة واعلم اننا في ما يوجب الا في الشرط في الاجزاء او في القول
 الى الصبي قولنا ان احدهما الاول والثاني لجمع ما في الحق والنقص الا ان ما دخل في السمة السائر
 بغيره فلا بد في المقصود في بعض الجواب من البراءة الغنى ما دخل في السمة المتأخرة في الاخير
 بين المطاوعة في ان علم الاجماع في ذلك الغنى قبل وقطع به الا في حق ودون بعض الكتب من ان
 الرضا في قول وقدر الكلام في حيث يثبت الكوة ويستعمله يكون سمينة قبل بالاجماع والاختيار
 ويكون سمينة متقدم في سوداء ونسبة سوداء ويثبت في علم اي سوداء وكافة الاضداد وهو
 والمصاحف ومقتضى وجع والكتابة والجامع لكل غير وصف قبل من علم تلك كافة الا في الاول
 المكشوف وفي الاضداد والشرط لم يثبت في العلم ان كان من الغنى ان يكون فلا حرج في نظر سوداء
 ويشتره سوداء ونحوه الهان في كونه في الاضداد وفيها فقر الصبي كان رسول الله في بعض كيش اخر
 ينظر في سوداء ويشتره سوداء واما في حرة ويمرغ في سوداء ويجوز فيهم من الصبي ان رسول الله
 كان في كيش اخر من علم قبل ما كان في سوداء وينظر في سوداء والصبي عن كيش اخر من علم ما كان
 واما في قول المصنف قال وكان من ذلك من الساء على الجبل الذين من سمينة وكما يشتره
 سوداء وبالله في سوداء وينظر ويغير ويحول في سوداء واما البراءة في كلام جملتهم انهم لم يثبت
 عليهم بنص ودون في كوة وهي انما هي كيش اخر من يطان في سوداء وينظر في سوداء ويرك في
 سوداء في عدم فضتي من واختلقت في معنى هذه الاخبار فتقبل معناه السمن في يكون لها اصل
 عظيم تامل في حيث في في منظر غير وهو يستلزم البراءة في غير فتقبل معناه ان يكون هذه المواضع
 وهي العيون والاذنان والبطون والمجبر سوداء والقبائل في العلم في السائر قبل وقد يقال لم يصلح
 كيش سوداء اخر من قبل فان لم يجد اسود فاقضه قبل ما كان في سوداء ويشتره في سوداء وينظر في
 سوداء والمشي في السواء وهذا المعنى يستلزم البراءة في السواء في العلم والاصل والمصدق في العلم
 وتقبل في غير سواد والاصل قصدا وقبل معناه وقع في من كثر انبات شد في الاضداد واهل

الايمان كان لا يفسد خاصته وقاله هدى الخلق والقادة قالوا احياء بالانتم ولو فليصدق
 على القانع والمغتر ولو فليصدق لم تفكروا منها واطعوا القانع والمغتر والامر عندنا بيقينه الوجوه انتم تعلم
 بكونكم اهلها اقتضاهما على حطاف الايمان لا غفلا لها اياه وانما دمه من اهلها في القصد فليصدق على علم
 التأسيس وليس التاكيد خصوصاً وقد ثبتنا هذا بالحق الصحيح وغيره فلهذا يصح تضمن الامر بالمعالم الاكل
 فلهذا لم يقر لو لم يمتنع من ان يفسد في الضريح بالاهل او انما اختل كون اهل الطعام والقانع والعزيم كناية
 عن اهلها، ويمكن الجواب عن الاول بانفسه عن عدم قول الاحباب من جملته اهلها اهلها اهلها ذلك
 قائم وان لم يفسد بها باستقامتها بالحق كمن هو الاستقامة اكلها ذلك وهو وان كان ظاهره اكل
 الزناج نفسه الا انما كان له علم مع اهلها لا يقتصر او يتعد غلبا اكلها ذلك وحله الا انه مدية لا
 يمكن اكلها ذلك فيها بل انما خرج من متى فليس معناه كمنه فلا يجمع ذلك حكمهم باستقامتهم
 بنفسه اكلها ذلك ومن هذا يظهر ان اكلها ذلك بنفسه ليس بواجبة قطعاً بل لا خلاف فيه انية وانما خلفها
 في وجوبه في العلم ولو فليصدق في وجوبه على الاستقامة وغرامة من الاستقامة بالحق لا تفرق للاصل
 السليم بما يصلح للعامة عدما استقر مع الجواب عن قولهم في كل من هو الحق كما عرفت ونتبع من
 اقتراحهم جملة لما ذكره من الامور في الآية الشافعية مضاهاة الى الامور في الصحيح والكون اذا ثبت
 او ثبت فكل ما علم قال انفسه فكل ما علم القانع والمغتر وقال القانع الذي يقع به العطف
 المغتر الذي يتبركه والسائل الذي سئل في ذلك بالحق والحق وسيفيد في اعادة الامور
 هنا اما الا في مورد مورد يوم المظلم كما بما يستفاد من تتبع الاخبار وصريح من جملة من قال
 المقادير كمن العرفان وحكاية بعض من صاحب الكشاف فقال كانت الامم قبل شرا من شرا من
 سلككم فزعم انفسهم خرج عنهم من اكلها فلا يفسد سوى الا باجر لا تفرق في علمه واما ثانياً فانه
 مورد التبرع انما هو هدى الخلق خاصته كما صرح به في ذلك ويظهر من قوله انما استقامته ولا خلاف
 في الآية الشافعية وكذا انما يتبرك في هدى القانع والمغتر ويظهر منها هدى القانع صريحاً فافضل
 في التفسير ان من زعمه حينئذ استدلال الجواب اكل هدى القانع والمغتر بعد الاجماع لا يبرر وسأفاد الى
 ثم ليقتضوا تفهم ما بيننا وبينهم فقالوا في الاستدلال بالآية التي تترتب عليها قضاء التفتيش هو
 التفتيش والقانع وليس اكلها من الايمان ولا هدى القانع واجبا اتفاقاً كما صرح به في الفاضل المقادير

والعلم

والعلمانية في حيث قال هدى الخلق يستحب الاكل من غير اختلاف في القول بغير اكلها الاية والقانع
 الاكل استحباً الى الله قال الولي ما يكون النظر لم يكن من باب من لا يظن ويرى من النظر هذا القانع
 كما صرح به في موضع اخر من وجوبه فلا بد من صفة الاية والرواية عن ظاهرها ما الى الاستقامة او تخصيص
 بهذا التفتيش ووجهه والثاني وان كان اول الاية الشريعة مع ما قدمناه من الجواب الاول في جملته
 او جوازا من الثاني فيجب الحكم الاصل وهو اية من الوجوه الجارية من حيث قال في
 الاكل استدلالاً بالآية الشافعية ومع ذلك استدلالاً بالاستقامة الاكل من هدى القانع بالآية المزبورة مع انه
 ليس فيها الا امر واحد لا يمكن علمه في استعمال واحد لا معنيين الحقيقي والمجازي قائماً الى الجواب الثاني
 الاستدلال الاول بعد صحة التمسك بالآية لهدى القانع المستحبية الاكل لا خلاف في ذلك فثبتت
 بالعلم الذي يقتضيه استدلاله في الاية والفتاوى في جملته بالاستقامة وان كان الاخرى القول
 بالآية وذكره الشافعية بالورد والخاص كما في قوله وبعد القول في المنع من غير فضل ولا في قوله قال
 لما رواه الشيخ عن ابى بصير قال سألته عن الامام ع قال افضل الاما ع في الحج الى مكة البكة فقلت انما
 ولا ينبغي شدة ولا جمل وليس فيه مع اخاره ذكر الجاهل بل ان يستدل بما كراهته بالحق ولا خلاف في
 المغفرة به صريحاً صحيحاً عن الجاهل من من لم يجرى في المغفرة في الجاهل ان كان ذلك من وجوهها
 انفسه من سيرة وجوبه فلا يحتاج في انبائه اجزائه الى اتيانها على انفسه مع الحق من كراهته في كراهته
 فيناظر فيه بان الاستدلال من كلام بعض اهل الفقه كونه من الوجوه والمغتر من المغترين من جملته
 في الكتب المتقدمة عدا القانع وهي في بعضها الوجوه خبر من الشيخ والشيخ خبر من القانع بالآية
 في النصوص اوليها صريح الغل من الضمان خبر من الوجوه والمغتر خبر من الشيخ والشيخ خبر من
 وفي اخره خبر فلا سيما لا يفتقر فان لم يفتقر فوجوه قائم لم يفتقر في قول المغتر ان يفتقر في استيعابها
 وليس في الروايات من يفتقر بالكره وانما الاستدلال منهما انما يفتقر من الضمان افضل من الوجوه وانما
 خبرهما من ذلك صريح في ان والمغتر لكونه لا يستدل الحكم بالكره فلهذا قطع بها الاستدلال
 في القضية كونه ما دهم منها ترك الاول لا المعنى المصطلح عليه لان **الثالث** في البدل اعلم ان قوله
 اليك ووجدتموه وهو من الرجوع استنباطاً في خبره ووجهه طول في الخبر فان لم يوجب في الخبر
 العام القليل في ذي الحجة على الاكل بالظهر بل عليه عا من قاتل في الغيبة الاجماع عليه وهو المحجة

فلو طاف قبل ذلك عند الوسم ثم شاة فيما قطع به الاحكام كما قبل وزاد في من لا يتبع المقتضى
 زاد البيت قبل ان يعلق فقال ان كانا راى البيت قبل ان يعلق فهو عام ان ذلك لا يتبع فان علمه ثم شاة
 وظاهره كالمقتضى من عبا وان كان عا لثا الصريح من عبا وقد عرفت انه لا يجب عادة الطلاق في
 صريح الصريح وزاد في من لا يتبع خلاف لجامع من من آخر المتأخرين في وجوب اعلانه
 ومنهم من يفتي في منعه على الوفاق ويعضده الاصل والمقتضى فان الطلاق الماق به قبل انعقاد
 منعه فيكونه فاسدا ولا يتحقق الاستتال والصحيح ليس فاسدا لعدم الوجوب فيقبل جملته معطلة
 مع انه معارض بصريح اخر من المودة ومتى ذكبت ولم تقطع في نارت البيت فطافه وصحت لليل
 ما حاكها وما حال الرجل اذا فصل ذلك في الا باس من يصره بطون الحج ثم بطون الزيادة ثم فلاح
 من كل شيء وتبين هذا ما يؤيد الاول بل يجرى مجرى العاقد وانما الاول على ظاهره من عدم وجوب
 الاعادة ليس اولى من العكس بل ينافى هذا ما عرفت وحل الاول على خلاف ظاهره وبالجملة فصار
 بينما كتبه من العزم واليقين من وجه يمكن من كل منهما الى الاخر وحديث لا مرجع يثبت الرجوع الى
 مقتضى الاصل وهو وجوب الاعادة كالمعروف وان كان ناسيا لم يزل من ناسيا في اعادة طلاقه على المعروف مع وجوب
 الاحكام كما عرفت مشورا بغير الوفاق مع ان طهارة الماتعة في وجوب اعادة طلاقه على المعروف مع وجوب
 الحلق من الصدقة في يومه وجوب اعادة الطلاق في يومه الصحيح عند الرجل في يوم البيت قبل ان
 يعلق قال لا يتبع الا ان يكون ناسيا لكن غير صريح في عدم وجوب الاعادة مع انه معارض بغير الصريح
 المتقدم فانها باطلا في ما شاع من ان طلاقه في اليوم الاول عليه جماعة وهو اقوى مما لا
 في نصها ايا اقوى مع كونها شريفا مسلمة بغير وضو السكوت بل هو لاجل ايقاعه عليه جماعة وهو اقوى مما لا
 الصحيح الاول وهل يجب عادة السعي حيث يجب اعادة الطلاق من لانه اجوده الاول لانه بما من من
 العا عنه والاصل ويحل من كل شيء احرم من عند فراغ مناسك كونه عدا الطلاق النساء كما عرفت لا سيما
 وتقول في الكتاب وفي وجوبه من اليمين في جملته من كثير والوسيلة والسر والجامع اذا حلق
 او قصر احل من كل شيء الا الطلاق النساء والغير اذا حلقن راسك فتحل لك كل شيء الا النساء في
 والمروى في السر يصح مع نادر الزينة المتع ما يحل له ان يترك راسك قال كل شيء الا النساء في
 الطلاق يكون الاول هو المروى وبالجملة وكلام هؤلاء خلا لظاهره على الراجح على اصله وبطلان

والراجح

والاحتياط في صحيح اذا ذبح الرجل وحلق فقد احل من كل شيء احرم غيره الا النساء والطيب والمقتضى
 والاحتياط بروكة وتحت من حلق الرجل وحلق الرجل المود ما سبق ولم يذكر الذبح لاحتمال الصريح بل لم
 انشاء بالاولى الا ان دفع الصدقة فيهما قلنا قلنا هذا التعلق بالرجل وحده وتحتها غير ما تحتها
 مقابلة تحتها احبا والمقتضى نعم في الخبر المروى عن قريب لاشاء اذا رويت بحجة العقبة فقد حل
 ذلك كل شيء احرم الا النساء واما الصلح فمنه ما يقى بما يتخير كاهنا وفيه غير ما يتخير كاهنا
 مذهب لكث وغيره نظر لاطلاق اكل الاحكام بالجملة من كل شيء الا النساء والطيب وكله الا حلقا في صحيح
 اذا ذبح الرجل وحلق فقد احل من كل شيء احرم منه الا النساء والطيب فان راى البيت وطاف به
 به الصفا والمودة فقد احل من كل شيء احرم منه الا النساء فان راى طواف النساء فقد احل من كل
 شيء احرم من الا الصلح فان المود بالصلح احل من الا الصلح الا الاخرى كما صرح به جماعة من اصحاب
 وتعلم المودا ايق من قول العاربة والاعلم فجدد بقا حرمه الصلح الاخرى جعل الحلق والصلح
 دلالة على اصل المحض بغيره وقوله سبحانه ولا تفصلوا الصلح وانتم ساء على ان الحوا
 يتحقق بغيره الطيب والنساء وهو من لواظها الا حلقا في صحيح فاما سري الطيب والنساء في
 على ما يشره الحزم ولذا ذكره والاصول في اعادة طلاقه من لا يحل له طلاق النساء انهم يكونون الحزم في
 ان لا ينافي التعلق بغيره في الاحكام ونظر القايمة في اكل الحزم الصلح عن قايمة بغيره حلقه
 الكفاية ونظره لا يعلم ان هذا التعلق هو التعلق بالاولى لان مقتضى ما يقى في حلقه الطيب والنساء
 في عقد من نفي جملته من كثير والوسيلة والسر والجامع الحزم الحلق في مقتضى يوم النحر ما يحل له كل
 شيء الا النساء ومنه المقتضى ما يحل له يوم النحر قال في الا النساء والطيب حرمه المروى في السر يصح مع
 نادر الزينة والجملة من صحيح من وجب وحلق ايا كل شيء فيه صفة قال في طهارة البيت في
 الصفا والمروى في السر يصح مع الاخر الجرد الطيب على الملاقاة من غير تبديل بغير المقتضى في الاول على المقتضى في الثاني
 كما عرفت خلافا لظاهر المقتضى ووجه ذلك في قوله بغير قايمة في حلق الطيب بينهما وهو من لواظها الحلق
 الاقتصادي جعل جماعة من اصحابه والنسائي كما في حلق الطيب المقتضى ايقاعه للصحيح عن المقتضى قال اذا حلق
 واسم بطيخة بالحناء وحل له الثياب والطيب وكل شيء الا النساء ودورها على مروتها قال في
 ابا الحرة فنهيا في يوم النحر والفتاوى والطيب وكل شيء الا النساء ودورها على مروتها قال في

بالجمل من حلقه العبادة بفعل المتكلم من القاتل وغيره ولو لم يبق الوقت خلافا لما في بعض
بالمعنى وهو قولي لا يصلح عدم فعله من الاجابة الى غيره ثم في الخبر في رجل سئل فريها قال
وحضره الحج اجاب بيمينته قال لا يجزئ حتى يمتنع ولكن في سنده جهالة بل وصيغة الكلام لما قيل
من ان غيره في ان غير ممكن من القاتل لصحة الوقت وانه عليه تاخير الحج عن عامه لذلك فان الوقت
انما يضيف الى الاختيار مع الامتناع لكان واجب تمامه يمتنع ثم وان لم يتناول ويستحب وضع
شيء من الارض على هذا وفيه وعدا عنه الجامع من الجمل والعقد وغيره تطيب النفس بغض الارض
اضيقه قبل دخول مكة كما عن الوسيلة والمذهب وغيره من ما في الجمل والعقد من تطيب النفس
او غيره او غسل دخول الحرم كما عن الهنايه وطه والسرير والحق بركعة والمغتنق والاقتضاء
وتحضره وفي هذه النسخة التطهير بيمينه كما في الكتابين والاصل في المسألة الصحيح انما دخلت
تقدم من الارض ما مضى من غيره الخبز قال الكيفية سكت بعض اصحابنا عن هذا فقال ليس ذلك
لنطيب النفس ليقبيل الحجر قبل ويؤخره لا يدخل مكة بل المسجد وكثر من سنن الطوائف
من اعلاها كما في بعض وقت وعده الهنايه وطه والاقتضاء والجمل والحق والمصباح ومضمونه
والغنية والجامع اذا اناهاه طريق المدينة كما عن المعتزلة وبطلان اسم والى سيرة والسريرة الخ
والغنى وكثرة او الشام قبل لا يتجاوزها ويؤخر بها بل قبل ذلك وفيه اربعة ما الذي هو
من سائر الاطراف ولا يورون بان يكونوا قد خلا من تلك المنطقة يعني القبة العليا وغيره
فتقبل بل هو عام ليعضل الناس باليمين ملك واستظهره الخليل انه في منقته ومنه عن
الفاضل اخضا ص بالمدنى والشام في الرواية يورون اياه اذ قبلت لانه سئل عن من
ادخل مكة قبل حنيفة من المدينة فقال ادخل من اعلى مكة وفيه اربعة في كلام السائل
الاستدلال بالاصل واخصاص الرواية السابقة وهي موقفة بالمدنى لا دليل على العموم
منه انما يجزئ اول دليل على ذلك العموم ولم يخله وانما الوجه ومنه الصحيح ان من دخل
مكة من عقبة المونين وهو كما ترى للدلالة فيه على انما كان من غير غيره فلهذا كان في
والله وهي التي يتخذ منها الى البحر مقبرة مكة ويختار في لها قبا كما في حق وعقد وعقد
الوسيلة وطه والاقتضاء والجمل والعقد والمذهب والسرير والجامع وفي الصحيح اذا دخل المسجد

فاجزئ

فادخل حافيا على السكينة والوقار والخشوع ومن دخل مخشوع غفله الله ثم قد وان يدخلها على كبرية
دقا واخراسا لها واللبث للصبي وغيره او فيها من دخلها اسكينة غفله الله ومنه الصحيح
بمسكينة قال لا يدخل مكة على كبرية ولا تقيير وبجاء غيره وان يكون مغشلا لا يدخلها من بين يمينه او ينج
للصبي اذا انتهت الى الحرم انتم ثم قد فاقبل حين يدخله وان تقلمت فاقبل من بين يمينه او ينج
من مكة بكرة وانه قد مضى من العتلة الحرم قبل دخول مكة او بعد دخول مكة قال لا يقبل الا على ذلك
وان اغسلت بكرة فلا بأس وان اغسلت في بيتك حين تنزل بكرة فلا بأس وبسطا ومنه الصحيح
قبل الدخول وبعد ذلك المسح لادخلها هو شاء كل غسل يسحب للمكان وفيه الوصل ان الله عز وجل
بقوله انك تبار وطهر بين المطافين والاعقابين والى المسجد فينبغي للعبادة لا يدخل مكة على كبرية
طاهر فغسل عرقه والاذى وتطهر ولو تعذر التقويم اغسل بعد الدخول لما مره الصحيح قبل لا
غسل من بين يمينه اللقادم من العراق ونحوه ومن في اللقادم من المدينة وبطلان
في تدويره فلا يكلف غيره بان يدور حتى يواحد ذلك فيغسل منه الاصل وعدم عموم الشراء
والدخول الى المسجد من بابتي شبيهة قبل النساء والنصر وعلا في بان قبل استمهاا وفيه الباء
وهو عظم الاصنام مدققة تحت عتبة ما اذا دخل منها طاهرا بوجله فذلك وفيه ان هذا الباب
غيره وهذا لا يسمع المسجد قبل ان يراى بالاسلم فينبغي للدخول من على اسفله الى
ان يجازي الاساطيع ليتحقق المرد بها هذا القول والوجه عليه اى هذا الدخول بالافادة
الصحيح فغيره فاذا انتهت الى المسجد فقم وقل السلام عليك ايها النبي وحجة الله وبركاته اسم الله
ومن اعتمر وما شاء انتم وسلم على انبياء الله وسلم وسلم على رسول الله وسلم على ابراهيم خليل
الله والحمد لله رب العالمين فاذا دخلت المسجد فاقم عليك واسقيل ببيتك اهل البيت في ذلك
في مقامى هذه اول مناسكها فقبل في يمينه وان تجاوز عن خطيئته ونقصه عن وزرك الخ
يلتفت بيمينه الحرم اللهم اني استعذ بك من هذا بيتك الحرم الذي جعلته مثابة للناس وامنا وصارا
للعالمين اللهم اني عبدك وابن عبدك وابن حبيبك جئت طلبا منك واوم طاعتك مطيعا
لأوامرك راضيا بقدرك اسألك مسلما المصطفى اليك انما يقبله بيتك اللهم اني اريد بيتك
واستغني بطلعتك ووضعتك واسألك القبيضة خارجها الفضة واستأجر حكمة الى ان يوافق في غير

اي في القام فحصل الاستثقال والفتا الى الامور في الصلح المستقيمة وفيها من العترة ولا يبا
 الاخبار الاخرى من جهة العمل حيث ذكره من قبل في السند فيها وانتهى قصورها جيل من
 بل صفت بعضها سدا جديا ولا ترون غايته الاطلاق ويكن يتيها بصورة المشقة جميعا من
 وهو اولى من الجع فيها جيل الاجابة لا اولى على الاستيكا وانها الاخرى على اطلاقها كما احتل في الاستيكا
 وربما يفهم من الصلح في غير الية لما يفرق في الاصول من اولية التخصيص من الحان مع اعتقادها
 بالشرقة العظيمة من الاعمال حتى كانت تكون اجزا كما خرج من بعض الاحكام وكثرة الاخبار والاول
 وحيتها واستغاضتها وتضمن جيل منها سفل الامم الرجوع بقواهم والتحق والاول من غير الرجوع في
 مضادها الاشعار بعضها بالتفصيل فيكون شاهد على هذا الجع وهو الصحيح عن رجل من ان يعطى
 طواف الفريضة خلف القام وقد قال انتم وتخذوا من مقام ابراهيم مكانه اذ دخل فقال ان كان
 اذ دخل قال بوق الاشقي عليه واما امره يرجع ولكن يصاح حيث يلكر وبالجملة لا يربح هذا الحكم وان قال
 غير الرجوع لثنتين بعض مخلص من الاحكام قال لم يخرج بعض الاخبار في جواز الصلوة حيث ذكر
 هذا اية فان في رتبته ان اجاز الركعتين للطواف خلف القام في التمسك الى متى خرجت الى مكة
 فضليها ثم عدت الى مكة فذكرنا ذلك لم فقال لا فله صليها حيث ذكر وفيه بعد ان اعترضه
 سنده او صغيف منع صراحتة ان ليس الا من جهة كماله على وجهه كما مع عوده وهو حسن الاعتناء
 المستقلة بجواز الصلوة على الذكر واما اذا اكتفيها بالمشقة ولو من غير مقتدا بالصلوات حتى
 فملا مكانه كونه عود الراس معها ولا جملها خضر فيه ولو فقد الرجوع او شئ صليها حيث ذكر
 ولو جاز السجدة والحكم ويمكن من الرجوع اليها على الاثر لا في بل كان يكون اجزاء على
 للرد من قال وجع الى القام فان تخلف في شئ من الحرم فان تخلف في شئ امكن من البقاء
 وهو احوط واخط من الرجوع الى المسجد انه امكن ولم يكن الى القام فان كان في تعينه نكلا طواف
 الايمان بالصلوة موضع الذكر بحيث يشل خارج الحرم والمسجد ولو لم يكن منها صورة
 من غير تسمية العود الى القام بل ظهور الصحيح المقتضى اوصافها بواحدة الرواية في
 عليها نكلا معافي الانتفاء والعصر والوجه واختيار الوسع في التكليف لا معارض لها بوجه
 الى الحرم والسجدة مع الامكان فحقيقا المشقة بالتفقد والجزء من الاستثناء فيها ان خرج

عليه الرجوع ولكن اعد كرامة صليها في غير القام ناسيا لم يمكن من الرجوع قبل الجواز الاستثناء
 للطواف كلها وحدها والصحيح فيها حتى ارجل من مكة قال ان كان معه قليلا لم يخرج ليصلها
 او باق بعض الناس ليصلها غير الصحيح من شئ ان يعطى طواف الفريضة في خرج من مكة فقلبه ان
 يفيض او يقض عنه ولما ارجل من المسجد والمزمن شئ ان يعطى الركعتين قال يعطى عن الرجل من
 الرجل شئ ان يعطى طواف الفريضة حتى يخرج قال يتركها حتى يذهب هذه الادلة اجمع فطواف الاول في القام
 فاسد والصحيح الاول فخال للاجماع لا لانه مما جاز الاستثناء به مع الحكم من الرجوع ولم يبق له
 والصحيح الثاني في جعل التقيد بما اذا كان فان الحكم فيه ذلك كما في الرواية الاولى في جعل التقيد به
 مضادا اليها في سنده ثم الرواية الاخرى صحيحة في ذلك الا ان ضعف سندها من وجوه وضربها
 عن القام ولا تخبر بالاول لثاني في جعلها بغيره من غير العمل بها قبل ذلك في الاستثناء والرجوع
 مع تقيد الزيادة ولم تقف على سنده مع انه غير مرتبط بما نحن فيه ولم يتعين المنة الحكم الجاهل والها
 اما الجاهل فانها لم تكن الناسة وقا ليعتد الصحيح ان الجاهل في الركعتين عند مقام ابراهيم ثم
 بمن لم الناسة واما الجاهل فقبل ان مقتضى الاصل وجوب العود مع الامكان واما الصلاة في القام
 بصلواتها حيث يمكن مع التمسك وبقاها الى ان يحصل التمسك من الاتيان بهما في عليهما وكذا لا
 في صحة الافعال المتأخرة عنها من صلح الاتيان بها ومن علم وقوعها على الرجوع المأمور به في
 هو جيد ولو مات الناسة لها ولم يصلها فضاها عن الرجل في كلام جامع من فبطلان فيه
 بينهم احوط للصحيح والمقتضى في رواه وان كانت عاتر لصوق الموت وفيه كذا
 الناسة خرجت بما عجز من الادلة او فيها ليست ناسية في التمسك ليجعل غيره وهو مقتضى
 مع وجوه وجاز غيره لم يمتد او مع عود وان فاستاه مع الطواف قبل على الرجل في قضاء الفريضة
 او بالاستثناء الا في الرجوع الى الصلوة فليضع ما من واما الطواف فليصحب فيه طواف
 النساء حتى دخل اهل قال لا يجزى لثاني في يزود البيت فقال يا من يقض عن ان لم ينج
 فان توفي قبل ان يطاف عنه فليقض عنه ولما عجزه وهو وان كان معصيا بطواف النساء
 لكن يشل طواف المرأة والزيادة بطريق اولي والفرق بين الطوافين مضاعفا بالاعمال
 ركعتين طواف بعده بل ياتي بهن اجمع ثم يصلون كل حرام عند اكثر على القام المصنوع فثالثتهن

لكنه مفاد وجوه حصوله والى ما ذكره بطل جامعة كذا ما اختاره الاكثر لعلم انهم لم يلقوا في صفة
 ان كان يعلم متبعه ان من يرب من الصبح يكون الركون موجباً لمصنف من نقل اهل العصابة على
 ما يصح عنه مع ان المصنف بالاشراك بين القدر وغيره وقبل ان المصنف ولنا وصف بعض العلماء بالجهل
 وكيف كان في ان نقل في السند لا وجه له ولا في الاكثر لا طلاق ما فيها من الزيادة الشاغل لم يفرق
 المسئلة وتبينه بحسب ما ذكره من غير عقيد لا وجه له ثم انه هذا الخازن عدل ولو نادى بها اكل
 اسيرين مع انهم لا يخلوا في الصالح المستقيمة وغيرها من العترة وانها وان عدت انكنا
 محصنة بالسر لما من نص الى الصحيح من طاق باليت نوزم في بطل في النائم فليكن او غير عشر
 شوطاً لم يصح ركعتين وبه يقيد الزيادة المتقدمة من قريبا المطلقان للاعاده بالزيادة جعلها على
 البعد البتة وان بعدت احدها فيكون للثلاثين فخل على طاهرها من الاطلاق وما الى غير بعض الخاصة
 الاولى والثانية فليكن طاق وهو متعلق ثمان موات في ناس قال فليكن طاق اربع ثم يصالح ركعات
 في ما الفريضة فليكن في يوم سبع اشواط مضاعفا الى الصحيح المقدم الامم صلوة ركعتين خاصة
 وتحت بل واظهر من اخر كان على عم يقبل في طاق فليكن ركعة وركعة عشر فليكن يصح اربع ركعات في كل
 ركعتين قال والمسلمين فيها ان الاول صا وباطل ما يعتد بالزيادة وان كانت سهوا وان غلط الثاني
 فلا يعتد به من الطواف الواجب لما مر به من بطلان الاول وهما ان الركعتين لم في اليوم نقل المصنف
 بما في الثالث مصنف السند وشذوذ الصحيحين وعدم قابليتهما في اليقين لا يختصرا القول في
 في اثنتين احدهما استيعاب الاكلا اسيرين وصلوة اربع ركعات اشار اليها ما في القول وصحة
 الطواف اربع ركعات في كل يوم وكيفية الزيادة بعد ذلك على الصحيح على طاق طواف ركعة
 ثمانية فترك سبعين ويترك واحد واصوات اليها ستة ثم صا ركعتين خلفا للمقام ثم خرج للاصفا
 والحركة فلي في من خمس بينهما وجب فصا الركعتين التي ترك في المقام الاول نحو ركعة من الصبح
 وغيرها لكن من غير بيان للركعات انها مفضولة او موصولة وثابتها ما عليه يصدق من بطلان
 ما نقل وجوب الزيادة ومقتضاه وجوب زيادة سبع اشواط لستة فليكن خمسة عشر ركعة
 وهو خلاف الصحيحين المتقدم اليها الاشارة من الاكتفاء بما بعد عشر شوطاً مع ان اهل الاول
 قول الاسيرين ذلك متعارض بصريح الصحيح الاخير المقتضى لظلم خلقه فم وهو يعلم ان كان علمها

البحر

العدل لا الشبان لعصمة عن عتبتها مصغفة كلام جامع باسكان كون ظلمه بتقديرتهم فليكن
 جملتها ما ان يراى الركعتين صلوات او صلوة ركعتين لكل طواف او يراى قبل الصبح متعين
 وبالجمل فالاختلاف المقتضى ما بين صغير سن او كافر وشاذ ومع ذلك فغير كافية للاختلاف
 الاكثر من وجوبه على من جسد الصبح والا ستفاضل الاعتقاد بالثبوت العظيم الكاوت
 تكن ان اجاعا على اهلها اجماع في الحقيقة وبغيرها من العترة كالنصوى الذي علم انما في مصر
 وابير وكثر في ان سبوت خففت طواف الفريضة فثابت ان الطواف فز عليها ستة اشواط وطلعت
 مقام اربع ركعات في كل طواف ثم اسع بين الصفا والجمرة فها في المقام فصل ظفر ركعتين
 واعلم ان الفريضة هي الطواف في كل ركعة او ركعتين الاولين والآخرين في الفريضة والركعتين في الفريضة
 الاول والآخر في الاول قطع في هذه الركعة وتكفي في الصبح المقدم كون الطواف ثمانية ركعات
 فالاول الثاني كما عد والارصاد والاسكان وهو كالعبرة حاجباً للسند لا امرتها بالكل
 اسيرين وهو حقيقة في الوجوب فلا يجوز قطع الطواف بالثلاث طوافاً للمفاضلة في السند في كل
 الثاني هو الثاني فليكن طوافاً وهو متعلق ثمان موات في ناس قال فليكن طاق اربع ثم يصالح ركعات
 في ما الفريضة فليكن في يوم سبع اشواط مضاعفا الى الصحيح المقدم الامم صلوة ركعتين خاصة
 وتحت بل واظهر من اخر كان على عم يقبل في طاق فليكن ركعة وركعة عشر فليكن يصح اربع ركعات في كل
 ركعتين قال والمسلمين فيها ان الاول صا وباطل ما يعتد بالزيادة وان كانت سهوا وان غلط الثاني
 فلا يعتد به من الطواف الواجب لما مر به من بطلان الاول وهما ان الركعتين لم في اليوم نقل المصنف
 بما في الثالث مصنف السند وشذوذ الصحيحين وعدم قابليتهما في اليقين لا يختصرا القول في
 في اثنتين احدهما استيعاب الاكلا اسيرين وصلوة اربع ركعات اشار اليها ما في القول وصحة
 الطواف اربع ركعات في كل يوم وكيفية الزيادة بعد ذلك على الصحيح على طاق طواف ركعة
 ثمانية فترك سبعين ويترك واحد واصوات اليها ستة ثم صا ركعتين خلفا للمقام ثم خرج للاصفا
 والحركة فلي في من خمس بينهما وجب فصا الركعتين التي ترك في المقام الاول نحو ركعة من الصبح
 وغيرها لكن من غير بيان للركعات انها مفضولة او موصولة وثابتها ما عليه يصدق من بطلان
 ما نقل وجوب الزيادة ومقتضاه وجوب زيادة سبع اشواط لستة فليكن خمسة عشر ركعة
 وهو خلاف الصحيحين المتقدم اليها الاشارة من الاكتفاء بما بعد عشر شوطاً مع ان اهل الاول
 قول الاسيرين ذلك متعارض بصريح الصحيح الاخير المقتضى لظلم خلقه فم وهو يعلم ان كان علمها

عن الخد والخبر على العلم الاصلية بعد العصر بعد الغداة في طواف الترويض وظاهره موافقة
 لنا في هذه المسئلة اقلنا انهم بها تم كمن الجواب باليقين فعلهم وفعلنا فانه فعلنا في طواف
 الاجل اخصاص الجوان بركعة الطواف لم يجز كون الجوان على الاطلاق كما هو مذهبنا فاذا ارادوا
 فعلها فربما ذهبت بنا الجوان مطلقا فاذنا ولا يكون فعلها بعد ظهور من هبهم في الموضع
 بشيء الى ما ذكرنا الصحيح عن صلوة السلي بعد العصر فقال لا فذكرت ليرتل بعض ما يعلم ان
 انما س لم يخلو عن الحسن واليسر عليهم الا الصلوة بعد العصر بركعة فقال نعم ولكن اذا ما كانت
 يقبلون على شئ فاجتنب فعلت ان هؤلاء يفعلون فقال ليس مثلهم او عا لنا فكل هاتين
 على الاظهر للغير عن الطواف بعد العصر فقال هل طواف وصلوكم من قبل صلوة المغرب فربما
 الشكر وان طوافا اخر فصل الركعتين بعد المغرب ولكن ذلك الصحيح المقتضى على
 فيما وان يؤمنها الظهور سيما في ان كان انما ولعل لها الطواف المات هناك السرايا
 مع ان في التفسير كراهية ابتداء التواضعة هذه الاوقات معلومة فذهبنا وجهنا في الصلوة
 من اذ واجهنا وانما وجدنا بعد التواضيق وقت فربما حاضرة مما لو تيقن وقتها فانه
 يجب نقل بها قطعنا وعليه على الصحيح عن الذي يطوف بعد الغداة وبعد العصر هوية وقت
 الصلوة يصح ركعت الطواف فانه كانت او فربما قال لا فيقبل وقت الصلوة منه باليقين
 منه وربما يفهم من نسخة انما مستحب العمل به بالاطلاق حيث قال بعد فكله في لوجه في هذا الخبر
 ما يقتضيه انه كان وقت صلوة فربما علم من لمراد يصح ركعة الطواف لا بعد ان يفهم منه
 الترويض المأثورة وهو مشكل الا لاجل يقتضي التخيير بينهما كما صرح به المصنف في بعض كتبه لا سيما
 واجبا وسعنا فلا وجه لرجوع احدنا على الاخر هذا ان قلنا بسعة وقت صلوة طواف الترويض
 وان قلنا بفردتها كما يظهر من جملة من اعتبره فقل بها كما يكون واجبا والصحيح المتقدم غير
 في الاطلاق فيقتل التخيير بما ذكرنا على الاصل مضاعفا الى احتمال العمل بما يقتضيه لما قدمناه
 ولو نقص من طوافه منوطا او اقل وان يلزم انه كان في المطلق مطلقا فيفعل المأثورة في
 طول الفصل الثاني في الترويض او واجبا ها كما هو في الاصحاب وان اضرحت وكان طوافه في
 فربما وقد تجاوز النصف بان طوافه رجعت اسواط وجع فانه ما يمكن ان يكون يمكنه ان كان

رجع الى اهلها استناب الانعام ولو كان ما طاف دون ذلك اقبل انعام الا انما استناب انما
 ولا استناب بها الاظهر لا غير لانها رتبة طوافها لا من جميع من تأخر حيث قالوا لم تطوف بمسكن
 لهذا التفضيل وانما ما قطعنا عليهم من الاختلاف لا نسا على تعني الصحيح بحلها في البيت في خضم
 واحدا في الجوق ليعيد ذلك الشوط وفيه من رجل طواف البيت سنة اسواط فقال نعم بطون شوطا
 وفيه قال فانه ذلك حتى الى اهلها قالوا من بطون عنه وبما حوره اضرحت جماعة كما في البيت
 والفاضة العزيم في حكمة اقول بان الله سبحانه التوفيق لعل الدليل على هذا التفضيل منهم التفضل
 في بعض الاخبار المقتضية بجهنم الجاني في النفس اذا استبها عن وجهه انما العزة بعزله
 الى الاخر او العزلة فضره او طاف بالبيت اربع اسواط وهي معتبرة ثم طفت قال نعم طوافها
 فليس عليها غير ومتعنا تأخر طوافه انظر في الصف والمودة وذلك لانما اردت في النصف في
 مضت متعنا ولتستأنف بعد الحج وهو صريح في ان طوافه الحكم يكتم بطوافه والنصف في طوافه
 اسواط فانه انما وجدنا من تجاوزه فقدم طوافه في رتبة خروجه الى البيت بهذا التفضيل
 وفيه رجل طواف طواف الترويض ثم اقبل على لا يقد بعد ما على انما الطواف قال ان كان طوافه
 اسواط من بطون عنه فله اسواط فقدم طوافه وان كان طوافه اسواط ولا يقد على طوافه
 فلا باس ان يؤخر الطواف يوما او يومين فان قلنا انما طوافه اسواط اسبوعا وذلك فان قوله
 فقدم طوافه في حقة التخييل الحكم بالانعام وهو جارية المقام وحضيرة المورد لا يقدح في عموم
 التخييل على الاخرى كما حققنا في الاصول مستقفة وصغفنا لا سيما في تعني ما يقتضيه ولا دليل على
 من هذا سيما مع اعتقاده بفتح المار والآخر الثابت فيها ذلك التفضيل في التعزيز من جعلها
 ما اشار اليه بقوله وكذا الحكم في طواف الترويض بحدوث الحاجة لم او لغيره او لغيره اما انما
 قلنا في التخيير ضعف سنده بالعلل والمآثر لا في حقه في بعضه كراهية في انما الطواف انما
 تبقى بعد تجاوز النصف لا قبله وكذا الرجل اذا اصابه بئر على وهو الطواف لا يقدح في انما
 اعاد بعد ذلك طوافه سالم بغير ضعف فقلنا انما يبيى على ما طافه في ماضيه فيهما بملا طوافه
 الصحيح بالاعادة بغيره في الرتبة الا انما يعلم بما اذا لم يجاوز النصف فان المطلق يحمل
 على المعتدل بعد المكافئ المشترك الموجود هنا ولو مع ضعف سفر التفضل بناء على ما مضى من

اجتباره بالفتوى صافا الى موافقة لما فهم من العلم في ذلك ما هو اما الاول فليس له الصريح
في الصحيح في الرجل يدين في طراف القريضة وقطاعات بعضها قال يخرج فيقضى فان كان جاز
النصف بين طرافه وان كان اكثر من النصف على الطراف ولا معارض لهذا الخبر مع اعتباره
في نفسه واعتباره بالفتوى وبمفهوم التعليل الذي قدسنا مصفا الى الاخبار الواردة في
الحاوية نفسها اذا منعها عندها في الاثنا واما الثاني فالحجج من النصيب الواردة فيه
السماوية اكثرها من النصيب المطلق لولا ان جعل منها معرفة متقدمة للصحيح وغيره
على البناء من جهة اخرى منها كذا على ان يبين في الشوط والشواهد في النافذ ولا يبين في طراف
القريضة باستثناء هذه عن ذلك ويحتمل ما زاد في الشواهد صفا على ما لا يخفى والنصف
بما يعلم قال بالفتوى فيها امة واما ما في المرسلا الصحيح المعروفة من جواز البناء على النصف
من النصف فلا يخلو في هذه المعاصرة للاخبار المصححة بالاعادة من وجوه عديدة مصفا
الى شل هذه وكونه موقوفة على بقاء تلك الاخبار ايضا وما في من ان ليس يصح
بالقريضة فيقول ان اخلت في الحكم بها ذلك اتفاقا ورواية وحديث ثبت هذه الكيفية من اعتبار
الفتاوى ومن عدم الاعادة وعدم ثبوتها فظهر من التفصيل المذكور في العبارة
ومعناها وما ذكره الاصحاب من ثبوتها فيمن دخل حوزة الكعبة في الاثنا مع انه قد وجد الصحيح
للاعادة مطلقا ينبغي فيه بما اذا لم يجاوز النصف كما هو مورد كثير من المعترضة المتقدمة للصحيح
وغيره الواردة بالاعادة في هذه المسئلة والجمع بالعكس بتخصيص الكعبة بهذه الصيغة وان امكن
الا ان الجمع الاول اظهر فيبين ثم ان الطراف النص والفتوى بالاعادة مع عدم التقابل والنصف
وعدمها من غير ان ينقص بحدود وموقع عمدا او جهلا او شيئا وكذا المصريح من قوله العتيد
الذي هو خلافا لآخرين فتبين هذه الصورة المتبادرة واجبا الاستيناف مع العبد قبل قبوله
الامر بالاستيناف اذا قطع لدخول البيت من غير تفصيل في الاخبار وفيه ان الاخبار الواردة
فيها اكثرها مقتصرة بما اذا طاف قلعة اشواط الحكم فيه الاعادة مطلقا كما هو اوجها وديننا
اتفاقا والمطلق منها ليس الا رواية واحدة وجعلها على ما يوافق ذلك التفصيل بتقييده بما لا يوافق
لم يتجاوز النصف كما هو مورد ذلك يمكن بل مقتضاها وان امكن العكس لما هو هل يجوز الاستيناف

حيث

حيث جاز البناء يعطى بعين الاخبار المقدم فيها طواف ووجوبها في سائر الاثنا كذا صنف سنن
ينبغي عدم العمل بها والاحتياط يقتضي ترك الاستيناف وجنبا عن علم البناء هل يبنى موضع
القطر او من الزوايا الا حوط الاول جنبا من الزيادة للصحيح وغيره حيث امر فيها بالحفظ من جهة
القطر واحتياطية التيقن يوجب بالبناء مع اعتباره فيها في كذا كذا في كذا الخبر الاول ثم
في ما في بعض الصحاح الواردة من اختصار سقوطها من الاعادة من الحجر الى الحجر في كل واحد من الحجرين
عن وجه اذا شك في موضع القطر اخذ بالاحتياط كذا في سنن ولما قطع الصلوة في موضع خاصة جاز
مطلقا وان لم يتحقق وقتها باجماع العلم اما كذا فان قال بغيره طرافه ولا يقطع الا ان يجاز ان
يضر به الصلوة كذا التيقن اذا قطع صلا ثم بعد الفراغ منها انهم طواف من حيث قطع صلا ولو كان
ما طافه من ذلك لم يضره انما كذا صريح الغضبية والحكمة من عن الخط وفيه عن الاصحاب في ذلك
وهو في الفتوى في نية الحج في السراير والحكمة من المذهب والفاصلة التي هي وفي كذا وفيها اجماع اهل
العلم وغيرهم حيث اطلقوا البناء وتناول التفصيل فيها مع ذكرهم في المسائل المتقدمة ولعلم اطلاق
الصحيح وحكمه في طواف القريضة فادركه صلا في قريضة فالطواف ايضا القريضة ثم يعود
ايضا ما بقي عليه بطوافه وخرجه في كذا من رواه امكن فقيدا طواف الخبرين بعضهم يشكك
المقدم وذلك لان العكس فيفيد المعترضة بالطلاق منطوق الصحيح لم يجز هنا في الاول با
لشبهة وكما في الإجماع خلافا للمعبرين في ذلك والفتوى فاختاروا الجمع بالاول في ادائها في
تقدمها في المتن مع انك قد عرفت غير ثم دعوى الاجماع عليه فيما هو صحيح بحجبه لا سيما من
شكروا بحجبه غيره وعلمه ايضا في المائتين خاصة الوقت يقولون ذلك للوقت وان ما دون مع ان
الفتوى في نية والفاصلة التي هي من المائتين المحققة ايضا للصحيح عن الرجل يكون في الطراف فخطاف
بعضه ويبقى عليه بعضه فطلع القبر يخرج من الطراف الى الحجر الى بعضه جازا كما لم يبق
شيء من ثم يجمع فيتم طوافه اخر في ذلك اضل ام يتم الطراف ثم يوقف وان اسقى بعض الاستيناف
قال ابداء بالوقت واخطا الطراف اذا حقت ذلك ثم انتم الطراف فيمكن كذا من هذا المائتين ثم
خرف قول الزين كما هو في الصحيح ايضا وهو في خلاف ذلك فاطلاق فيه في القريضة للفتوى
ويشبه ان يكون دعوى الفتوى راجعا الى المائتين والشهيد به فلم يضر فيها من القريضة فيكون في

جوابه التفضل فيها ولو دخل في السور فقد ذكر انه لم يطف قط استأنف الطواف لوجوبه
عليه لغيره منها زيادة عما باقى الصبح من طواف بين الصفا والمروة قبل ان يطوف بها
ليست قال يطوف بالبيت ثم يعود الى الصفا والمروة فيطوف بينهما ولو ذكر الطواف ولكن لم يجر الطواف
قط السور وان طواف ثم يمسح السور كالمسح وطواف بالبيت ثم يخرج طواف بين الصفا والمروة
بينهما هو يطوف اذ ذكر ان طوافه بالبيت قال يرجع الى البيت فيمسح طوافه ثم يرجع
الى الصفا والمروة فيمسح ما بقي قلت فانه يراه بالصفا والمروة قبل ان يبدأ بالبيت فكانت
البيت فيطوف به ثم يستأنف طوافه بين الصفا والمروة قلت فما فرق بين هذين قال كان هذا
قد حدث في سنة من الطواف وهذا لم يخل في سنة من طوافه وجرد البناء من طوافه لم يكن على المصنف
مما ذكرنا طوافه المسمى بغير البيت والبيت والبيت وكذا في طوافه المسمى بغير البيت
في عهد النبي فقام فقل وانما يبدى في البيت فيقبله بصورة القباور وعن المصنف فاجاب
مع عدم الاستئناف بما عدا البيت وبقية طوافه المسمى بغير البيت وانما هو الا ان يخرج الطواف
الاول طوافه المسمى بغير البيت قال لم يمسح طوافه المسمى بغير البيت في طوافه المسمى بغير البيت
بعيد البناء اخرج **مسألة** اسروا الوقت على الجهر لا سرا كما في الخبر اذ دخلت المسجد الحرام في
سنة ثلث من الجهر لا سرا فقبلت تقول الحمد لله المدين في الدعاء بعون الجهر والصلوة واخبرنا
كان الصبح اذ اذن من من الجهر لا سرا فاذن طوافه واجازة طوافه واذن طوافه بالبيت واسئل الله
انه يقبل منك ثم اسلم الجهر وقبل فان لم تستطع ان تقبل فاسلم بيدك فان لم تستطع ان تستلم
بيدك فاشتر الى فقال اللهم ادبرها ومنا في قضاة لينة لفتنك في بالوا فاعلم الله بصلتها كذا
وفي سنة ثلثك اشهر لا اله الا الله وحده لا شريك له وان يحول عبده ويسولر امنه باقد
كفرت بالبيت جالسا عت واللات والعزى وعبادة الشيطان وعبادة كل ملحد من دونه
فان لم تستطع ان تقول هذا كله فقبض فقال اللهم ابدل بسطت يدي وضمعتك غفلت ريشة
فاجعل سميتي واخفى في وارثي اللهم اني اعوذ بك من اكلن وما قد افترس في الدنيا والآخرة
وفي الخبر السابق بعوام الجهر الله هذا فانهما وما كان يفتق لولا ان هذا ان الله سبحانه
والجهد في الا لله والله اكبر من خلقه واكبر ما اخشى واخذ ولا اله الا الله وحده

الزكاة

لا شريك له الملك والماله الجهر ببيت وبيت ويحيى بيده الجهر وهو على كل شيء قدير تصاعدا
وتسليما على الرسول كما فعلت حين دخلت المسجد قبل واذ الجليل بعد شهادة الرسول واذ
الا من ذوبته وبيهم حجة فارضة وشهدوا على عباده حجة الله عليه وعليهم ولا سيما في
قبل الطواف كما في الصحيح المقتضى وغيره وفيه كما في الخبر كنت اطوف مع ابى كان اذا انتهى الى الجهر
وقيل وظاهره ان الصحيح كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل طواف فريضة وانا طواف واذا لم يطق
كثيرة جدا قبل طواف كل شوط كما في الاختصار والجلد والعقد والوسيلة والمزيد والعتبة والمباح
وحجوة وفيه الفقه والهاية فيمكانه الوجوب فذلك الثبوت اصل الرجاء بل يخصه قال
المسوق في الكتاب ان لم يقدر في فتح به واختم به قلت بما فطرنا فقل لا يراه يستحق
لجهر ويقيم به فاما اليوم فقد كثر الناس وما قرب الانس والجن من خير معاد من لم قاله
ابا الحسن ويصنع في الجهر طوافه اذا كان اسير في الزم وسط البيت في الزم الله
احسانا وسطيها العقبه ثم مكث ما شاء انصرف ثم مضى الى الجهر فسلم وصلى ركعتين خلفه فقام
ثم عاد الى الجهر فسلم ثم مضى الى الجهر فسلم ثم مضى الى الجهر فسلم ثم مضى الى الجهر فسلم
اسلم الجهر ثم ركعتين خلفه فقام امرهم ثم عاد الى الجهر فسلم فاجاب الجهر بالباب واستلم الجهر
كانت العين وغيره شاولا باليد والقبلة قال الجهرى ولا يمس الا من لا يمس من السلام وهو الجهر
كما نقلنا استوفى الجهر وبعضهم يمسونه في الزم ثم يمسونه في الجهر فسلم ثم مضى الى الجهر فسلم
اهتم المالك والحنابلة في الجهر وهو المصحح التخييل قلت واقر من ذلك انك تخطت واذهبت اذا تنال
الكل والذهب واصاب بها وكان التسليم بالوجه والصدور والبطون وغيرها ايقام اسلام كما
يعطيه كلام الهرة فقال ابن السكيت هرة النبي كما غير قياسه لان من السلام وهي الجهر وفي
السرايين والقبض وكذا وفيه عن ثعلبة بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء بقى انما ذه جنه
وقال ابن الاعراب في الاصل الهرة من الملا من اى الاجتماع وقال ابن هريز انما اذ كان من
السلام وهو النجدة واستلهم لمسه باليد ثم يقول السلام من غير تكبير قال وهذا كما نرى
اكثر من من السلام قال قلت اهل الجهر في كتابا الى بعض اهلنا فقال في اخره اخرى حتى
السلام قال وما يملك هذا القول انه اهلنا من بيتهم الذين لا يسود الجهر بمناه

الطواف بعد الصلوة في كل طواف
اسلم الجهر في كل طواف
الطواف في كل طواف
الطواف في كل طواف

على به الحميم ثم يمشى ولا يبول وما ذكر يظهر ان الرمل من هذا المعانيه ويصرح الطائي من قديم
 الطائفة ولا يجب شئ من الطرفين غير خلاف ظاهره صرح به في بعض النسخ بالاصل والآخر من النسخ
 والمطل في الطوائف قال لكل واحد ما لم يرد احد وان يكونا من سجاير ويطهروا بالماثور وغيره
 ويقرء القرآن في حال طوافه كل واحد لنفسه بالنعيم والمقصود من المرحل كالصحيح ما من طائف
 يطوف بهذا البيت حين يتردد في نفسه ما سئل عن راسه خافيا يقار خطاه ويقف بصره ويستلم
 الحجر في كل طواف من غير ان يركب في حذاءه فيقطع ذكره عن تركه وحقق عن لسانه ان كذا ينفذ
 عن رجل لم يكل خطوة سبعين الف حسنة وهي من سبعين الف حسنة ووقع لم سبعين الف حسنة و
 اعترف عنه سبعين الف حسنة فمن كل فقرة عشر الا فذكرهم وخفف في سبعين من اهل بيته فضيت
 لم سبعين الف حسنة شاة فاقبله وان شاء فاجله وفي الفقرة خلت الطواف فلم يبق له شئ من
 الاصل الا الصلوة في كل مرة من سجدة فكان ذلك فقال ما اعطى احد من سائل افضل
 ما اعطيت وفيه قال في الفقرة وانما طواف افضل واذا ذكر الله تبارك وتعالى في الفقرة افضل قال
 والقرابة مكرهه عند المالك وان يلقن المستحيا وهو يحرق الباب من وراء الكعبة دون
 انما في مقابلة قبل وقد يطلق على الباب كناية الصحيح وان عرفت من طوافك وبلغت مؤخر الكعبة
 وهي محل السجدة والركن اليماني فابطل عليك الحجر وبسط يدك وحذره عما حاط به واصق
 بطنه ولا يركب من يدها عنده مفصلة فليس من مؤمن بقرئته بل يذير غير الاعتقاد ان
 شاة كانه الصحيح ويدعو حينئذ بالعقرة والاعادة من التنازع وغيرها بالماثور ذلك للصالح
 المستقيمة وغيرها من العقرة ففي الصحيح ان كسرة الطواف اسابع فاشتمل على عقده وهو ان
 في دبر الكعبة خذوا اليها بقول اللهم البيت بيتك والعمل عليك وهذا مقام الصائدين من
 اللهم من قبلك الروح والفجر ثم استلم الركن اليماني ثم الت الحجر فاختم به وفيه تمت الصلوة المقدم
 فابسط يدك على البيت والصق بطنك ويدك وخذك بالبيت فقل اللهم البيت بيتك الى
 اخر ما من اللهاء وفيه بعده ثم انى لربك بما علمت فانه ليس به عبد من الاخر ما قد علمنا
 قال بقول من تلك الروح والفجر والعاقبة اللهم اني على صفة فضاء عظمى لها غفر لما
 علمت وحقى على خلقك ثم شتمها بالندم من النار وفتح نفسك من الدماء ثم استلم الركن

اليماني ثم استلم الحجر الاسود ووجهها كغيرها فضاء في اختصاصا من سجاير بالانتمام بالسجدة ووجهها
 بالشوط الساجد كما قد به الاصحاب مما اطلقه الصائرون ولا وجه لعدا الطائفين بعضا لا خيرا ويصير
 يقيد به حلا للطلق في القيد ولو انتم الانتمام حتى جاز السجدة ورجع وانتم قبل انتم من
 النقص ومنها الصحيح المتقدم ولا يلزم زيادة في الطواف لانه لا يثنى بما بعده ذلك ان
 موضع الرجوع طوافا وانما الاعمال بالنيابة ولما لم ينه عن الاصحاب ان يذكروا انهم لم يعلموا
 وغيره فليكن النعم لفقد القيد الاول عليه وانما غايته ما في النقص الاطلاق في غير محله
 الى محل الزمان في كل طواف من زيادة في الطواف قلنا ثم لتوقف ذلك على اعتبار النية في الطواف
 بالزيادة وليس كذلك فافهموا العتوى بالبطون بها لا تقيد بها منها لنية بل صرح به في
 في سؤره في المسألة بما يعين من الاطلاق فانها قالوا استلموا انتم حفظ موضعها
 ثبت رجليه فيه ولا يستعمل بها حاله حذرا من الزيادة في الطواف ولا نقضا ولو اخص
 بالزيادة بصورة نية كونه من الطواف لما كان ذلك زيادة فائدة بل كان الاثر
 بالاحتياط وترك نية كونه من الطواف لو كانت موجودة وتوكلها بها الضمير في الفقرة
 موضع القطع حيث يجوز الخروج من الطواف والبناء قبله ولما لم ينه عن الاصحاب قلنا ثم قد
 عن المأثرة في حكاية التمهيد في شفا قال اذ لم يرجع معك وهو نهي وتوفي بالرجوع البرهان الذي
 قال ليس عليه شيء في نية والفاصلة التي بين خاتمة وليس غايته عدم النية عنها وهو
 لا يستلزم عدم النية عن معك فقد يكون اطلاق نية منهم عن الزيادة جازيا هنا وما ذكره
 لادليل على الرجوع معك بل وجود الدليل على المنع كنه وهو منهم عن الزيادة في الطواف على الاطلاق
 مضافا الى الصحيح عن نية ان يلتزم في اخر طوافه حتى جاز الركن اليماني في ابعثه يلزم من ذلك
 اليماني ومن الحجر اقول ذلك قال ترك الزند ويحتمل قوله ويحتمل ان يكون واجبا والرجوع
 لم مضاد قطعاً فيكون مبنياً عن مع انه لو كان الرجوع الى السجدة مستحباً او لم ولو كان المستحب عنه
 غيره وهو صلح الانتمام بين الركن اليماني وبين الحجر فان المقام كان يقتضي تركه مستحباً وبما
 ليعمل بهذا الصحيح في المنع عن الرجوع اذ جاز الركن اليماني ولا اخص التمهيد في استنباط الرجوع
 بما اذا لم يلفظ وهو من ذلك لادليل على استحباب الرجوع مع عدم البليغ الا ان يكون ما لو كان

الفاضلة ذكروا ذلك وهو لا يثبت له وقدره واختاره الماتن في حق هذا ايمه لغيره انهم لا يثبتون
 مع المواقف من المذكور لعل في الاصل من دفع النساء عن عدم صراحتك الصريح واختارها العقل
 على المواقف بعد ان ذكرنا الاستحباب بجميعها ومنه ما دل على عدم الكفاية على المحرم الواجب على الناس
 حاله من المفسر والقضوي في الصحيح الموكلة في الصلاة المحرم ما في اهلها ناسيا قال لا شيء عليه انما هو
 بمنزلة من اكل شهوة من صلاته وهو ناسي من غسل الوك في الفجر ان جازت وان لم يمتدح الا ان قال
 وان كنت ناسيا او ناسيا او جاهلا فلا شيء عليك ولا خيار بينهما عن اهلها مستقيمة لم يثبت
 فان عينا العمل للدين شملت جميع هذه الاختيار بتقدير هذه على ما عمل السلف كما اتفق لم يمتدح
 لا جرم بعد هذا اختيارها بالاصول والشريعة مع انه من هذه الصلح ما يوجب طلاق العدة ولم يذكره
 اكثر مما هو من العمل بقدره على طلاق الزانية كما في الصلح انهم عن الجامع الاطلاق والصحيح الاخير قد
 جعلها الفتن بعض الاصحاب من تنجيمها لبا من المقتضى القارة لا خصوص النكاح والام والاختار واصل
 العلم ان شرطها من مانتدح ومنه عجايب الكفاية ولكن بعد في الغاية فلو ذكر في العلم في علم
 الخ خاصة والباس الذي هو الاثم والتمسك لا الكفاية كما صرح في ذلك جازع من لاياس ما ذكره في
 للصارحة التي هي المناظرة في بعض هذا لانه لا يثبت الا في احوط وان كان عدم الظهور في بعض
 النساء واستتاب من ذلك مع القدرة على المباشرة كما في اطلاق العبارة في صياح قوله
 اكثر من جعل من الشهر بل لا خلاف في من العدة والمناخية يظهر الامن في حق بيت والحق
 في حقها من قبل بعد ذلك الاول من على الهاتمة وقال في الثاني ان اكثر كثر عبارة العبارة كما
 وان شاد وانفسه وكذا للشيخ في الموكلة ان هذه مستطرفة في المراسم من قبل طلاق النساء
 يرجع الى انه قال من قبل طلاق من قبل في اثنين منها فان مات قبل ان يطلق من قبل طلاق من
 ولم يطل بها بل هو ممتدح الا استقلال من قبل المراسم وقريب منها الصحيح من قبل طلاق النساء
 حتى دخل اهلها قال لا قبل لم النساء حتى يزود البيت قبل باق من بعض من ان لم يمتدح فان توفي قبل
 ان يطلق من قبل طلاق من قبل طلاقه والقريب من انظر ان المراد بقوله باق من بعض من ان لم
 يمتدح وان لم يعلم ان يستقبل لم يرد العدة بتفسير وهو ان من صورة العدة وغيره على علم طاهر
 فانه لا قبل باق من بعض من ان لم يمتدح على الخ وحسب ذلك هذا في نية عا ان المراد بغير لم

في هذه

في هذه لا قبل لم النساء حتى يزود البيت لا قبل لم حتى يصل زمانه من قبل طلاقه والظاهر من
 ما سبق من رواية صحيحه بل عليها فيمن يمتدح استغرق من طلاقه من الصحيح يستلزم العقل
 المتضمن لغيره لا قبل لم النساء حتى يزود البيت فان هيأت تليق من قبل طلاقه من قبل طلاقه
 ولا يثبت في مائة من طلاقه فانما دام حيا فلا يصلح ان يقضى عنه المحرم انما في طلاقه الصلح
 الذي هو ايم من الكفاية والمير في طلاقه المير في الكفاية ان لم يمتدح في طلاقه فيها لا قبل لم
 كانه شعبا لما صرح به الشيخ في مواضع عديدة ومنها ما في الاستحباب في حق طلاقه من قبل طلاقه
 الكبر حيث صرح في بان لا يصلح صريح في الكفاية ويخالف في مائة من طلاقه هذا فذكره
 هذه الصلح في طلاقه الاطلاق لا على خلافه في وان نفي جماعته وانما المتضمن لغيره من طلاقه
 الصحيح الاخير من قبل طلاقه من قبل طلاقه فان لم يمتدح في طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه
 انما في طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه فانما المتضمن لغيره من طلاقه من قبل طلاقه
 في وجوب طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه فانما المتضمن لغيره من طلاقه من قبل طلاقه
 وكما هذا في طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه فانما المتضمن لغيره من طلاقه من قبل طلاقه
 محصاه من يام في طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه فانما المتضمن لغيره من طلاقه من قبل طلاقه
 احوط بل لا يثبت الا في طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه فانما المتضمن لغيره من طلاقه من قبل طلاقه
 القدر ان العدة في العود وعدم صراحتك في طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه فانما المتضمن لغيره من طلاقه من قبل طلاقه
 بل هو مطلق انية من قبل طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه فانما المتضمن لغيره من طلاقه من قبل طلاقه
 في طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه فانما المتضمن لغيره من طلاقه من قبل طلاقه
 لزوم المباشرة في طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه فانما المتضمن لغيره من طلاقه من قبل طلاقه
 الى الاصل من المقتد انما لا شارة وبالمجمل فالسنة محل اشكال عديدة لا يمكن ان يكون في طلاقه
 بما يوافق كلامه في طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه فانما المتضمن لغيره من طلاقه من قبل طلاقه
 بالاصل لانها في طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه فانما المتضمن لغيره من طلاقه من قبل طلاقه
 هذه الشريعة القريبة من الاجماع العدة في طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه فانما المتضمن لغيره من طلاقه من قبل طلاقه
 الى طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه من قبل طلاقه فانما المتضمن لغيره من طلاقه من قبل طلاقه

وغيره ما قد مر من تحصيل الطراف ولو بالاستسار كما بالماثرة خاصة بغير ذلك لم يحل في طراف
 النسا، من يوجب الاصل قال لا يورس بغيره عن ان لم يوجب كانه لا يحل له النسا، من يطوف بالبني
 فان قيل لا يورس بالاستسار بغيره الطراف في غير ما كان له الواو ما عرفت الطراف بنفسه خاصة
 والاولا لا يورس الاصل على ما كان وما كان بينهما من سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا
 موجب لا اعتبارها بالماثرة في تفكير الاصل في المسئلة وعلى القريب من غير ان عدم العود بنفسه الاستسار
 لما عرفت من الاشبار الصبيح ولو لم يورس ولو استنباه قضاء، غير التي او غيره لما عرفت من
 الواو بالماثرة الاصح من طراف قال لا فضل لم يجعل البيع في يوم الطراف لا يورس بالسار واما
 ولا يجوز ما ذكره الى قوله للصبيح من طراف بالبني فاعلم ان طراف بين الصفا والروية الى
 قال لا خلاف في الاصل الماشي في غير ما كان له الواو ما عرفت من سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا
 مع ذلك غير ما صح عدا الاصل والاصل للصبيح من طراف بالبني فاعلم ان طراف بين الصفا والروية الى
 الصفا والروية قال انهم يعلمون انهم بما هو رافع ان عبادته في غير ما كان له الواو ما عرفت من سببية في شرفه
 الجارية فانها لو كان طراف كان بالماثرة في البيع الى العدم لا يجوز مع العتقة وانما في
 دخول الثانية في الغيبة وعدم معروف الحقة لغيره من هذه على التقديرين الاول والثاني لا يورس
 عليه ظاهرة في الواو ما عرفت من سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار واما
 الصبيح المتفق في رواية اخرى صحيح عن الرجل يقدم مكره في شرفه على في طراف بالبني في شرفه
 البيع الى ان يورس فقال لا بأس به قال واما ما عرفت من سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار
 الا بعد ان يورس في البيع فلا خلاف في الاستسار. الاصح من طراف بالبني فاعلم ان طراف بين الصفا والروية الى
 واليوم ما كان في الوقت الاصل من غير ما كان له الواو ما عرفت من سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار
 الوقوفين وقضاء النسا سلك من يوم النسا باجماع العلماء، كافر كما عرفت من سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار
 انفسه لما جعل النسا سلك في اداة ما سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار
 واهل الجح قال لا يطوف بالبني حتى ياتي عرفا فان هو طراف قبل ان ياتي من موافقه
 علمه فلا يجوز ذلك الطراف وهذا الحكم ثابت على ما عرفت من سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار
 او موافقه بغيره من اوجه وشرح ما عرفت من سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار
 العود

الاصح من طراف بالبني فاعلم ان طراف بين الصفا والروية الى
 وهو الجح المحض لما عرفت من سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار
 الجح والقديم وهو صحيح مستقيم ومقبول له بالماثرة وهو لا يورس بنفسه سببية في شرفه
 بل الصبيح كاحل من المفتا اذا كان في شرفه كبر او امانة فثابت الحوض بطل طراف الجح قبل ان ياتي من
 فقال انهم من كان ههنا بجعل فيها البيع عن الجح فثبت البنية الى الجح فثبت من طراف
 العجرة وخالف انما قبل يوم النسا في طراف الجح قبل ان ياتي من طراف الجح قبل ان ياتي من طراف الجح
 خالف انما تفضل الى متى فعلت وخرس منها الصبيح لا بأس ان يجعل في طراف الجح في طراف الجح
 والمعلول طراف الجح قبل ان ياتي من طراف الجح قبل ان ياتي من طراف الجح قبل ان ياتي من طراف الجح
 منه ابقاء المصلحة بما هو رافع الى سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار
 شرائط النسا في حجة في الموفى بغيره سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار
 لم حلا فابوجه طراف الجح من سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار
 بالصبيح وحمل الفضل على الاستسار ليس بصواب ان طراف الجح قبل ان ياتي من طراف الجح
 فانهم من سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار
 والاضل له لا يطوف طراف الجح الى يوم النسا كان متعاقبا لغيره مما جاز مع عدم ظهوره في
 بذلك ظهوره كما ان ليس في النسا سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار
 رأى النسا في رواية عامية مرفوعة وخاصة مفضل الى سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار
 والسكرت ليس على الرضا وبان في الاصل ما عرفت من سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار
 الاخصاص بما لا يورس قبل ان ياتي من طراف الجح الى الاصل مع العود النسا في حجة في طراف الجح
 على الوقوفين مع العتقة روايتان اشهرهما كانه انكسار وغيره الجح وفيها لا بأس بجعل طراف
 الجح وطراف النسا، قبل الجح يوم النسا في طراف الجح الى متى فعلت وكذلك من حلف ان ياتي من طراف الجح
 الاضراف الى طراف الجح يطوف ويورس بالبني ثم ياتي من طراف الجح الى متى فعلت وكذلك من حلف ان ياتي من طراف الجح
 ان كان يجبر بالعمل من امر قبل جميع واحكامه النسا على حال الاختصاص في سببية في شرفه الا ان الواو بالماثرة لا يورس بالسار
 والاجماع على عدم الجح فيها والرواية الثانية لم يعمل بها عدا الجح خاصة وهو ان جازا

يمكنه ان يثبت بها انها من الاجزاء الى لا يثبت عنده علما ولا علما ومع ذلك فضعيفه الاسناد
 مستقيمة لما لا يقول من جوان تقديم طواف الحج وسعيه مع الضميمة ان كان المراد بها رواية
 على وجه الى حجة كما قيل من جماعة وفيها عن رجل دخل مكة وعمره ثمانون سنة وقد امره من قبل
 الشريف بسيم او غيره من اولئك فحضره بعضهم الحضر فقال اذا فرغ من سعيتهما دخل مكة فليزف
 الى الحج فحضر عليها الحضر فيها مرها ففعل ذلك بالحق من سعيتهما فزف بالبيت وبالصفا
 المدة في ذلك حدث بها في ضفت بغيره انما شك في ذلك فاستدل في ذلك ففعلت الشريف يقول ان
 قال بل ذلك حتى منعت حتى فرغ من ذلك فلم لا يتركها حتى تفيق من سعيتهما قال فيقول عليها
 منك واحد اصدقه عليها من انه يفيق عليها المتناسك كلها بما في الحديث فقلت اني اجمال
 انه يقيم عليها والرفق قال ليس لهم ذلك مستعد عليهم حتى يقيم عليها حتى تظهر حقيقة من سعيتهما
 وانه كان المراد بها الرواية الا في نسخة النسخ من تقدم اختيارا كما فيهم من التفتيح وغيره فمما كان
 موثقة الا انها اتيه عنده ضعيفة ومع ذلك ليس فيها نصريح بحال الشريف قبل هي بطلان
 القيد بحال الاختيار او النسخ فيها بحال وفان ذلك لا يمكن العمل بها كما لا يمكن العمل بها
 مقادير الرواية الاولى اشارة بتمسكها في ضعفه لاصل سندها في بعض طرقها فلهذا
 بما لا يتوان طواف النساء بعد الوترين ولو لا استعداء على الجمال وقوتها مع ان ما فيها
 من الحلق الاستعداد عليهم بما في الاصول في بعض الروايات مثل القضية المتقدمة لعلها تم تحض
 فقدم فيها بعد ان سئل عن العلم بظن طواف النساء ولا يقيم عليها بما في الحديث لم يوافقها
 الاستعداد بل امرها بالتمسك معهم وحكم بانهم جميعا فلم يبق دليل على انهم جميعا ما قبلوا من الاصل
 واتناع وقته والوضعية الاستعداد في الاصل عندنا فخصص بما في شاع الوقت مخالف
 للغير في الوضعية انما هي في صورة النساء خاتمة والحق الضميمة به قياس فاسد في الضميمة
 ومجوز للقاربه والمفرد بتقديم الطواف الحج وسعيه على الوترين بل اختلاف الامم في ذلك
 وهو ما يدل على خلاصه الاجماع في صريح الضميمة ولا العيز وغيره وهو في صريح هو الحق
 الى الصحاح المتقدمة وغيره من المعتمد منها ما ذكره في الاخبار الصحيحة الواردة بل ذلك
 في حجة الروايع الصحيح مفرد الحج يقدم طوافه ويؤخره فقال هو بانفسه وعلمه والآخره

معرفة

وتفرغ اخبارا غير موثقة واخرى انفاصلا في المعتمد انتهى وانما هذه الاخبار الاجزء باحتمال اوردته
 بعد ما سكت في خيل انقضاء ايام الشريفي وبعده واجابا بجلد من الاخبار التي المتقدمة لذلك منها
 زيادة على المعتمد الا في رواية ان كنت احرمت بالمتقدمة فقدمت يوم الترتيب فلم يستمر لك في جعلها
 مفردة نظر في البيت ونسخ بين الصفا والمروة ثم خرج الى منى لانه عليه وعنه اخبار حجة الرواية
 في ما صرح به بذلك وظهرها عدم الكراهة اتيه كاهن العارية خلافا للقاضيين في ذلك فكل ما عليها
 اما للشيء الثاني من خلاف الحلق ولكن ضعيفة العارية فلا يصلح لعارضه احتياجه الى الرواية عليها
 بناء المتناسك وفيها قال في خذوا حذر من سلككم الى مكة بطاها لاجزاء المتقدمة المصريح بالسير في
 الموقن من مفرد الحج يقدم طوافه ويؤخره قال فيقول عليه فقال بل الى حجة كفى في سعيتهما كان
 تقدم اقام بغيره اذا راجع الناس الى مكة راجع منهم فقلت من سئل فقال كان من الحضر ضا لست
 الرجل فاذا هو اخذ على يد الحضر لانه لا يحتاج به من حضور السعد والمكاة لما هو عليه عدم
 او جرم منه في الكراهية وهيب يقدمه بجدد ان التسمية عقبه طواف كرامة صدور الكفا
 في بيانه انواع الحج ولا يجوز تقديم طواف النساء على الوترين لفتح والتمسك اختيارا بل لا خلا للاصل
 الموقن لا يصح على الصحيح كما قبل من الفرد بالحج اذا كان بالبيت وبالصفا والمروة فيجعل طواف النساء
 قال لا انما طواف النساء بعد ان ياتي من وهو وان اخبر بالغير الا ان قوله انما لا يصح والآخرين
 مضاف الى العلم القابل بالفرق ويجوز تقديم طواف النساء على الضميمة والآخرين من الحضر على الاشهر
 كما هو لا يجوز لفتح والآخره انه يقدم طواف النساء على السعي لآخره غير ما اصل الشرح بالضم
 الاجماع في الوصل بفتح دار البيت وهذا في طواف الحج ثم طواف طواف النساء ثم سئل ان يكون في سعي
 الامم قبل طواف النساء فقلت عليه نعم فقال لا يكون السعي الا قبل طواف النساء ولو قدم عليه سعيها
 انما سئل بعد واجراه الموقن عن رجل طاف طواف الحج وطواف النساء وقبل ان يسعي بين الصفا
 والمروة قال لا يضره بطرف بين الصفا والمروة وقد فرغ من حجه ونفى الضرر على الاطلاق مع السكوت
 عن الامر ولا إعادة مع كون المقام مقام الحاجة فذكر الاجزاء مضافا الى فهم الاصح وهو ان العالم
 والجاهل كنهها رجاء انما الاول فلا يمتنع من السعي والتفتيح بعد ما الى اهل قلادة حكمه عند
 اكثر الاصحاب مضافا الى الاصل فيقدم السعي المتقدم لها بل ولا سعيها في ذلك خرج ما في النص والابحار

اخرى مستنداً صغرى لا يعمد فيها ما يستلزمه زيادة على الاصل والكثرة بعزل كل
 كثر في الغنية لا يجمع عليها والاكثر على بصيرة الجربين في الطواف كاشفة صفة كذا
 لا يترك **فان** لو قطع سعيه لصلوة فغيره وجوباً في الاضافة وقتها واستصحابها في
 غيره او لحاجة من استحبها او لكونه الطواف بعد ان سبها وجوباً او جوازاً **فان**
 من سبها من غير الطواف كما مر في السعي بعد قضاء الوطئ لم يكن ما سعى قبل القطع
 واحداً مما اشرنا الى في المعنى المستقص في الرجل الصحيح الذي يدخل في السعي من الصفح والدة
 فيدخل وقت الصلاة او يقطع ويصل ثم يعود او يثبت كاهراً على المرحه فيخرج قال
 لم يصب ثم يعود واظهر من في الدنيا على الشرط الواحد للرجل وهو سعيته على ما لم يقطع
 على ما لم يقطع سعيته من كونه والتمس ان لا يقطع فيرجع في السعي من الرجل الذي لم يقطع
 الصفح والدة فيسعى ثلث اشواط او اربعة ثم يقطع السعي ويترك السعي الى الجاهز او الى الطعام
 ان اجابه ولا بأس في العترة وتبديده فلهذا في قوله ولكن يقطع حتى لا يترك السعي الى الجاهز ولو من
 يقطع حتى صاحب قبل ولنا في القاطعة ولا يقطع اذا عترة حاجته لم يتركها حتى يفرغ منها اذا ترك
 من تأخرها وفيه الطواف الا في السعي لقطع فعمل الاكثرين لا خلاف في حاجته فيرجع من الرجل بطريق
 بالبيت ثم يمسك او يمسك الركبتين حتى يسع به الصفح والمروة خمسة اشواط او ثلثين ذلك قال
 يترك حتى يقطع ثم يمسك الركبتين ثم يترك مكانه الذي كان فيه فيسعى وسعيه اخرى فيسعى
 كما يصح الا انه ليس بها ذكراً لثمة اشواط او اقل ولا النقص في تمام السعي بعد العود الى المكان
 الذي خرج منه وهذه النصوص مع استصحابها وجه اكثرها وصراحة بعضها في جواز التلباء
 ولو على شرط معتد به الاصل والتميز العظيمة التي كانت تكون اجاباً بل من المتأخرين اجاع
 حقيقة مصداقها في عدم الخلاف المتأخر في المروية بالاجماع في عدم وجوب المولات في
 السعي الموقوف عند كونه خلافاً للفتوى ومنه بغيره المستند الساسية فيجعلها السعي كالطواف في
 اعتباره وفيه التلباء الحي الذي هو من غير وجوب الاستيناف بدونهما فيلزم اعتبارها لهذا
 في هذه الصور كلها ان المخلصين حيث مضى الطواف انما في قطع السعي من غير القراع
 ولو على شرط في اعتبار السعي في الغزوة بغيره بغيره المفضل الى على فاطمة انما في

مجان ما لا يصفه عدلها في الطواف وسبها السعي لم يستلزم ما من غير الجربين مع الجواب عن
 السعي في الطواف كانه في قوله انه قياس مع التماثل لانه حرة الطواف اكثر من حرة السعي وهذا
 القطع من غير اجاع حيث لا يضافت وجهان في الحكم عن الاجماع نعم وعليه جرح للاصلح من قبل
 الاجماع على عدم وجوب المولات ولكن لا حرج في عدم اخذ بقية السعي والتمس هذا ولولا اتفاق
 المتقدمين على عدم اعتبارها في هذه السعة هذه الصور كلها وجوباً في الدنيا، بل ولو كان ما سعى
 واحداً كما في القول بما في المخلصين قولنا في السعي وما بعده السليم عن المعارض صريحاً بل في قوله
 بعينه بل لا يوافق في غير اورد في السعي لصلوة فانها صريحاً في الدنيا ولو على شرط ونحن نقول فيه
 بغيرها بل من قبل عدم الخلاف فيه من كونه وهو لا موجب لصلوة الماعداً من الصور سبها
 اليه في الاجماع على عدم وجوب المولات والمولات ليست بواجبة للدلالة على الاجماع في العود الى المكان
 الذي فيه قطع سعيته كما في بعضها ومع الاثر بما في السعي كانه في اخذها وربما تخلف سعيته في
 بالعود اذ في قوله في السعي القطع خاصة في وقتها دلالة الرواية الثانية وليس فيها تصريح بها
 بما اقول بل ظاهره الإطلاق في ما سبق لبيان حكم آخر فيها في غير صافية بولاً وما ذكر الحكم
 فيه فيشكل القول على مثل هذا الإطلاق في الجرح من يقطع في الدنيا الذين قد سبها سبها
 بعد اعتناؤها بالجزية الذين ذكرنا سابقاً للفتوى من سعي مستنداً والاجماع الموقوف على عدم
 وجوب المولات خاصة في قولنا في الجربين في قوله لا يتركها شرعاً الا في المولات في قوله
 شرعاً على النزاع في قوله لم يوال افضل معبر ويتوقف مع سعيه على اعادته وان لم يكون بترك
 المولات انما في الجربين المستند بغير هذا الاجماع الموقوف على الاضمار لا في عن اشكاله كسبها كونه في
 لا يترك محال ويجعل الا تمام ثم لا يستلزم **فان** لو سعى في تمام سعيه قال وجاع اهل العلم
 اخطاه ثم ذكر انه في شوط واحد اتم سعيه بلا خلاف لما مر من وجوب الا تمام مع تقيد
 النقصان في بعض الروايات انه لم يترك سعيه بغيره فقولنا في السعي وجب من الصفح والدة
 سبها شواطئ وجب الى منزل وهو يترك سعيه ثم دخل اخطاه واحل ثم ذكر انه سعى سبها
 اشواط فقال لهم يحفظوا انه قد سبها اشواطاً كان يحفظ انه سعى سبها اشواطاً فليكن
 ولهم شوطاً ولهم وما سار لهم ما اذ افعال لم تفرق الفريضة اخرى من رجل في سبها الصفح

بعد الصبيته وان كان الاصل البيت بها الى الفتي وقيل نظر فان الموجد غير نقي الضمير وهو كجاء
 فاما ليست بقدر قطعاً لما ذكره اطلاق جمل من الاجزاء المتقدمة وصحح بعضها ما قد مرنا من ج
 الخروج من الاصل وان كان ذلك الى مكر شربها انهم وعلموا اكثر وقيل لا بد من مكر حتى يطلع الفتي
 والحق بل يفتح في غير الحانة السراير وحكي انهم عندهم والى سيرة الجامع وفيه من انهم لم يفتحوا
 قبل ولعلهم استندوا الى ما من الاجزاء والناظر بانها خارج من مكر ليلة الى ان يخرجوا في الوقت
 الطريق اذا جازت بحيث مكر لا لايتها على ان الطريق في حكم من يفتحون ابوابهم والفضل لما في
 من انه الاصل المكون الى الفتي والوجوب فيها ما على القيد وهو جواز الخروج بعد الانقضاء
 من من الامر حكم وهو كما ترى مع ضعفه كما لا يخفى اجتهاد في مقابلة النص الصحيح المحقق
 واما في الاصل في الاطلاق فيخرج الخبر المرفوع من ان لا يفسد بغيره وان كان خرج من من
 على نصف الليل كما صحح مكر فليس عليه في وصفه السد بغيره في الاكثر مما اختاره
 وان كان ما قاله فيخرج احوط وان علم انه يخرج في الاكثر من البيت حيث يضطرون الى ان لا
 في الدفن وفي جوب الدم نظرم من الزددة كونه كافراً او جباراً او في الغيبة الحرام كما هو
 الاصل فيلزم منهم الرضا واهل السفانة من ذوا الصلوات من حشيتهم وفي غير الخلاف في ذلك
 وحضن لما لاك وابتغى الرخصة المسماة بالاولاد عبا من في كوة وفيه قيل للرعاة
 ترك المبيت سالم فربما نفس عليهم في غيبته وجوب عليهم بكمال السفانة لاخصاص
 شغل الرعاة بالنها وبكمال السفانة واقعة هذه الغيبة في الحق من وروى عن جوس وفيه
 واما من الموضع في ان علموا وما لا يخفى ضايعه فعدنا ما يجوز له ذلك لغيره ثم ما جعل
 عليه في الدين من حرج والزام المبيت والحال ما وصفناه من حرج والمشاقة فيه وجهاً
 وفي الحق وهو في الحق يردس ومقر بكرة وفيه وكذا الوضع من المبيت شعاعاً ما
 خاصاً كفى الحج ليلته واللام في هذه الموضع ونسقط الفدية في خصوصية من عن اهل
 السفانة والرعاة وفيه سقطينا عن انما فيه نظر قلت وجه الفرق بين العاين ان من شغل
 الاولين ينفع الجميع عاين وشغلها في حق بعضهم ويجوز انما وانفذ في الامام الحق به
 بها كل جيرة في جميع حصيات طوائف في شيء من ذلك في الوجوب كانه الرابح وغيره وعكس كونه

وهي ان لا تعلم فيه ظاهراً ومنه الاجماع على وجوب التثيب من روي التثيب وجوب التثيب
 في التثيب من التثيبات ولعل انما وما ثبت وجوب التثيب في الجمل والمعتق وفي الكلام في
 جيرة العقبة يوم النحر الى سبوت فيعلم والاخصاص جيرة العقبة وحكي في الاول في الركن
 والتثيب في قول ذلك انهم يثيبون يوم الاستحباب وكثير ما في خلافه الا ان قطعاً الاجماع وهو جيرة
 مضادة الى المعتبة المستقيمة بل المتروكة كما في السير وفي الصحيح الحج الى مكة في وقتها
 الجوار وفي الخبر من ترك روي الجوار منعاً لم يمتلئ من الماء وعلم ان من قبل ولكن شاذ لم يعمل
 به احد من الاصحاب كما في الذخيرة ويروى هنا بما مضى من شرائط الرجل ان يكون موبناً
 بالاولى في الوسط في جيرة العقبة بالاجماع انما المصريح به في جمل من العباس يستفيض
 والعقبة في غير ما صرح به في جيرة العقبة بالاجماع انما المصريح به في جمل من العباس يستفيض
 اعداد في الوسط وجيرة العقبة بلا خلاف والصالح المستفيض منها قلت الرجل في الجوار
 قال يبدلها الوسط وجيرة العقبة ويحصل التثيب بالبيع حصيات فلو في الاخرة بعد البيع
 حصيات على السابقة حصل الميراث بالتثيب والا فلا في طلاق بل من صرح في ذلك كونه وهو الجار
 للعقبة من اجدها الصحيح في جوار الميراث الاول ثلثه والثاني ثلثه سابع قال يبدل منه سابع قلت
 فانه روي الاول باويع والثاني ثلثه والثالث سابع قال يبدل منه سابع قلت فانه روي الاول باويع
 جيرة العقبة سابع قلت فانه روي الجيرة الاولى باويع والثاني ثلثه سابع قال يبدل منه سابع قلت
 الاولى ثلثه والثاني ثلثه والثالث سابع قال يبدل منه سابع قلت فانه روي الاول باويع والثاني ثلثه
 والجمل والنيابة وهو يثيب في الحق والحق في ذلك وفيه وكذا في حق الرابح والجامع والحق في ذلك
 والمعتق طلاقاً للفاضل في عدا وكذا وفيه التثيب في حق وصيه ورياً في حق الاشبح والاكاذيب
 جعلاً في غير شغلها بالثابة والحق التثيب في الجاهل مستخدم في رابع علماء في الفاضل في
 انكسار به من ان الاكثر انما يتقدم مقام الكل مع السبا وهو عادة للروى وفيه بانه من
 عن روي للاختصاص قبل الاكسار يتقدم فيه ويضعف بان المعلوم انما هو الميراث قبل البيع
 الا من ولو سلم فهو اجتهاد في مقابل اطلاق الشر لا ان يثيب شغل الميراث على الميراث فلا يثيب
 الى السوا الى المعلن على الجواب مضاً الى جمل فضل المسلم على الصلوة كما مر غيره ثم الميراث

100

[illegible]

والذين لا يستجيبون لادبها على ما خلق به الاصحاب والنساء اي قوت الحج فانهم يتنقل منه
 بغير ضرورة كاسبق اليه لاشارة في حرمات الحج في اواخر القول في الزحف بالمشعر فدخل مكة
 بالحرم ليدخلها كمناسك كان عداس يتكبر منه الدخول فيها والريش ومن ادخلها لم يصف شيئا منه
 لا يجب على هؤلاء كما سبق في الاحكام مفسلا والموا والوجوب هنا الوجوب الشرعي لا الذي يترتب
 الاثم والمغاضاة على الدخول بخلاف ما لا يجب كالحطها لصلوة الناظر ولا فرق في ذلك بين
 ما اذا وجب الدخول لغيره ام لا كما ان الدخول بوجوب ما لا يتم الواجب له الواجب لا بد من تغيير الحج
 في الاول وشهاده الثاني وانما يجب الاحرام بالدخول بغيره وجب احرام الحج لا عينا لم يصفه
 افعالها غايته التبر والاحرام والطواف وكفاته والسبع بوجه وطواف النساء وكفاته التقصير
 والحلق لا خلاف في ذلك فذكره فصلا لانه وجوب طواف النساء فقد اختلف في وجوبه فيها
 والاختلاف انما لوجوب كونه او اخره من الطواف مسنونة وما يدل على التغير بينه الخلق التغير
 وانما اختلف في ما اذا كان الحج مقرا بغيره ام لا فالحال بالبيت وسوق بين
 الصفا والمروة وحلقه ان يطوف طواف واحد بالبيت ومن شاء ان يغيره بغيره الحج الفدية
 في جميع ايام السنة لا خلاف في هذا في ما ساقى من الروايات في صحة الاشياء وصحة الحج
 معتبر في اي شهر من اشهر السنة افضل الفدية بغيره وجب في كل سنة لا يعرف فيه خلافا وافضلها في ايام
 السنة وجب بلا خلاف لما عرفت من صحة الحج مضافا الى الصحاح الاخر المستقيمة وغيرها العشرة
 فظهر صحة الحج في الفدية افضل بغيره وجب في كل سنة لا يعرف فيه خلافا وافضلها في ايام
 ما من احكام الماضية من حرم الاحرام قبل التيقظ للهجرة في وجبة تحقق الهجرة فيه بالاهل والغير
 دار الكعبة في غير الحج اذا احرمت وعليه من وجب الحج ولم يترك وجبته ومن احرمت
 اي بالهجرة المبجلة في اشهر الحج ودخل مكة حاز ان ينوي بها حجة التمتع ويلزم الدم اي التمتع
 من دخل مكة محترما مفرقا للهجرة فقتضيه من خرج كان ذلك له وان اقام الى ان يترك الحج
 عمره صفة وقال ليس يكون معتبرا لانه لم يجر مقتضاه حوان التمتع بالهجرة المفردة في شهر الحج
 وانما حج التمتع بغيرها وان لم ينو بها التمتع وعما هذا فلا وجه لتقدير الهجرة المفردة بما لا يمكن
 مقتضيه سيد وما شأ به كما ذكره في التمتع وغيره ما ذكرنا سطره ثم ان مقتضى الخلافة مدونه

جواز الحج بغيره بعد فصل الهجرة الجب شأ سواء بقى المدين المتعدية ام لا ونحوه في ذلك انما هو صحيح
 ففي الصحيح لا بأس بالهجرة المفردة في اشهر الحج ثم يرجع الى اهلها ويخرج من مكة في شهر الحج ثم يرجع
 الى بلده قالوا بأسا في حج عام ذلك واقره في طيسر غيرهم خلافا لما عرفت من القاطن في مكة
 عام من ادراك التوبة للصحيح من اعزجة فمقره فلم ان يخرج الى اهلها في شأ الا ان يتركه فمقره
 يوم التوبة وفي يومه ذيل الصحيح المتقدم وحملها الاحكام على الاستحباب جملتها ومن ساقى
 اهلها بالرجعة للرجوع الى اهلها في شأ وفي بعضها انه الحرام بما عرفت من التوبة الى اهلها
 معتزلا كونه محتملا للصحة والحج بتقدير الاحكام المطلقة في الرجعة بما اذا لم يترك يوم التوبة في
 الحج على الاستحباب كما هو غير معتزلة في غير ذلك فلهذا لا يشترط في الرجعة وجوبه في كل سنة
 نظر الى ما في الرواية المتقدمة من شرطه واعتصام الاستحباب في خلاف اخبار الباب في الرجعة على
 الاطلاق او القيد بما عرفت في الصحيحين انما لم يدركه اهل الحج ولا غيره من معتزلة في الصحيحين كما
 اعترف في ذي العقدة فمس واد كان في ذي الحج على الصحيح الا ان اظهره الخبرين دخل مكة بغيره فانما
 هلال ذي الحج فليس له ان يخرج مع الناس والحكم بانها في اشهر الحج معتزلة الاطلاق كانه الحج
 عن التمتع في الحج قال في معتزلة اظهره من اجل سئل بعض اصحابنا ابا جعفر في سؤال فقال
 اني ادبر افرده في هذا الشهر فقال اني كنت منى بالحج بين هذه الاخبار بعد ذلك فيقول فيقول
 عاتقا وتلت الاستحباب كالحج به معقول لا يحال ولو اعترف مفردة في اشهر الحج الاستحباب في الحج
 ويحتمل معتزلة خصوصا اذا اقام الى هلال ذي الحج ولا سيما اذا اقام الى ان يترك للاخبار وادخلها
 هلال ذي الحج فلا يجب للاصل والاختيار لكن الاخبار الاولى تخطي الاستحباب الى المفردة وان لم يترك
 انتهى وهو حسن الا ان قوله وان دخلها قبل هلال ذي الحج التمتع فغيره واخره لما عرفت من ذلك
 الروايات من انية وهي الصحيح الاخير مع ما بعده واستيفاء من معتزلة العبارة انه لو احرمت في غير
 الحج لم يجز له ان ينوي بها التمتع وهو كقول جعفر واد في الخبرين ان اقر في التمتع والمعتزلة
 ان التمتع يقتضي بالحج والمعتزلة اذ اقر في هذا ذهب حيث شأ وعما عرفت المدين في ذي الحج ثم راجع
 يوم التوبة الى العراق والعراق في موطنه ساقى ولا بأس بالهجرة في ذي الحج من لا يريد الحج ويصح الحج
 اي شأ عرفت باخرى اذا كان حينها منى فادبها في الحج في كل سنة فادبها منى فادبها في الحج في كل سنة

المال لعدم دليل عليه هذا ما يترتب عليه من عدم جواز التمسك به في بعض المقامات
 من ذلك ان سنده كالمسلم ضعفه لا دليل على التقدير بعد هذا علما من قبل من ثبوت اصل
 ولم يظهر ان الصدق سقط لا حرام فيسقط عليه وغيره نظر لمع ثبوت اصل له هنا وانما هو
 قد قامت بالصدق جزمه ولا استصحابا بما يتوجب في مقام الشك كما شككتنا بعد اطلاق الاثر
 من الكفاية لانه يجوز الاحتلال بالصدق من غير اشتراط التمسك به هو حرام وان كان عدم الوجوب
 لعدم ظهوره في تلك النسخة والآن في اطلاق النص والتفريق جاز الاحتلال بالصدق ولو لم
 نجاء في اطلاق المانع بل في هذه الاصل حيث هو جاز في رفع ظواهر كشكافات العدول في
 فان تم اجابا والا كما هي الظاهر لا ظاهرا فخصا من صورة عدم الرجاء فظاهرا او فظاهرا
 خافضا الاصل في التفتيش من اطلاق النص والتفتيش ليس استنادا ورواية الاسانيد كما يمكن
 الرجاء فظاهرا الا من اطلاق النص والتفتيش وانما هو الوجوب لانه انما هو في
 به هذا الاثر والخص من الوجوب فيجوز له في احوال الحج والعمرة المنع بها ليقاطع احوال
 الى ان يتحقق العزم فيتحلل بالعمرة كما هو شأنه من فاته الحج وفي رواية في الاصل انما لا بعضهم
 فقال انما افضل منه الاحتلال وجب عليه كما لا انصاف لعمرة انه مكروه ولا يتحمل به ولو كان احرام
 بعمرة مقدرة لم يتحقق العزم بل يتحلل منها عند تعدد الاحكام ولو اخرج التمسك كان جائزا فان
 ليس من زوال العقد يتحلل بالتمسك فانما يتحقق الصدق مع عدم التمسك من الوصول الى حكمه من
 عن مناسكها ولو كان من حكمه يتحلل عليه بل يتكلم في الايجاب وان كان معتمرا او لم يقدر احراما
 به فوات الاثر وان كان حائجا بحيث لا طريق لم يغير موضع الصدق وان كان له اخذ ذلك لا يتحقق
 ولا خلاف في حصول الصدق بذلك بل في اطلاقه وكذا اذا حصل المعتذر من الطوارق والخاصة
 لعدم الاثر واستصحابا في حكم الاحرام الى التماسك بما عاين المصدود واما حصول الاجل فيمن يطبق
 اول الحج العمرة ولا يتحقق بالمنع من العزم الى من لم يفرق بين المبيت بها قبل اجاعها فتركها
 من الاجاب بل في حكم بغير حجة وتفتيش في الروايات المكروه والافاضة في المقابل وان منع من شاك
 من يوم التفتيش استنادا وروى من منعه من خلافه فانعه والاستثناء قبل احتلال المقام كما
 احوال من لم لا حصل ولو كان المنع عنه مكروه ومنى جعلا ولو منع عنه مكروه خافضا بعد التمسك

بش

بشيء يفي على احواله بالنسبة الى الطبيب والمساء والصيد خاصة وتبين ان لم يكن الاستثناء
 فهو جسد وولدهم منقوص ودلوتهم تظلم من المصدود عن الكثرة الذي هو لا يتطبع اليه فغير
 انصاف يعلم انه لم يكن اطلاق التمسك على يد الحج بغيره في هذه القول انما هو في دليل على
 الاول من لزوم البقاء الى اللقطة بل النص والمخرج ومنه مضافة الى الواو من التقدم اليها الا ان في
 الجواب عما قيل على عدم الكتاب والتمسك بالخصا من اطلاقها في حكم التمسك وغيره بحيث لا يظن
 بما اذا صدق ما يفوت به الحج او التمسك لا فائدة من اطلاقها في التمسك فانما على تقدير تسليمه
 انه منوط بها وان اخص بذلك الا انه في رواية غير بعيدة فيمكن فيه الاستثناء من الاثر خارجا
 فتقوى رواية من قرات الصدق وان كانه قضاء والحج من قبل وجوبا واستصحابا في الاثر
 فواته بالصدق ونحوه لانه لا يتم فان لم يمس به لانه لا يتحمل منه اجاعا وانما فاته الملائمة لرجاء
 الاحتلال من الاحرام وجوبا له في دفعه نقول بما هنا لانه لا شك في انما لا يخرج لفقد العزم في
 تساعده العزم لا يجاب به بل في ان اخصا من صورة الصدق الحج والعمرة من اصله في رواية الاثر
 اذ قد جاز الاحتلال لا وجوب الاحتلال خصوصية في الصدق من كل الحج في ايجابه لا بوجوب الصدق
 عنه انما فيه تركه فان ذلك الشك واصل الاستصحاب في الاحرام اذ يحكم بما يحرم فاجبا به لاصل
 للعزم وهو كافي في ذلك وتخلص ما ذكرنا من تحقق الصدق وجوب التمسك والمنع من الحج في
 جزمها اذ ايجابها ونسقط ما صدر من جعل التمسك عام الا ما قبل التمسك فيجب لانه في الصدق
 الا اعادة جواز التمسك فيما لا عمل الا بغيره او بالصدق ولا يسقط الحج الواجب التمسك فيمنه قبل عام
 الصدق ولا التمسك ليرد الى الغام القابل من الصدق فيفسد وجوبا في المقابل ويسقط الصدق
 اي لا يجيب كما اوجبه ابي حنيفة واحدة واما في الاصل ولا اجاع كما هو في كونه وهو انما يقضي بما في
 بعض الاحكام المتقدمة والا تارة في المصدود لانه عليه وجوب التمسك كما المصدود وتولاه في غيرها
 وفقا ليقع في التمسك والتمسك من غير ايجابها عليه في الحج في التمسك في جزمها
 الاحرام الى ان يعلم حصول التمسك خصوصية من صدق التمسك في الحج والعمرة وهو الحج مضافة
 الى استصحاب بقا حكم الاحرام الى ان يعلم حصول التمسك خصوصية من صدق التمسك في الحج والعمرة
 المحصور والتمسك في رواية لانه انما كان الذي يظهر انه فيه ونحوه المصدود في كونه

كالمرسل في المصدود والمضطر
 في كونه في المصدود والمضطر
 في كونه في المصدود والمضطر
 في كونه في المصدود والمضطر

المتن
 انما قيل لم يات حال كونه محققا في هذه النسخ المتخلفة الاصلية بل لم يمتدح فانه في حيز
 اذ لا دليل عليه لانه قد وقع في بعض النسخ في بعض النسخ من كونهم معا وفي
 الاسماء انما هو حين الانكشاف كما هو مقتضى هذا التحقيق ولم يصرح من القائلين بوجوب الاسماء
 بكونهم غير متبينين وقت الاسماء واحتمال اوليها في ادبهم بما ذكرناه كانه لا يمتدح
 ودغري جماعة عدم الخلاف في صحة الاحتلال او عدم بطلان خبره فافهم في ادبهم عدم
 في نفس الامر وان لم يحل الا ان قوا القوة احتمال ادا دهم ما ذكرناه في تفسيره ولا يمتدح
 البطلان بل انكشافه لا خلاف فيه ولا يخبره بغيره كما قد مضاه لا يمتدح في الحرف الا ان
 وان اختلفوا في الميعاد فلا يضر بنفي المصداق العام من غير قيد بوجوب الاسماء ولا
 ان وجوبه من ذلك لا نقول ان المراد ان الحكم لا يثبت على غير ما يجنبه الحكم لا
 لا يمتدح على الاسماء فان وجوب الاسماء لم يثبت من خلف الوعد وانما قد ثبت من الاحكام
 نعم لما كان فيمكن التماسه فينبهه الحلف بنية البقاء فوجوب الاسماء انما ثبتا من لاهوت
 اذ لا وجه لوجه ايمانهم بنفس الاسماء والقرآن من جهة حتى يمتدح بنفي الوجوب المقتضى
 من جهة ولو سلم عدم الجزاء الحق لنقول انه مختص بالاول السابق وهو اول من حمل على
 الاسماء نعم بل ان في اوله في الوقت الاول كونه وقت الاسماء حين البحث لا حين
 الانكشاف بل حين بحثه من جهة لم يمتدح عليه الاسماء قبل البحث فلو بعد الانكشاف
 فافهم في تحقيق الاحتلال في الواقع وان الامر بالاسماء ليس للاحكام السابقة وهذا
 لغيره الاصل مع اعتقادها بالاصل وقد اكثر وكثير كان في الاظهر وجوب الاسماء
 وقدم حين الانكشاف وان احتل في الانكشاف به حين البحث ولو احصر او صدر الحاج اد
 المعتبر ببحثه بغيره بغيره في الواقع من اللزوم والعدو الحق باحبابه في البقرة
 من وفي الحج ايه لم يمتدح بل اختلفت افعال العود وانحصار جهة الاحتلال في الاشياء بالحق
 وللجميع اذا اخص ببحثه بغيره فافهم في وجوبه من نفسه خضر فليفسر ان خلقه انتم
 انما من كان قد علم قبل ان يمتدح في ذلك في الاحكام حتى يمتدح من جميع الناس في
 بغيره بغيره ولا يخبره وان قد علمه في ذلك في جميع الحج من قبل والبقرة قلت

فان لم

فان مات وهو محرم قبل ان يتكلم في كذا قال في حج عمره ان كانت حجة الاسلام وبغيرها
 عليه وغيره في المصدر وخبرنا الحق فان كان حاجا وادرك احد الوقتين غا وجب
 حج حجة اجماعا وان قاتا معا اوجبا مع عدم اجزاء الاخر احتلالا بجمرة ديفض الحج ان كان
 واجبا ولا يقضى بوجوب الاحتلال ولا اشكال في الاحتلال وجوب الاحتلال بجمرة دعوم لما اذا
 دفع الحج عنه وعدمه فقل احتل الشهادان وغيرهما في الاول لعدم حصول الاحتلال بوجوب
 الاشكال في الاحتلال بجمرة دعوم واجوب الاحتلال بالجمرة لمن فاته الحج وادله حصول الاحتلال بجمرة
 الهى عليه ولكن في الاحتلال بجمرة دعوم في جميع الاول ولا يمتدح في الاحتلال بجمرة دعوم لما اذا
 للاصل عدمه وصح دعوم فمادل في الاحتلال بجمرة الهى عليه بحيث يمتدح في الاحتلال بجمرة
 فافهم في الاحتلال بجمرة دعوم في جميع الاول ولا يمتدح في الاحتلال بجمرة دعوم لما اذا
 في ان بعض النسخ بعد ذلك فان علم الحج من قبل بل في قوله بالجمرة بالجمرة بالجمرة
 انما ان المراد بهذه الجمرة المار بها مع الحج انما هو جمرة الاحتلال بجمرة دعوم في الاحتلال
 النسخ مع عدم دليل على تعيينه في الاخرة ولعلم هذا لم يستلزم الاكثر من ان يمتدح في الاحتلال
 هذا حكم الحاج اذا احتل واما اذا احتل العترة ففقه جمرة عترة والمانع من الاحتلال
 وفيه الشك في الاحتلال ولا فتمثلها وتقبل انما يقضيها في الاحتلال والاحتلال في الاحتلال
 وغيره بل الاكثر كانه عباي جمع وقد اصحاب الذين وصل اليها كلامهم ان الاحتلال
 في الاحتلال فافهم في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال
 الاحتلال منها فلا يمتدح في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال
 الزمان بين الاحتلال وبين الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال
 المانع من الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال
 ولا يقضي بجمرة الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال
 قضا والجمرة مع استقرار وجوبها قبل ذلك ولا يمتدح في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال
 المانع من الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال في الاحتلال
 فانما احتل جان لم ان يقضى قضا مثلا كعليه الحج من كانه فقل ادعا تفصيل المنة كانه

وقيل لو اوضحنا ان حجة القابل في ذاتها ايم وجوبها مستلصقة ببعضها في القابل اذا
 دخلها بل يتبع من قابل قال لا يمكن ان يدخل في مثل ما خرج منه والقابل في الشيء واما من جهة بل
 الاكثر كما في كلام جماعة من اهلنا كما قيل اخذوا بطلان الامر فانهم حقيقون في الوجود لا اطلاق لعدم
 اشعار في الاخبار بوجودها في الواجب وهو خيرة الماتة في وجه ولكن ترجع عن هذا فقال
 وهو ان اعتبارها بما تلزم في القضية والامر بمر في الاخبار بحول على الافضل والاستحباب الا ان
 يكون القابل خرج منه معينا في حصر وجه من الوجوه كالنقد فيهم وفيهم القابل في
 جمل من كسبه وكثير من المتأخرين ولا يشهد ولا اشكال في صورة التعيين ولزوم اعتبارها بما تلزم
 فيها لتوافق اصول الموضوع فيها بل والفتاوى ايم اذ لم يتقبل القول بعدم اعتبارها بما تلزم
 جواز القضاء بما شأنا ومعها الامور الخطا وهو من تلزم بحول اطلاق كلام الحكمي على غير التعيين
 لتأثير بعد صوره مثل هذا الاطلاق مع تماثل الصلة الاصول الشرعية من مثل ولعل هذا في
 كثر على ما في المتن من التفصيل ويشكل الحكم في الصورة الاخرى لما اشتهر اطلاق الشرع في الحقيقة
 المستفيدة بالشرعية المحكية في كلام جماعة من اهلنا على ما يصلح للمعارضة في الاطلاق المتقدم
 الاشارة ولا يرد له هذه القضية اظهره لانه من قبله لا دليل له على ما في ظاهرها
 بالحل على الاستصحاب والتشديد بالصورة الاولى على ما في المتن من ان الحج اذ لم يكن ضار
 واجبا معلوم وجب التكليف او في غاية تعقيل الوجوب لنفسه وهو لا يلزم تعقيل الوجوب في الشرع
 الحقيقي بل في ان لا يجب عليه انقضائه ولكن ان قضى فليقتضه مما قلنا وهذا الوجوب في الحقيقة
 هذه الاستصحاب والتشديد السابقين فتم وكيف كان فالقول الموزون ان لم نقل بكونه اظهر
 فلا يرد له احوط كتصلياء للبراءة الحقيقية وخروجها عن الشبهة ثم ان مقتضى المتن وادان اليها
 بل فيكون المسلم ايم وهو خصوص من حج قاربنا دون غيره الا ان بعض اهلنا يحسم وجعل
 المسلم من القوم اعم فان تم الاجماع بماد لا لا فينفي القطع بالرجوع الى افضل المتن في
 غير القارن ولا موجب للمقتضى كما هو اظهر من هذا واضح جملة من سيجانته واعلم انه قد في
 الصحاح المنقضية وغيرها من المحترمة استحباب بحيث يمتنع اي اثنى من ان كان
 والمواظبة مع المعروف معولا شعاعه وتقليده واجتناب ما يخالفه الحرم وقت الحول

حتى يبلغ اليه علم وان لا يبلغ اظهرها ذلك في ذلك الصحيحين عليها ودين عباس كما ناسبتا
 من القويم ثم يتبين ان اعتبارها من اثنى من الاثان اعلوا صاحبها بتقليدها واشعاعها
 يوما معلوما ثم يسكن يومئذ الى يوم النحر من كل ما يسكنه الحرم ويتبين ان كل ما يتبع
 الحرم الا ان لا يلزم ان كان حاجبا او معتبرا في سائر اثنى من الوجوب بل انما يتبعها
 قال في اعلوا صاحبها يوما بطلان فيه فاذ كان ذلك الساعة من ذلك اليوم اجتناب
 الحرم فاذ كان يوم النحر اجتناب من سوا لاعتد حصره الشرع في يوم المديونية
 بل من وجع الى المديونية لكنه كما في الاخبار فيتم الاحتصاص بالمصدود والمصدور كما كان
 فيه وان يجد بالاضافة الى قوله في المصدور على القول في المتن بل على ما يوافق العقل في
 من الاحتصاص ولا كلام في الحكم فيه ولا في المصدور على ما ذكره في الاحتصاص لا لقائنا على
 عمومها للمسلم بل اختصاصها بما حثنا سلكوا بها الحكم فيها من اعتبارها بغير الاحتصاص
 وادين بذلك على النجس حيث كثر الحكم في المسلم بعد ان نقل عن الشيخ في غير قائله انها اجنبية
 اجاز لا يثبت اليها ويخرج عليها وهذه امور شريفة يحتاج تثبتها وعلوها الى دلالة
 شرعية ولا دلالة من كتب فلا يستمر مطلقا بها ولا اجماع فاحصا بنا لا يوردونه ههنا
 كتبهم ولا يوردونه في تشايعهم وانما اوردوا شيئا ابو حنيفة الطوسي في كتابها في ائمة
 لا اعتقاد لان الكتاب المذكور كتاب خبر لا كتاب بحث ونظر كثيرا ما يورد فيه اخبارا
 معول عليها والاصل براءة الذمة من التكاليف الشرعية واول من ورد في القابلة في المتن
 بعد نقل هذه الاخبار وهذه الاخبار ظاهرة مشهورة صحيحة السند عمل بها اكثر العلماء
 فكيف يجعل ذلك شاذا من غيره بل وهل هذا الاجل من سعي قبح الا ولهم وموارد احكام
 الشرع في شجرة ذلك جماعة من المتأخرين من معاصرين من ائمة اهلنا فيهم الحنابلة والصدوق
 القاطن في الشيء نفسه في وهو حسن الا انه معذرا الحنابلة والصدوقين منهم من سعى في تلويح
 الاخبار على الصحيح الا ول عند هاهنا على الصحيح وهو على ما نقل في يومنا الصحيح الاول
 وهو في غير روايتها الا اخبار غير معلوم فيها ما يتعلق بالبحث فقلنا فيها منها ما
 يقتضيه البحث الصد والمصداق في مقتضى على ما في المتن بل لا يرد على ما في المتن بل على

المجاز ولا موجب الطريق ما ليس لا غير قليل من فضل واجل لا خصوصا صيدا فيما وصل النيا
بما من تلك الاخر وهذا مع ان الاجل المستعمل عن طريقه وصل النيا من غير انما هو على
نقل الكفاية والجزاء في قدر الاخر لا استقاما والتحريم واخذها في الاخر ولا دليل على التلازم
بينهما كما لا تلازم بين لزوم الكفاية يقتل حيوانا وكونه وجهه كونه صيدا ومنه يظهر ان
تقديم بعضهم الصيد هنا بما في المتن وفيما في قوله من الحيوان المتغير الى ان يذهب الصيد
والايراضي والعقود والقتل والزيور والقطاة فانه حرمته قتل هذه الحيوان على غير
كونه من عدم او من حرمته الصيد ولا موجب لهم ذلك غير انهم الكفاية على قتلها وقد عرفت
انهم من جهة الصيد ما لا ينافي في طبع النيا واولا والا لا خصصت الاية بانها من كل
الصيد لا يقتل وهو بعيد جدا بل في انهم اكل قتلها فاني بان غير ذلك اخصا صيد ذلك
الاية بالصيد هو لا يوجب تقييد طلائع الاية الاخرى لا يقتل الصيد وانهم حرم وما ضاعا
من الطلائع الاخير وغيرها وبالجملة قوله البقيد بالصيد فانه من اسد ويل في الجملة
في تفسيره الاية الاخرى على قوله من عا وحيث انهم من قال انه رجل انطلق وهو من
فان قلت فليست فليست بغير النيا والوجه جعل الصيد يمنع ويحل منه استند وجعل
يمنع من ما يصنع ثم ارسله بعد ذلك فلهذا جعلنا الرجل تام اذا جاءته حيرة فدخلت فيه فلم
تخرج حتى جعل محله كما احدثه الغلب ثم دخلت وهو كما نصرت عدم الاية للصيد لا فاعل
بالفرق واما قول فليست فلا يدخل باحد البقر يقيد كاحدا به ان يبقى على ظاهره من حرم مطلق
الحيوان بل هو قتل شاة فاعلم للصيد الاجل كما خرج به جماعة من الاصحاب وانه لا يرد
الحيوان البري كالاشياء يرجع الى ما قلناه من عدم الصيد للحيوان في قوله من ان يحكم من البري
انه من ههنا مرابا مع ذلك الاجل وهذا الانصاف انه في سياق الاية الاخرى فيقيد التلازم
بعدم حرمه قتل الصيد لزوم الكفاية وانه سببها في ذلك الاية والاشياء الكثيرة المعبرة كما لا يخفى
لا تستعمل شيئا من الصيد وانما حرام ولا تكون عليه ولا يحرم ما نصطاده ولا تستعمل
فيستعمله اكل فانه غير الغذاء لمن يملكه والصحيح المحرم لا دليل على الصيد فانه ذلك عليه
الغذاء وهذا التلازم لا يتم الا على تقدير تخصيصها الصيد بالمحلل منه فانه الزيادة وقع الاجل

فرضا

فيه ايضا وينبغي على التلازم فيه كليا دون غيره فلم يثبت فيه التلازم على كل من الشئ في كليا
لا خلاف بين من العلماء في عدم وجوب الجزاء في مثل الحيرة والعقود والقتل والجزاء والجزاء
والطريق الاية ان لا يبين الجزاء عندنا في الجوارح من البرك البانية والصيد والاشياء من العقود
وتحت ذلك السباع من الياهم كالاسد والبقر والقطاة ذلك وقالي ان يثبت القول به مع
الجزء فيه وما لا يبين فيه ذلك كالحصاة وهو القول من الصنع والزيادة القول من المحل الماهل
وحال الوحش يبين الجزاء فيه عند من خالفنا كما يبين صاحبنا فيه فاعلم ان يثبت لا جزاء فيه
لان لا دليل عليه الاصل براه الزيادة التي تلو كان صيد هذه الانواع الحرة هو بالزمن فيه
الغذاء يقتضيه ما من من التلازم النية من الاية واثباتها في كليا عرفت من الاجل فيقتضيه
ايضا وبما يصيد المحرم عليه انما هو المحلل منه فوجه المحرم والا يلزم اما الغذاء فيه حكمه
خلاص الاجل كما يبينه صريح اليعقوب التلازم بينه كما مر من النية من الاية والاشياء كما قد بينا
ولا سبيل الى انهم فان تخصيص الصيد فيما لا محل احلى من وضع اليد عن التلازم استقام
منها سيما وان التخصيص دلالة الجملة لوجه الصيد المحرم لانهم اية قطعنا فاذكره الماتن من
المتفرقات اخرى لا يحتاج الى احوال نحو الغلب والاشياء في الصيد ولا الى استنباطها
من النص استقام من التعريف واه وقع في من لا يتبينها كما يكون يحرم قتلها كونهما صيدا
وفيه ما يفي بقولهم في الخبر الزيادة في تفسير الاية وتعيين الغلب واشياء عبارة الواو في
يدعي الاجل كما يحرم الصيد المحرم ويذكره الجواب عنها فالاول يصح في السند والثاني با
لوجه معارضته بدعي كونه التخصيص له كونه بعد الغذاء في بدعي عموم التعميم الصيد
لعموم بعدها فلهذا لا يستند في ان التخصيص بالمحلل هو المعتمد واذا تم ذلك فاعلم انه
لا يحرم صيد البري بالكتاب والسنة المستقيمة والاجل وهو ما يبينه بدعي فيهم خوف
لنصا وبعده وكسر المعنى اوضح الفاء وشمل البري في الماء معا بالاجل والصحيح منها السلك
لا يأس بالكل طرتم والمخبر ويتنوقا في الله ثم احل لكم صيد البري وطعامه مما عاككم والاشياء
قال في شرح الذين بالكلية وقال فضل ما عاككم طرتم يكون في الاجام ببعض البري ويقرب في
بعض من صيد البري وما كان منه الطير يكون في البري ويقرب في البري فهو من صيد البري في

التي هي من الحلال بناء على فرض اختصاصه بالحلال كما هو المختار وقد تقدم والرواية في
 كتابنا خاصة بالزنا بكونه من الحلال ومنه المخرج كما يمكن تحصيله من إطلاق القصد
 على الزنا بعمومه من الحلال كما يمكن تحصيله من الزنا في الصحيحين بالمعنى من الزنا بعمومه
 وعنه مصنفات الأئمة على الاستحسان في الصحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 الكتاب في حق من حلف على الاستحسان في الصحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 والجمع السابق في حق من حلف على الاستحسان في الصحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 ثم وعليه فالأمر بالزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 الشاهد الكافي في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 من الكتاب في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 أو لعدم صحة إطلاقه في الكتاب في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 من السماع على الاستحسان في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 أو لم يرد خلافه في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 من مصنفات الأئمة في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 وأما المتن في الدلالة على حرم قتل الصيد واجبا في الكفارة بناء على المختار من اختصاص
 بالحلال فلا يشمل على الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 كقولنا إذا لم يرد هذه الرواية من صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 من كتب الأخبار فلا شك في ذلك في شيء مما روي عن علي بن أبي حمزة في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 عن ابن سعد الحارثي قال قلت لأبي عبد الله ع ما روي عن علي بن أبي حمزة في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 ثم يرد وهو مع اختصاصه بالقتل بالمعصية لا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 الاستصحاب من ذلك فهو مطلق لا يقتضي فيه عدم الإرادة ولا حرجا في مقتضيه بها عدا
 من الصحيح الفصل بين صورة الإرادة في حق القتل وعدمها في حق غيره من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 بالأسد وعمره إلى في السباع ولا يميل بحكمه فيها مع ما روي في أحاديث القتل والقتل بالأسد
 بين وبين الكفارة هنا سيما خصوص ما روي في الكفارة في حق القتل بمقتضى ما روي في أحاديث القتل

التي هي من الحلال بناء على فرض اختصاصه بالحلال كما هو المختار وقد تقدم والرواية في
 كتابنا خاصة بالزنا بكونه من الحلال ومنه المخرج كما يمكن تحصيله من إطلاق القصد
 على الزنا بعمومه من الحلال كما يمكن تحصيله من الزنا في الصحيحين بالمعنى من الزنا بعمومه
 وعنه مصنفات الأئمة على الاستحسان في الصحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 الكتاب في حق من حلف على الاستحسان في الصحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 والجمع السابق في حق من حلف على الاستحسان في الصحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 ثم وعليه فالأمر بالزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 الشاهد الكافي في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 من الكتاب في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 أو لعدم صحة إطلاقه في الكتاب في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 من السماع على الاستحسان في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 أو لم يرد خلافه في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 من مصنفات الأئمة في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 وأما المتن في الدلالة على حرم قتل الصيد واجبا في الكفارة بناء على المختار من اختصاص
 بالحلال فلا يشمل على الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 كقولنا إذا لم يرد هذه الرواية من صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 من كتب الأخبار فلا شك في ذلك في شيء مما روي عن علي بن أبي حمزة في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 عن ابن سعد الحارثي قال قلت لأبي عبد الله ع ما روي عن علي بن أبي حمزة في صحيحين من الزنا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 ثم يرد وهو مع اختصاصه بالقتل بالمعصية لا بعمومه من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 الاستصحاب من ذلك فهو مطلق لا يقتضي فيه عدم الإرادة ولا حرجا في مقتضيه بها عدا
 من الصحيح الفصل بين صورة الإرادة في حق القتل وعدمها في حق غيره من الحلال كما هو المختار وقد تقدم
 بالأسد وعمره إلى في السباع ولا يميل بحكمه فيها مع ما روي في أحاديث القتل والقتل بالأسد
 بين وبين الكفارة هنا سيما خصوص ما روي في الكفارة في حق القتل بمقتضى ما روي في أحاديث القتل

مما ينظر بل الازمة وقتنا عليهم من عبارة تفيد العكس يدل على ما ادعاه من كون التخصيص
هو الوجه عندنا خصوصا لما ذكره مقابلا لغير البديهة في اختيارنا في بعض النسخ قولنا ان من اجل
لغيره مثل ما قلنا من النسخ في قوله البديهة في اختيارنا في بعض النسخ قولنا ان من اجل
يقول هذا ويؤيد عدم البديهة المذكور والاشارة الى فكره في الصياح المنزوعة انما لو اذنا اطلقت
البديهة في الفرض فكلما والبديهة المذكور كان والاخر وبما اشترط هذه العبارة بان هذا الاطلاق
ليس من جهة الوضع اللغوي بل هو اصطلاح للمشتركة لكونه يجمع الجريين بعد ذكر البديهة وانما
بذلك اعظم بل بناء عليها وتقع على الجمل انما قرع على جبهه واحد الغرض وبعض الفقهاء اخذوا
ما تقدم وكيف كان فلا ريب ان اختيارنا في مع الاحكام احوط واولى وان كان اجزاء الذكر
اخرى ثم لما كانت البديهة اسما لها تدعى بغيره معناه السمة المستعملة اليه وتبينه الاطلاق
والصفا في اجزاء البديهة مع سواء وافقت الصفاة وما قلنا في الصفوة المذكور غير هذا ام لا خلافا
للقول من كونه غير الملائمة بين الصيغة فظاهره في الصغير بل في سائر الكبريات في الذكر
ذكره الا ان في ذلك تقيد على ان لا يطلق الا في ما يشترك في الماهية ولا ريب ان احوط وان كان
في تقيد نظرنا في ما يجب في البديهة ونحن عنها قد قلنا في البديهة بعد انقضاء فيها في كل ما لم يكن
في عياها من جملة الطعام المطلق كانه عياها من جنس والنقص وهو الاكل وان كان الاصل احوط اخذنا
بالتخصيص وانما علم سمي سمي كانه سمي على الاشياء كانه كلام جمع والصحيح ان كان كلام
وكثير من النقص وفيه الصحيح وهو انظر خلافا على النقص عليه بل انما سمي المطلق في غير الطعام
من الغنائم والنقص وان كان فيها الصحيح غيره حمل المطلق على المشبهة كالبشر في الغنائم فانما
من قيمتها عن سمي سمي بل لما لا يدل ولا ما زاد عن قيمتها ان نقصت عن الزيادة
بلا خلاف لانما أطلق الطعام السمي تبعا لاطلاق ما هو من النقص وفيه انما يجب في قيمته غيره
الصحيح عليه بديهة فانه لم يجد طعام سمي سمي كانه كانت قيمة البديهة اكثر من طعام سمي
سمي كانه لم يجد طعام سمي سمي كانه كانت قيمة البديهة اقل من طعام سمي سمي كانه لم
يكن يعلم القيمة البديهة وعند ذلك الاجماع على نفي وجوب الزيادة من الجلبين فاطلاق ان من لم
يجد البديهة ينقص بغيرها الصحيح على ان لا يفسد ما يلحق بغيره بل هو يوجب نفي بل على الاول كانه كلام

جمع وانما الموقوف فيمن عليه بديهة واجبة في هذا الما لم يجد بديهة وضع شيئا فشا لم ارفا بل لم يجر
تخصيصا لاصحابه بل لم يجد شيئا الباطن صام عن كل مدعيه او لم يجر ما لا يجر الا في بعض النسخ
وقد التفت اليه وذكر العرفاء وغيرهما الاول عليه الصحيحين وغيرهما فان لم يقد على الطعام صام على
صام يوما كما في اخذها في الثانية فانه لم يكن عنده طعام بقدر ما يلحق لكل طعام سمي يوما خلافا
للصالحين والصلوات في الثانية عشر يوما مع الطعام وغيرهما فان لم يقد على ان ينقصه فليصم ثمانية
عشر يوما وهو من لو كان الاخير الاول المصحة يصوم سبعة ايام بعد الجمعة في الصلوة العتيدة
فيها وفي الثانية بالاجاعات المقولم والاحتياط الا ان في الشريعة بناء على ان الجمع بين الاحكام
يكون باحد جهتين حمل الاختيار السابق على العتيدة وبما في الاجزاء او يقتضي هذه بما اذا
عن صوم السنين والسابق بما اذا قلنا عليه وبعد من ارض الجلبين وبنائها بما يجب اخذها
بمصلحة في الزيادة البديهة للاجماع على ثبوت اشتغال الذمة بغيره من الصوم في الجمل بعد العتيدة
هنا على نقد من القول ببناء على الجلبين والافاضة في حجة الثانية ان من قبل التقييد والاول في قبل
المجاز وانما زادنا في الاول اول ما بين جمع اخرى على الاشياء في سمي مع اعتباره في هذا الشبهة في
ومن هنا وضع المستدل لغيره فان يخرج ما ثم ثمانية عشر يوما ويحصل الجمع بين النقصين فضا في الزيادة
صريح العتيدة وفي الكسر الاجماع واعلم ان لو اكسر الرعي العقد الذي يجب دفعه الى سمي دفع ذلك
وصام عن النقص يوما بلا خلاف فسلم في ذكره وهي مشربة بل هي في الاجماع وهي الجواز ثم لما قيل
من ان صيام اليوم لا يتغير بالنقص فيمكن شغل الذمة فيجب كالصوم فانه مع ما في من التطوير
ان مقتضى النقص ان صيام اليوم انما يجب ان لا ينعى النقص الصام وهو غير متحقق هنا ولا يصام
الزائد على الشهر من لو كان لا اصل والنقص فاذ ازا في الامداد في شهرين ليس عليه اكثر من ذمة العتيدة
الاجماع ولا النقص عنها ان نقص الاول في ذمة الاكثر وصريح جميع الاصل في الاختيار خلافا
لاخرين فيصوم السنين مع وهو احوط واولى وان كان الاول اقل ولو عجز عن السنين فيجب
الافتاء في عشرة يات على كل من لم ينظر العجز عن الزيادة عنها ولا فيجب انما يات في وجهه ولعل انما
لحقى وان كان هذا في احوط واولى ولو عجز بعد صيام شهر من الشهر الا ان في في الاحتمال لا السقوط
فانه كان الاحوط وجوب ما قلنا ولو اذنا من المستعدين والاحتياط في صومها انما يتم وجوبه

الارسل شي ذكره المصنف وما عليه الخ والاعمال ودائرة على الصورة بل دائرة سليمان بن
 في كتابه في بعض النسخة كفاوة مثل ما في بعض النسخ وهذا فيه احتمال القول كذا القول
 من غير في العلم كما يفسر في بعض النسخ في الابل وكثير فيه اجود عن المنهج في ذلك
 قد دلت الشاة فيجب مع خروج الفرج لا فير بل ولا فير الشاة كما لم يل من غير ما بيناه
 كيف فير الشاة انما مله مع عدم الحق وان كان منه وعلم خروج الفرج منه قال و
 الا فير ان مقتضى المنهج مساو لم يفسر النسخ في وجوب الصدقة على عشرة مساكن والصلى
 ثلثة ايام اذ لم يمكن من الاطعام ونحوه الخ يرد في ذلك وفي القطع بان لا يجوز المصير الى
 ما ذكره الخ في كذا يتوهم ايجاب اخرى وهو الشاة الى لا ينجب مع الكثرة في العلم العيني
 ذلك غير معقول ثم لما كان في كلام الخ انه الاخبار وددت به رده بانها لم ترد بما لم يثبت
 سليمان بن خالد وذكر ما في ذلك من ايجاب الكفارة كما يجزى النسخ لا يقتضي المساواة
 في الصدقة قول منها جرك النسخ ووجه الاستبعاد ومنع دلالة رواية سليمان بن خالد
 في ذلك الاول بعد قيام الدليل الظاهر وسما مع ضعفه في نفسه يمنع كون الشاة اخرى واشتراط الارسل
 بل هو اسهل على اكثر الناس لتوقعه على حصول الاثبات والذكر ويحتمل من الخلل ومراجعتها
 الى غيره الشاة وصحة الى الكثرة وهذه امور غير على الحاج غالباً اصناف الشاة كما سئل عليه
 شيئاً في منه فمع تفسيره في العيادة من هذه الجهة لكن واختم في المذهب قال في ذلك
 بل لانه الشاة قبله تكون مجزئة هذا بطريق اولها لا على قيمه واكثر منقعه من النسخ
 فتكون كغيره افراد الواجب الارسلان فلم يرد نقد الواجب اشقل الى العلم وهو هنا لا
 الا فير ان بين الاطعام في النسخ من حيث البول العام لا الخاص لمصنوعه عن الولا لان
 بل ليتها عن الشاة تقتضي بل ليتها ما هو دونها قيمة بطريق اولي وفيه انه متى على جواز
 الشاة مع النسخ من الارسل وفيه منع من هنا لفترة في النسخ الاجل فيرى نصاً مع ذلك في
 الاخر من عن الارسل بالبول العام يتوقف على العيني عن ان الواجب كلها في الشاة كما في
 والكثير في كذا وهو ان يمكن منها في فلا يتبدل الى الاخر من عن الارسل ايته ولو بالبول العام
 وبالجمل الفردي بل ليتها عن الارسل مع النسخ من الشاة وما ذكره في فرض مما يقتضيه

نقد

بقيد بل ليتها عن مع العيني وهو غير على التراجع ثم ان ما ذكره من ضرورة كماله الخاص في
 سليمان بن خالد في النسخ ان اراد به المصنف عدم العمل ثم لكن الظاهر كذا في الارسل
 عن ابيه ثم وكذا اعترف بالظهور في صدقها ونحوه الى ان ينظر هنا فيما لا يدل على صحة
 من المصنف كذا المطلق في النسخ في النسخ الرواية وفيها الجملة وظاهره ان كل من يثبت شاة في
 اعلم عشرة مساكن فان يخرج صام ثلثة ايام ثم استكمل ما يستلزم من غير ما عرفته
 من ضعفه في نفسه مضاً الى ما قاله مضاً الى ما بيناه في ضعفه كذا الرواية وتوقفها على
 اعادة الشاهبة في المقادير الكيفية ووجه شواهد اصل الكفارة خاصة وهو قول غير بطريق
 فيما على الشاة وهو كما في الاشارة الى الولا الصراحة وبغيره ثم الجماعة والاولا اشق ابداً
 لا ذكره مشعراً بوجاهة فيهم واقفاً في الالقاء في ثبوت البول في الاخر من مع انه لا يجزى لهم
 الرواية والحكم ببوليتها هنا تبعاً للرواية العامة ببوليتها الشاة حيث تقدمت موثقة
 اولاً على كون البول من الشاة ولو كان بل هو الارسل وناياً على نقدها وانقضت مكانها
 كما عرفت وما ذكره في ان الخ ما عليه المصنف والجملة وسائر الجماعة وان قول المصنف في
 في النسخ كما في كذا عن ابن حنبل في حاشية وجب على الارسل ان يصدق عليه كل من
 لعدم وصح روي عليه ولا حجة كما صرح به جماعة في مثل ذلك كونه مستند خبر سليمان بن خالد
 ياتي من الصحيح في مثل شجرة لحم بغير نجام فكل من على الحمل قيمة البيض لكل بغيره وها
 على بغير النجام وسياق انتم ولم يرد في خبره وها انتهى وهو كما ترى القسم الثاني ما لا يدل
 القدر في النسخ المخصص وهو انية خمسة النجام وهو كما يروى يمدد قبل اي يوجب صوته ويصلح يرد
 ويعتبر لما قيل اي يذبل الماء كذا اي يضع مثقاله في الماء فيشرب وهو اصل فير لا يان في
 الماء بمقتضى فترة فترة فيجعلها بولاً خارجاً كاللجاج وتفسير النجام بملك قد وقع في مع الخ
 والنهي في كذا وكذا وعللوا بواقة ما عن الازهر في ان قال اخبرني عبد الملك عن الربيع عن اشفاق
 انه قال كل ما عيب وهو من حرام يدخل فيها القاري والراية والفرأخت سواء كانت
 او غيرها الفرة او وحشية ثم قال والعرب يشع كل مطوق حراً ما جعل المحقق الثاة اعز
 اهل الفرة مع ان الحكم على اكثرهم كالعلاج وفترة الفرة للثاة في شرب الحرام والسامع

بما ان مقدارها يتغير بغير خلاف على ان المقصود به تحصيل برونه المنقح لا غير خلو الامه داود حيث
 لا اجزاء في صلبه والصلح به مع ذلك مستفيض فلهذا في الاستواء المنزوي غير ان جام الحزم
 فيتم بغير علق لجامه ويصدق بغير غيره كما في الصبح وغيره في الامور بشرى الفتح في المنطق
 فلهذا الوجوب الا انه يجوز في الفضل الاصل في ضعف السور الاصح وفاقا لمع جواز التصرف
 بغير جام الحزم ايتم غيرا بغيره وبين الحلف لجامه من الضيق منها الصلح ان قبل الحزم جامته
 الحزم فلهذا في وقت الحامه ودرهم اجتهاد يتصلق بها ويظهر جامه كنهه فان قبلها في الحزم
 بحزم فلهذا فيهما ثم انه لا يثبت الاستواء في ذلك مع ان ذلك في الاماكن في الاطلاق او كان التعلق
 الملك اما لو كان غيرهما ففي برونه الاستواء ايتم فلا يتجلى في الفناء او الفرق في جوارح ضامن
 القيمة اما ان كان في غير شئنا في ذلك اشكال من الاصول في اطلاق الضمان والضمير في الضمان
 دون غير والاحتياط واضح وهل يتصل الاستواء المنزوي بالجل ام بهم والجم يتصلق كل الحزم
 الجام الا على الحزم لم يكن عليه غيرا لغيره على الثاني ومع الفناء على الاول اشكال من اطلاق
 والفتوح اجتماع الاقرب انما يتجلى على الحامه في الحزم من غير فرق بين الاهل منها والجم من ان
 في تعليلهم الاجتماع المنزوي يستكمل حرمه الحزم والاولى من الاوان كل بسبب هذا انما
 يتجوز في الحزم خاصة لكونه صلبا مع غير الحزم واما الاهل منها فلا منع فيها من حرمه الحزم
 من دخل كان اسما وان من الاصحاب من يفرق بين هذا الفرق فضلا عن الحكم فيه باحد الفرقين
 والنوعين فيه ولا اشكال في الاقربين وجميع الاشكال الاول لقوة دليله مضافا الى ان المقصود
 جامه الصلح الا على غير جام يحرم من ذي طهر منه وهو غير حرم فلهذا ان يتصلق به في الفضل
 من نفسه فان كان فاشارة عن كل طهر وهو كما ترى صريح في الفرق بين الحزم والجم في الجام الا
 اذا قلنا في الحزم لا يجازي الشاة فيه في الاول والقيمة على الثاني نعم فلهذا عدم وجوب القيمة
 على الحزم الا ان بسبب سبيل كثير من الاخبار الواردة بلزوم الشاة عليها اذا قلنا في الحزم من
 غير ذلك القيمة وذكره الاصحاب ان ايجاب الشاة ليست حرمه الاحرام ولا ينافي وجوب القيمة
 ايتم ليست حرمه الحزم وهو جازي وبما قلناه في ذكرنا ههنا ومع ذلك احوط ويكفي استغناء من
 الاعيان في جعل الضمان المنزوي في غير الاحكام المذكورة بقوله وعلى الجملى الى اخره ومنها اجتماع

الزور

الامر من على الحزم في الحزم بان مقتضاها حان استيناف هذا الحكم ايتم الاهل والجم في جامه
 الحزم اجتمع على الامور وفي قبل القطاة حل في قطع من اللين وروى عن الشيخ كما في الصبح وغيره
 وكذا في قبل الدراج وفيها من الجملة وغيره في اختلافه في غير ذلك على ان الصبح يبره عيان
 وهو الحزم فيها لا الجزل لا ختمها بها بالاول ولا ما في روايت اخرى ان الحزم من مقتضى التعلق والقيمة
 لان المذكور ضامن وهو اعم من الذي على الاول فيقبل به او يحمل على الاستصحاب على ان الجملة قريب
 من صغير الحزم في فرجها كما اخبرناه ثم ولا يبره في تناقض الصغيرة والكبيرة الفناء ويتصلق بالجل
 بوجوب الحزم من هناك الا ان يلحق باثنياء شريفا بما اختلنا في مقتضات في اتفاق الاختلاف
 في زمان يثبت في الصغيرة زيادة على الكبيرة ما في من الصبر بعد الميثاق كما هو القول في هذا
 من دفعه على المتاح ثم على بطلانها فانه على ما فيها من خاصا بطريق اولي ثانيا فلهذا الاجماع
 على ان الصبح يبره حرمه وذلك في قبل الصلح على ان في مقتضى اير بوع على انظر في الحزم
 بل على عامة من تأخر الحزم وفيه الحزم خبر من انما جعل هذا كمن يحل من فعله الحزم في الحزم
 خلافا للجم على الجلبين فادرجوا فيها جملة من الضمان والاجماع والاول اظهر من الثاني والاول
 الشك في خاصته بغير الحزم والحق بها الرخصة والفتوح وبنوا ديس حرمه وغيره كما حكم
 ايجابها واستند غير واضح وربما نظروا الى التعلق في الضمان فانما اذا ثبت به ان مثل هذه
 التعلق حتى يلحق حرمه ثبت ذلك فيما اشبه ولا يخفى من وجوبه لما مال اليه من التاخير في
 اثباته في حقه بل افي بصره في الصغيرة مدعى من طعام وكذا في القبره يضم اتفاق
 علم الباء والمشددة من غير برون بينهما والصورة قبل هي مصغرة له في يتجلى بمرغ برونه
 لا اكثر للرجل كالصبي خلافا للصورة فيه فادرجا في كل ما فرغ من الشاة للصبي في حرم
 في طهره على عدم شاة به برونه وان كان في حقه في ادخل صغير من الضمان وفيه لا يبره فيه
 لغته وانما غاية الاطلاق الغرض من حكم التبادر الى الجملة بحيث ولو سلم فعامة العيون وما في
 خاص فلهذا على الاعيان واستند مقتضى الى اعضاده او اجنبه به على الاعيان ولا
 فادرجا القيمة في الحزم في برونه للرجل وصغره منه يمنع من العمل به سيما في مقابلته ما في
 من الخيل الغنم على الاكثر مع اعتبارها في تفسيره كقوة قبل الحرة الواحدة كذا في طعام

كافة الصبي وبقية وفاء الحج عن المنفعة والتعبد وجعل العلم والعمل بالاسم وفي النسخة على غير
 دونه خيرة جادة كما عن الفقيه وغيره والقصد في المذهب وان هذه هي الحقيقة الخامسة
 ودال الصديق والسرار وكفارات عمر والغيرية فيها وجعلها على التبريد من غيرهما من المذاهب
 وفاء الحج عن طهر وسيد القبر وكرة والمنتهى الا ان الاوجه هناك والحوط من الحج من الاوجه
 وفي رواية لم يكن مودها الاضحية ولا كل ولا كل العقل ببرجعه الاسكان والادب والصدق
 وجميعه في غير ذلك من مودها الاضحية لا غير من طهرا لا باس من كل ضعف
 المشي وان مال الى العمل بغيره ما في مودها بعض ما ترى المتأخر من وفاء الحج عن
 المصدق والاساس من لوجه الصدوقا جميعا كيف من طعام في العلة بلعها من جسد وفاء
 لمن في الجراة غير الا يلى نظم تحت هذا شيئا وذكره في الحكم في المذهب في مادة قوله
 ان بعضا كما علم المحقق كشاة والتبديا انما لا يلزم اولى والا حلة السلف الصبي
 عن المحرم يتبع العلة عن جسده فيلقها قال نظم مكانها طعاما واطلاق الطعام فيها
 معقولا بما في المعت الحسن العذر من لم يقصر بينه كما في احدها ولكن واحد كما في انما
 ولما هذه الاحياء واختار اخر مستفيض اية ما في غير تلكا في قولها مطلقا بعضها
 المستفيض انما لها في اكثرها فاحقة السنو صغيرا انما في هو الصبي منها لا في في كل
 او قبل كما حاصل في ذكرها في النكاح بين واجد منها حل هذه التحية كما ذكره بعض العامة
 قال فان لم يلقه في علم من العام ونقل ذلك في التبريد وكذا في مال في الحق الربانية و
 مستفيضه جبر طار من واد في واد في التبريد واجبا الى المير في مال في الربانية لا في
 ان في صلبها ما يمكن من قبل او اكثر ولم يفتل العقل كيف من طعام كما هو المير في الربانية
 الاول الامع عطا خاصة انتهى وهو حسن ومنه يظهر ضعف الحج فيها على الاول مع الاستصحاب
 اذ هو في النكاح في الفقود هنا لوجه حسن من غير قتها قبل في قبل انصا به كيف من طعام
 والقابل للصديق في الملقح والنج وشيها انما حلة في الف والشدرة في من غير
 المتأخر من الصبي من قبل عصا في قال عليه كيف من طعام خلا في الحج في لقي عن المير
 فيها بينه ووجه كيف من من ولا وجه لولا لوجه تبريد من المنة العقل الا في لينة الى العقل

المش

المشرب بالبرق من بعد دود النفس الصبي ولا عدم ذكر كثير من الاحكام من غيرنا سبق لم بالحج ولو كان
 الجراة كثير فقلها جلم فيلزم من خا ولا خلاف في جسد من الاساءة المفيدة كقارن عمن التكبير
 فيه من من وهو ما دوس قولها فيها هنا بما في المعت وعلم الجاهل عن في الصبي من من قولها
 قال كيف من طعام فان كان اكثر فليد من شاة وظاهره ان الواحدة لكثرة الزيادة في الواحدة
 ولكن خلاف ظاهر الا صواب بل مرجح جلم منهم كشما التبيد كشاة والمحقق كشاة فقال ان المرجح
 في الكثرة الى العز وتقبل للفتة فتكون النظر كثر ويجب لما دونه وكل واحدة مرة او كثر فيكون
 لا اصل واختلاف في نسخة الصبي في نسخة كتاب الحديث واخرى بما في في المنة في كثر في
 فيه من غير سهل الا ان ضعفه سهل ومع ذلك فيجب المواءمة للاصل في قولها لا صبا مع ان
 كتاب في الحديث نسخة قاله فيقول المتوفيق مع مائة المنة في عمل الجسد في فيها بقول الجراة بها
 كثر ولا يستلزم الا ان من شوت الدم فيما زاد في الواحدة بل فيها ما في اكثر وكيف كان في
 الاجل العقول الصبي في نسخة لا صليطية وانما فيها بقوله في اصحاب ثم ان هذا مع امكان
 ولزم يمكن التبريد من ان كان على الطريق بحيث لا يكون التبريد من الا يشتر كثر لا في مادة
 الا انما في الحقيقة ظاهره في الاكفارة في خلاف في للصباح المصلح واعلم ان قولنا بل هو هذه
 التبريد وكفارات ما هو على الخصوص والا في العم ثابت لاسع العز عنها فاعدا في منها ما في
 والاستغفار وفيها طعام غيرة ساء كذا في اصحاب نظير ما لم كما في انما في قوله واعلم ان ما
 فقد لم يدر في تقيته بل خلاف في المظالم الصبي من جلم من العيا من مستفيضه في ان بعضهم
 فقال لا خلاف في من العلم فيقول انما في الموجب لذلك للصبي في النظر شاة في البقرة في
 في الجراة في من واما في ذلك في العز في السويق في يقوم فويل من عا في واد كان في الحلق
 اذ هو في انما كان عطا انما كاضح من جماعة من الاصحاب في قول الشيخ ما في في البقرة والادوية
 والكر في شاة في غير ما في في المنة للصبي في كل طر على والصدق وتبرج حاتم من
 الاصحاب في لا في في بالخصوص ولا باس من من ويقتض من عموم الصبي السابق مع قوة احتمال
 اختصاصه فيكم السياق في غير انما في لا في في لم بهذه التبريد المذكورة في كلام في في فان
 ارادها في في في ضعف واسباب **الاصحاب** فلهذا ما في انما في في الا في واما ما في انما في في في

اليد عليه واما حسب الاطلاق في جعله من كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 منها على دخول اليد في التبعية فيكون من كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 بالقيمة او القاء على حسب ما هو في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 وقد لا يرد الاصل في حكمه وهو ان يكون له في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 لان كتابها من كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 فغيرها من القيمة منها زيادة في القيمة في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 الى القيمة والقيمة منها زيادة في القيمة في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 ان على القيمة والقيمة منها زيادة في القيمة في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 اخرى من قيمه واشترط فيها ما يكون من كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 اشياء منها على وجهه فذا في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 شاءه في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 فلا يها على كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 ما من من الادلة على استلزام الاصل في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 فان على الاصل عدم الدخول في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 طار على الاصل في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 او سلبه ان على كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 فذا او قلت في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 اكلوها فقال عليهم مكانه في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 لكن في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 كان فان الاصل في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 بالمثل اي كان في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 وايضا في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 مثل ذلك ومنها على وجهه في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل

براق

براق الحاشية للاصل بان من كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 عن القاء في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 القاء كما اريد منها في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 صيد في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 فطما على كتابها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 هنا بلطف القاء ولا على الموقوف لذكر القاء في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 مثل ذلك المحتمل لارادة القاء في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 بعد ايتمه كان القاء من القاء في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 يتم ويجعل في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 يكشف بعضه بعضا في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 بالاكل في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 يرد في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 عليهم مكانه في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 ليس فيه ذكر في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 السابقة واما الصحيح في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 باساق في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 فيكتبه في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 ان اصاب منه شيئا في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 لما قيل من اكله في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 به من الاضياء في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 واما استلزامه في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 والحيد في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل
 في الحل في كتبها من احوال المباشرة والتبعية في جعل

صع

التعريض كان حتى والحق برواية الطبري وانه كان مسلم لكن البناء منه القضاء اليه الا
 وهو حضوره في سائر ما على الحصف والجرادة وهو المأخوذ من خلاصهم فخره بما جاء في الفصل
 في دفعه غير ذوق الاصول ولوسلم فتم في النقل فيه لاجل ما في الصنيع بل في حقه انها
 موجبة عنه الجناية من حيث الاحرام وانما كان مخرج فيجعل المأخوذ من القيمة ما يمل وقد
 الجراء ما يحرم ولا ريب في شيوخ المذاهب في عا العزاء مثلا والجزا والمأخذ في التعريف لفظ الجزا
 ودوره عنه الوسيط والمذهب ذكر الدم في عا الاكثر اما مثال او مقصود في الجناية
 التي فيها الدم وهي الجناية من عا الحلاق لطريقا واما الجمل في التعريف المربور اوضح في قوله عا
 المأخوذ بالقيمة الجزا كما عا في قوله ووجه ما دفع الاشكال في الرواية في حقه وفيه
 ان الاقرب من مفادها عا عا الوسيط والمذهب بل من على المأخذ وانه ما انما
 عا الحلاق القيمة من عا عا لفظ الرواية على ما في شمس في القيمة فتمت عا على المأخذ
 لا ما ذكره الشيخ والجماعة في استعمال الرواية بحسب اعتبارها في العمل وانما عا على جملة
 وحيث كان الداعي الى العمل بالرواية في حقه الاصل هو اجماع او الشهادة بحسب مقتضاها
 عما يوردها وليس الا لفظ التعريض بل الارض في الحرم وصار من الحرم وقاطع من الزمان عا
 العبادة يعني ما ليس بها في نفس العمل بل الاذن في غير المصنوع المصير الى الحكم الاصل وهو
 شرب لبن طيبة في الحرم فليحرم وقية اللبن كما عا في رتبة والمذهب والجامع في دفعه وعاد في
 لكن من لفظ في الحرم كما عا عن الوسيط في حقه واصل وهو عا في الحرم في حقه عا
 طيبة في حقه وشرب لبنها في حقه عا في حقه من اللبن وهو عا الصنف في حقه في حقه
 والحرم عا واذ الشارب احكامه والقرار فغلبها الاشباع جمل او بعضها وتصفه ووجه
 قال الجليل في المتن في عا ما في حقه في حقه عا اصل بل عا اصله ان
 يجب الضعف جمل الاصل في حقه في حقه عا في حقه في حقه عا في حقه في حقه عا في حقه في حقه
 في حقه في حقه عا في حقه في حقه عا في حقه في حقه عا في حقه في حقه عا في حقه في حقه
 ما عا في حقه في حقه عا في حقه في حقه عا في حقه في حقه عا في حقه في حقه عا في حقه في حقه
 فكان عا عا في حقه في حقه عا في حقه في حقه عا في حقه في حقه عا في حقه في حقه عا في حقه في حقه

وهو محرم فقتلوا ناسيا اذ جاهلوا فليس عليه شيء ومن علمه شغلوا عليه ولم يمتد
 بهن الاكل والشرب الا ما زاد وجوب القيمة فلهن جزءا، صلب كان عليه قيمة لا شيء من عقله وكل
 لا بأس به للمساكين شيئا بعد على الاحتساب قبل ما احتل المبتدئ ووجوب القيمة على العمل في الحرم والملا
 على القيمة في الحرم **قالوا** ان السالك فاذا اخرج ومعه صلب ملوك لم يقتل الا اجماعا باحد السالك الملك
 والملك عليه غيره فانه يقطع جبر الاصحاب على الفاعل انما به بركة كلام جاعلة مؤثرين ومن عوقبوا جاعلة
 كاعطاء الكهني وضريح في الجاهل فنهان في الحرم والاصل في ذلك، الملك وما اذن حرم
 بعض القربات ولا يخرج من غير احتساب من ما قبله من انما لا يملك ابتداء، ولكن الاستدعاء والحق
 الاية بناء على ان صلب الميراث ليس صلبا ولا به وجوب عليه ان يبيع الا اجماعا كان في
 العترة والعترة اجماعا وحده من الصلابة في جرح من ملكه فان اذن الجرح ووجوب عليه
 فليخلفه ان يبعه على من يخل دمات لم، العترة ولو كان يبيع ملكه كان له بركة في المال في اجماع
 وفي البيع فخطي لا يخلل بمنع الاصل واداه شتر ثم العرض ولا يملك عليه سوى القياس ساق اذ لم يكن
 الضمور الا فيرة عليه اصل العرض والصلابة والقيمة الامرة باكل الصلابة المجمع الضمور في
 الضمور لتعليقه بان يملك من ماله فلا يملك الا على الضمور والقيمة ومنع التنازل في كل
 الصلابة انما يعلم وصح وجوب عليه واما ان الصلابة التي يستدعيه نقد ولا يستدعيه الملك
 من سائر القربات كالامطاع والديع والملك لا يخرجها فانها با تارة ثم فانما سعاد حرم
 الملك ولا استحقاقا، طامع في سعاد الا اذا قصته اليه الضمان وكان ذاك ومنه الا قصته ولا
 قال ليل احصيه من الحق وانما لا يمنع الا اجماع لعدم ظهوره في الكتاب فهو لا يقدح بعقله والقيمة
 المستدوعه ذلك فنهان وجوبه لادخال الجرح لا يعلل الا اجماع قبله عليه قصته اليه في
 ذلك حكمه من الملازمة ويطالب الا ان يمنع من قصته المادية الاجماع الغنى المتعدد اليه في القيمة
 وعلما كان في المسلم الواو له كما ان العقل باقيا الملك واداه وجب الاصل كما كان في الاساق في
 دفعا وجاهة من المتأخرين في غاية القوة فقطلوا عاقبة بهن القبول فيها اذ خذوا في
 عليه جانه فله انما تارة في الاول والمطاع بالبعوضة الثالثة **ولو اهل** في الاصل **يقتل**
 الاصل في ضمنه ولو شغلوا فنهان جاعلة ما وهب الله عليه ويوجب له ان يملك ما كان عليه الميراث قال لا

مضاعف ما بين القيمة كما هو مبين من سابقه وروايتها اخرى فظهر ان هذه القيمة كانت فيما ليس
 فدا شئ انية وانت حرم جاهلا بها واذ كنت تحرمها في حق او غيرك الا الصلح فان عليك انهاء
 يجعل كانه لا يعمل ولا ان الله ثم قد اوجب عليك ان اجبت وانت خلل في الحرم فذلك في حرمه
 واما اجبت وانت حرام في الحرم فذلك في حرمه وانت حرام في الحرم فذلك في حرمه
 هذا مضاعف الى مضاعف المودة في الدنيا من انما صيرت في ان الجمع على الحرم في الحرم الفداء والقيمة لا
 الفداء مضاعف فكلوه فيما رقت الفداء في هذه القيمة الى ما بين القيمة وان كان في الحرم فذلك
 جمعا الى من الجمع فحصرها بما عدا الجاهل من مضاعف الى عدم فاعلم ان هذا التخصيص في الايمان
 ما بين ما قبل ما ذكرناه فيهم الاكثرون وفي بل مضاعف الفداء ثم كما كان في الاستسكان والمغفرة
 في الحرم الرقيق فذلك في حرمه ما كان في القيمة الى الحرم والقيمة في الحرم فذلك في حرمه
 من هذه الاحوال كما ترى فحينئذ ما ذكرنا في رواية وهو ان الحرم ما قبل ما كان في الحرم فذلك في حرمه
 او جاعها الى ما ذكرنا كما ان الحرم جاعته من احكامها واما الحرم في الحرم فذلك في حرمه والقيمة
 والصلح قال في حرمه فانه اصار به الحرم في الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 كما كان في الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 اذا قبل صيرها في الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 في الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 الفداء وان كان من الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 شاة فان كان فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 قوله ثم هذا ما بين الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 والقيمة لا الفداء فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 كما هو في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 الاكثر في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 لا يطلق ما وقع في الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 بلية في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه

والنحو

والنحو ان يكون الجزء مضاعفا فيما دون المدة حتى يبلغ المدة فاذ بلغ المدة فذلك في حرمه
 مضاعف بالارسل عارض بمثل الصلح المضاعف بالاطلاق الصحيح وغيره ودعوى في حرمه فذلك في حرمه
 وهو من طه يمكن ان يجبر بها مضاعف سلا لولا ان مع انما يدعى في الحرم فذلك في حرمه
 اعتصمت بالقيمة التخصيم مع ذلك فاذ اخذناه احوالنا في المسئلة الثانية مضاعف الصلح
 على ان يعلم ان مضاعف الصلح في الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 من الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 بالحكم وخطا بان تصدقنا في خطا الى الصلح ويحكم او حرام في الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 النحل كما يصح وغيرها فظاهرها كما كانت في كل صرح جملتها في الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 الكفارة وعدم مضاعفها ولو في الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 في الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 وبان يعلم مع النسيان جزءا والارسل مضاعف في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 والثانية الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 غيره ليس الا ان الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 النسيان خطا والارسل مضاعف في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 وغيرها ويستعرف جملتها من الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 والثالثة في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 وغاية في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 ووايقنا ومن في الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 وهو من في الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 الصحيح لا يربط الى الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 ثم وانتم في الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه
 منها الصلح بالارسل الا ان الحرم فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه فذلك في حرمه

فما لم يعل عليه العامة الا انما ذورهم كاصح به جماعة موافقة لفظ الكفاية فانه جعل سجدة
 العود والانتقام بعد ان جعل جزاءا ابتداء من القدر بقية القاطبة والتفصيل فاطع للشك ولما
 تسكت به الرواية الأخيرة بل الروايات المنبوعة كلها تنفي الكفاية عن شعور العود فكل من عطف
 الاية مع ذلك معقولة بالاصل سليمة عن المعارض بالكيفية عما قيل من الاية وفيها ما عرفت
 ومن الاحتياج وليس بدليل شرعي على خلافه بالكفاية لاسيما لما عرفت من انما عرفت ولو عرفت
 وفيها من لا يختص بها حكم التمسك بالرواية الاولى وما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 والحق بطلان لا حجة فيها بالكيفية والرواية الثانية وهي انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 ما اصاب وفي آخر كلامه على علم كفاية وفيه بطلان من الاحتياج والصحيح انما عرفت من انما عرفت
 من العدم والخطا والجلد دائما فانما عرفت من العدم وغيره وهو خصوص المواجهة ففي الصحيح في العدم
 مصداق الصلح بجماله واحضا او عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 الصحيح بجماله وهو عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 طلبا مستقفا فذكر عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 ليس هو الاية في نفس يفضل المصلح الخاطي قال بانما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 غيره بشيء غير ذلك لوجوب ذكره وبما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 وانما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 كالصحيح بجماله كان لفظه ما في اولها مصداقية وقيل التخصيص بما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 في الخاص وفيه الرواية من وجوه عديدة مع ان لفظه ما في الرواية الاولى كما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 فيخلق من صفة المسئلة كذا فيقول كونهما موصولة فتخرج عن مقتضى بالنسبة اليه بجملة اذ
 الكلام فيها للسر في ايراد المصداقية حيث الفردية على الاجماع مستغنى عن العدم في الاقوال مع هذه
 الخيرة فلا يلحق هذه خصوص الملة الاولى والثانية وانما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 التكرار والمرة وليس في الرواية مما تقدم من الموصولة اشارة الى العدم من هذه الجهة بل هي با
 لعينة ايها بجملة فلا يمكن التمسك بما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 بالاولوية وجملة من الامور والاعتناء به كذا لفظ وغيره فلا وجه لم يعد مستغنى اصل الاحتياج ودلالة

وهو عرفت

ومعارضة ما باق من وجوه في هذا العقل الاول الذي وثق في التصديق في يوم القدر
 اليه من المذهب والجامع كما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 عرفت بل قد عرفت دعوى شريفة في العدم وغيره بل انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 العاقل العفا وتكرار الشرح وغيره واعلم ان في الكفاية الروايات التي لا تميز للتميز مع العفا
 هو في صلب الاحكام علم دون كون العمل والعدم هو العدم وفي الاحكام الواحدة دون مقتضى ذلك الكفاية
 في صلب العلم علم ولو عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 او العكس بالاختلاف كما قيل وفيه الاختلاف علم لعامة علم ولو عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 واحد لم يربط احدهما بالآخر او انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 الاخرى بل الاخرى التكرار فيه انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 فيروا في العفا في يوم كونه في الشرح والاختلاف العلم والعدم وفي ذلك انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 وفيه المقتضى فيروا في الاخر من العدم والعدم ولا يربط بينهما احكاما وبالأول عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 الصحيح وما في في المقتضى في المصداقية في العلم العلم انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 فوالا في كل خاصة في المصداقية انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 كما انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 الادوم لا عاينة العدم على انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 كان سبب التمسك بجملة ما علم ان ما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 علم لوضوح الاختلاف وغيره وانما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 العدم صلبا باصطفا ودلالة انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 وما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 عا في ذلك انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت
 للاصل من غير ما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت من انما عرفت

مستوفى من اجل غنائه وان كان غير مستوفى واظهر واسفاه فاذا استوفى جاحده على عنده
 في رجل اهدى اليه حمام اهلي ومن الحمام من غير الحرم فقال ان كان مستوفى خلت سبيله وان
 غيره لان احسن البرية اذا استوفى ريشته خلت سبيله ونحوها اخو الخيل ولا يستوفى منها
 حوازا يداع من مسلم ولو اوجاهه كان في احدها مع التقيد بالاماس بها ولذا اعز الفاضل العدل
 في هذه الفتوى ذكر جاحده ان لو اهدى مسلم قبل ذلك ضمن مع نفسه او اشتباه حائل لان ذلك بمنزلة
 الاطلاق وهل يطبق على الطاهر ما يشترك في كونه في حيز لا لعدم التقيد بقيل لان سلامة من
 الاضرار وهو مشكل فيما اذا كان ما يوسا عن عوده الى الصبي لما في حفظه ومنه من الحرم
 وان كان اوطىة تخيم حمام الحرم على الحلة الحلى كما عن الهناوية والتدبير في طائر من كذا
 والفتوى لذلك وغيره ان عدم كونه صيد وقلة السر من تردد من الحرم ما ورد في تحريره
 الحرم وحضره الصبي لا يباح حمام الحرم حيث كان اذا اهدى من حمام الحرم وفيه من الحرم
 من قبله سنا ودفعه عن الرجل هل يصح ان يصب حمام الحرم في الحلة فيجوز في حيز الحرم
 فياكله قال لا يصح لكل حمام الحرم على كل حال لان الاصل منع حمام الحرم اذا المسلم من الاوقات
 والمساكن ومنه ما كان في الحرم وما رخصه الصبي بالصبي من قبله من الحرم ومن دخله كان
 قال من دخل الحرم سجنه بركان انا من سجنه اهدى من ومن دخله من الوضوء والصلوات كان
 قال من دخل الحرم منه ان يهاج او يروى في حيز من الحرم كان من غير حواجز الاموال اذا
 خرج من الحرم وهو الحواجز لما تفرقة الامساك للفتن به اية ضعفه لان لا يصح ضمها
 على المنع واحتمال الكراهية بل هو حيزها وبها يجمع بين الصبي في حيزه او في حيزه
 فانما في الرخصة وهو اهلي من الحج بينهما على الميزان وتقتل منهن جميع الثاقل عليها
 الحمام لتضمنه الطير فانما يضر الحمام فيجوز غايته الصلح تخصيصه او يقتل بغيره ولو سئل في
 تعارض الجميع ولا يرد في الدين يخرج الحكم الاصل وهو الكراهة فاذا اشتهر الحواجز مع الطائر
 اما الاول فالحواجز فلا احتياط مع انظر اهل ما رتب النهي ولا يصح المقتضى من
 تنقذ منه ثم ارسل من حمام الحرم فقله صدقة بملكها تلك اليد التي سيرة التي تنقذ بها
 المسكين ان تنقذ اليد كما في النقص المقتضى به بين الاحكام على النقص بغير الضرر

ولا في الحرم من كذا والفتوى ان ان تحدد الرشد فلو كان بالفتوى في الحرم كذا والفتوى
 قال لا خلاف ان لا يملك في الاصل تنقذ به ريشته بخلاف ذلك لا ريش انما يملك ان يقتل في الحرم
 والا فلا ريش وحظها الحرة في ريشه تنقذ حمامة لا في ريشه وتنقذ حمامة لا في ريشه وتنقذ حمامة لا في ريشه
 من وعن مالك والفتوى جميع الخراف او اقتد الرشد في ريشه حدث بالفتوى في ريشه لا ريش
 مع الصدقة قال لا يملك علم وجوبه مسلم الارض باليد الجارية قال في الصدقة التي هي جارية
 الحمام والى تنقذ في ريشه ومن هذه الارض فلو كان حياضه وحظها كذا وعنه والى
 وجل العلم والجل تنقذ ريشه من طيور الحرم في الجامع تنقذ ريشه من طيور الحرم ولا يملك
 والارض باليد تنقذ في ريشه حياضه وما يملك من الصيد في الحرم ميتة يجرم اكله في الحرم
 اكله سواء دجيم الحرم او اكله في الحرم او اكله في الحرم او اكله في الحرم او اكله في الحرم
 والقصد ههنا في الفتوى ان ريشه تحريمه عليها مسلم بل في صريحه لا وفي غيره مما ذكره ميتة
 ولا يملك ما اكله صيد بل يحرم اكله في الحرم فيجوز اكله في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم
 والاصلة الاحكام المذكورة في الفتوى وغيرها من الفتوى وما رخصه الاحكام في الحرم
 الصبي في حمام في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم
 ثم دفع في الحرم فلا يملك لانه دفع جرحه دخله من ريشه لا كذا كان اكله من الحرم
 ميتة الا ان هذا يستلزم بالاجابة كما هو مضى الى صريح الخبر اذا دفع الحرم الصيد في الحرم
 والحرام وهو كالميتة الا ان هذا يستلزم بالاجابة كما هو مضى الى صريح الخبر اذا دفع الحرم الصيد
 لم ياكله الحلال والحرام وهو كالميتة اذا دفع الصبي الحرم فهو ميتة فلا يجرم اكله
 اخر اذا دفع الحرم الصيد في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم
 جوف الحرم فهو ميتة لا ياكله حلال ولا حرام قصده الله وضيقه بغيره بالجل وحل بجله
 صيد في الحرم ام لا في ريشه ودفعه لانه لم يملكه اكله في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم
 لا يشبهه ان يملك وهو لا يظهر من الفتوى في حيزه من ريشه حياضه الى العباس
 قال ابو العباس في شرحه انما الكتاب هو الحرم ولا اعرف فيه حياضه ولا ريشه في الحرم في الحرم
 ان لا يملك الى ان قال اما في ريشه الحواجز والارسل من الحرم كذا في الحرم كذا في الحرم كذا في الحرم

منه وجوبه لا وسال لا بناء الملك واما وجه اختيار اسم وهو علم الملك لان ثبوت الملك
يستلزم الشرف في وجوبه وسال عدم جواز الشرف فلا يظهر الملك فانه لا يدخل في ملك
وهو صنف للخلق الملك وعلم جواز الشرف كما في ام الولد والرحم وملك المحرمات مستحق
عن الملك في ثاني الحال وفي جواز علمه بان ملك هذه الاشياء لا يجزى عن الظاهر اما
وام الولد فتايد تما ظاهري لان الرحم ملوكه ويبيع بغيره من المصار وبيعكم مع البشارة
ظاهرة لم واما ام الولد فهي ملوكه يصرف فيها جميع انواع الشرف على البيع فتايد تما ظاهري
ايضا واما كايه ملك المحرمات مع خروجهم عن الملك في ثاني الحال فتايد الظاهر في
وهي انقاذ الرحم من الملكية واخراجهم من ذلك الوقت الى غير المحرمات واما ملك الصبي مع وجوب
الادخال فلا يفسد فيه شيء من الفوائد الدينية والادوية فوجبه لا يدخل في الملكية
وقد يجاب عن منع كايه ملك الصبي مع وجوب الادخال بان لا يجزى عن الظاهر بل هو علم
خاصة فيه ضرورة وهي تقدير موجه وذكر منها وجه اخر وهو ان ملكه لا يفسد ما في ملكه
الاشارة وما ذكره في تحقيق المسئلة فلا بد لولا ان يكون علمه لا مزية فلان التقينا
في شرح العبارة ومنه يظهر ان كلام بعض من سبب قولنا هذا الاول ان من ضعف بها ولم
قيل ان سبب ما في قوله ولم يملك الا غيره وقد جرح عنه واما انه يجزى لاسلم ما يكون مع
الصبي فلا خلاف فيه وضاع في عا الظاهر الصريح به في بعض ادبيات بل في بعضها الاجماع في
قولهم بما الى انفسها لا يجوز لان سال المتروك منه علم الملك بالصبي الحاضر دون الغائبة
وهو كذا في صريح جماعة وان اوج عبارة الماضي في بيعه فلا يرد عدم القول بان ملك الملك
الحاضر مع الغائبة عنه ولكن عبادة في قبول الانطباع كما هنا كما صرح به في ذلك وارتضاء منه
سبب من لا لفظا وهو كذا الثاني في بيان ما في الخطوات التي تقترب عليها الكفاية
وهي سبعة الاول الاستماع باللسان وما يلحق به فاعلم ان من جامع اهل قبل ادراك
احد الموقفين من عرفته وسنخر قبله او دراعا على الجماع والثاني اللامع بالماضي
انهم جميع وان لم يميز بين ما في كل من كان حجة الله اشهد او نفلا وحيا في جميع
ذلك الاجماع الصالح عليه في الجملة كما في كلام جماعة والصحيح به مع ذلك مستقيمة ولكن

في امور

في امور منها ما في العبادة من تعظيم الحكم للمعاق قبل المشقة بعد الاتفاق على شرفه افضل عرفه
فاللكن على العموم ومنه السيرة في الرتبة والانتصار والفضيلة والافتاح في الجملة على علم
والعمل على اجماع علماء كاشغ فيما كان هو الاظهر لا يستفاد من نقل الاجماع عليه مضافا
الصحيح المستقيمة وغيره والاولى عليه عوما وحضوا في الصحيح اذا وقع الرجل بالمرأة دون
مزدلفه او قبله في با في زوجه فغيره الحج من قابل وقصر عن رجل يحرم رفع على اهل فقال ان
جاها فليس عليه شيء من ان ملك جاها فانه علمه ليس بزوج بل في زوجه فغيره ما في انفسها
ويجوز الى الملكة اذا احبا ما فيه ما اصلا وعليها الحج من قابل فلا في المصداق الذي
الحج في نفسه بحدوث الوفاق لمحدثا في الحج عرفته وهو صغير سنه ولا له ومعا في ما
جود منه مجبها فيجعل على امرها او كونه اعظم الا ذلك في ذلك اخره من ومنه جهة
فقد تم تحرير من سبب جعل امره كذا في ادراكه ويجوز ان يكون في تمام القول كما اذا وقع الام باسمه على سجده
الاشارة فقد تمت بوجبه وبكس الرجل في التقية كما ذكره من قول العامة في وقت الحج فانه عرفته
لو وقع في زوجه ومنها ما فيها من تعظيم للمعاق قبله كذا في علمه لا في اطلاق جماعة وضاع في
الشيخ في ذكره وان جعل بعضهم هناك لفظا قال في وجوب الوطء للذكر البتة ومنه الاعادة بعبادة الحكم
صريحه في الوفاق للعبادة فانه الذي في البتة خاصة انه هو الوفاق فيما دون الفرج يعني انفراد الذكر
لا الفضل خاصة كما صرح به في صلبه بانه الحكمة نعم كل الخلق في الزوجة في بعض الاحياء
لم يملك المرأة وبعث بعض العرفاء بالفتنة العظيمة به في الاحياء دون ذلك في الفم الموقوت
عن رجل وقع على اهل فيها دون الفرج قال عليه السلام في ليس عليه الحج من قابل فاجيب عنه لما نقول
بوجبه في ذلك في سبب قوله لان ما ذكره من التفرج وهو يتحقق فيه وهو من ذلك انما انما
من الفرج حيث يطلق هو الفضل خاصة لا الذي في ذلك فانه يتبادر لظلاله فيقطع بسبب شرفه
الذي في غاية الاحمال فيه وهو لا يخص العورات الشاملة للذين لم يملكوا في ابتداء زواجهم
يكون بسبب غير المتبادر مع ما في ما يمكن التخصيص من جود تخصيص العورات بالخاص من دون
شهوة ودون المتبادر ان خصصه بما اذا لم تكن العورات معصية بالفتنة في سبب تخصيص
في هذا المقام بانه بناء على ما ذكره في التخصيص الذي لا يشترط في سبب هذه الفتنة التي لا يحد فيها

فما نحن بعنده من قوله ان العبد ما عليه الاكثر منها اشياء واليه يقول وهل الخيرة الثانية عقوبة
 ثم والاول فريضة والى الثاني نرجع في غير جملة جامعة وقبل الاولى فاسفة والثانية فريضة والقابل
 من ذلك ما كان فيهما الفاضل في كثير من كتبهم وروايتهم من ان الاول هو المسمى بالاول
 والاول اشياء والى الصحيح قلت في الحديث انما قال الاول الى احدا فيها ما احدا والآخرى عليها
 وايد باستحقاق العبد وبان العبد يكون انما لا يشترط فيه من الاستطاعة ما اشترط في الاداء
 بضعف الاول بالاضطرار والاضطرار لم يندبه الواو الا ما لم يندبه ذلك من خارج بالحق فيكون في ان الرضا في
 الحق ومعونه مشهور ومن الاستطاعة استدلال على الحق والفاصلة في جملة من كتبهم هذا مؤثر فيكون
 الاجماع عليه كما صرح به الفاضل المعتمد في شرح الكتاب فقال في دليل القول في اختلاف الاول والى ما سدد
 وكل ما كان في الاول اجزى ولا يبرئ الزم والمفهوم ان اجابته ان ولا يبرئ بعد ذلك عن بعض
 القضاء الجواب عن بعض اجابته انما يمنع من ان لا يبرئ من حيث صوابه وان اشترط في
 الاجماع ان ثبت جمل على قضاءه ففضل لا يشاد احكامه وجملة الكفاية والحق من قبل عقوبة الاول
 عقوبة ليس الا في خاص كسفر في قول الامام ثم فلا يقدح فيه خروج بعض افعاله وهذا الاول
 من كلامه ذلك القابل مع خطا لم يكتف به من شيع في الجواب في ذلك بوجوه من الصحيح بالفساد
 حل القضاء فيه وفي كلام الاصحاب كما ذكره من الشبهة في الفضل ووجه بلان الاصل كما ان
 الحق من وجه مفقود في الاول لا يستحق وما بعده ويجوز ان يرجع عنها بهذا الصحيح في حق الممتنع
 لا يعارض لما عرفت من العطف والاضاف والمستطاعة في الرواية عن الاعتبار في القول الثاني هو المختار
 فيها ما عليه من جرح الشيخ عن القول الاول البرية في ذلك لا ينافي ان المسئلة بعد الاجماع عن عقوبة
 في الاحكام فيها كما يتك على حال ونظم القابلة في البرية فيقول في الاول في الاحكام مثله وكذا ما في الاول
 في الخيرة الثانية افضل من الاول وجب على بالاضافة في الثانية خيرة الاسلام وفي الاجرة الخيرة من
 وفي الثانية في اولها في الاول يرجع على الاجرة في الخيرة الثانية في ذلك في معناه الكفاية في
 انما فلا في عليهما بالكلية وفي الفصل المصود اذا تخلل وجب احضا فان قلنا بالاول كيف
 الواحد لوجوب قضاء خيرة الاسلام بالتملا منها وبقا خيرة العقوبة في مستور ويقدم خيرة الاسلام
 القضاء وان قلنا بالثانية كقولنا القضاء الواحد لسقوط خيرة العقوبة في التملك فيها في غير ذلك واعلم

الاول

ان الاطلاق في الشريعة يقتضي علم الفرق في المرأة التي وطئها من الزمان والمستحق بها في الخلق الاول
 والاجنبية ووطئ اسلام واليهية اشكال من صدق المرأة بل لا يلزم الاداء من فيها على الاية والاولى من
 الحكم في الحقيقة ومن تبادر من علم الاية من الاطلاق واستلام الاول من تبادر منها على الحقيقة انما
 تنسقط عنها الكفاية كما في كفارة الفصل ولا يرد له الا في الجملة ولا سيما الاية احوط ان لم يكن
 متعينا لضعف دليل المنع بان النص ما هو عام يشترط الى المتبادر ووجهه وخيرة الاول من عدم
 استلزامها على البحث فيخرج اليه عن ان بعض المواضع في دليل مقتضى المقام واختار في هذا المقام
 عن التام ولو الحكم والاحكام فلا يشترط عليها بل لا خلاف في حقها بل في الاجماع ومن في الاعتناء
 الاجماع عليه في التمسك وعن الكثرة فلا يشترط عليه بل لا خلاف في اشكال الاية على الكثرة للزوج ادائها
 الكفاية عن ادائها في اشكال ولا جرد لعدم انقضائها فيها خالف الاصل في مورد الدعوى في القضاء
 ما اشار اليه فيعلم ولو اكرمها الى احوالها وحلها وهي محرمة من غيرها الكفاية وهو الاول من خاصه في
 الحج من قبل عدم خساد جرحها بالاكراه ولذا لا يكون في طاعة القابل لغيرها فلو علم انهما جميع
 من التام الحج والبدنة والحج من قبل جرحها كفاية وعليها من التام في القضاء اذا وصلها
 التمسك في يقتضيا التماسك ومعناه ان لا يجزى بانضمام الامع فان لم يمتنع عن طاعة الاية فلا
 عبرة باستمر ودد جرحه وغير المحرم اذ لم ينصا عنه بهم ولا خلاف في حق من ذلك اجده وعن الجرح في الحج الكفاية
 وانقضت في الاجرة وفي الثانية في ان وهو الخيرة من انما في الصحيح المستقيمة وغيرها من العترة في حق
 الصحيح والكفاية للمرأة في معتبر على الجملة فليعلم ما عليها من اسكرها فليعلم بغيرها من العترة في حق
 قابل ومحنة في فعل البدنة عنها الخيرة الخيرة بالاعمال في حق واعلم قال في عطفها قال اسكرها اذ لم يكرها
 قلنا فتنى جرحا فقال اسكرها فليعلم بغيرها وان لم يكرها فليعلم بغيرها من العترة في حق
 من المكان الا ان كان فيه ما كان في حقها من غيرها الى حكمه وعليها الحج من قبل بل لا بد من ذلك فاذ انتبه
 الى كثره فليعلم انما كانت فقال في حقها وان كان في حقها انتبه الى مكان القضاء بينهما ما كان في حقها
 في محله فاذ احل حقها فتنس عنها ان كان في حقها في ذلك وعنهما في ذلك الرضا في كل من المرأة
 بدنة اذ اجابا معها الرجل فان اكرمها فزيم بدنتها ولم يلزم المرأة شيء وقرأنا الحكم بالاعتناء في حقها
 كالجرح المقتضى والصالح من زيادة عليها مستقيمة والحل فيها كالحق في مثل صورتي الا ان كان في حقها

وربما يوجد بعض الاشياء بتقديره بالخطا وبعده فلا بد من ان يتم في الحس عن احواله فيكون هو الذي يخرج
 قالوا عليهم اوعا ليس قلت ان جميع الوجوه جميعا قلنا ان كانا خارجين استخراهما ونسبنا
 وليس عليهما شيء وان كانا عليهما فحق بينهما من الماهية انما اختلفت في غير عليهما بغير عليهما على الخ
 من قابل قالوا بل كانا في حق بينهما من الماهية انما اختلفت في غير عليهما بغير عليهما على الخ
 فير ما اصبايا وهو يعتبر به بدل علم الاخرين بينهما اذا لم يكن لهما ما ليس شيئا كانا باهليهما كما
 في صدر الرواية او احدها عالما والاخر باهليهما فيكون لهما كل من مطلق السند فلا يقدر به
 الخلا في الاخرين والماضي ان كان في الفاعل انما يوصف بالاطلاق انما هو صورة المظاهر وقد
 الاكراه فليحل عليها ونحوه يمكن الجواب عن الخلاف في العبارة عما ذكر في الحكم بالتفريق
 بعد حكم صورة المظاهر ودونها كونه فلاح عن وجه الاداء الاحتمال يقتضيه التفريق مع ما سأل
 وضوح صحة دعوى الغيبة في ذلك ثم ان هذا الموضوع في العبارة وجوب التفريق كما عليه الاكراه
 كما قيل في الاجماع على الوجوب كما يقع في صريح الرضوي ودعا كما عن النهاية ووط والبرهان
 التعبير بمتبع وليس صريحا في التفريق فلا ظاهرا الا في ذلك لا يستعمل فيها اي في الوجوب
 كثيرا وفيما يقع الروايات على خلاف الاصول بالتفريق فان قلنا الامر للوجوب كان واجبا والا فلا
 اقول وحديثنا على ان يكون للوجوب في غير الوجوب في هذا الاصل والاصل في وجوب التفريق
 به عن غير ان هذا ان سلكنا في القضاء ما سلكناه من الطريق في الاداء والا فلا خلاف ان كان مستقفا
 من نية وكوة فيما بينك قبل ونقض عليه الصدوق والشيخ وسوا المتأخرين وهو قريب من مقتضى
 والرواية الاثنية في رتبها وادارة التفتيش بانها اذا بلغنا موضع الجلاء تذكر ان فيها دعائها الى
 ذلك في طريق خروجها علم ان هذا العبارة انما هي وجوب التفريق بالقضاء وان غابته قضاء
 المتناهي خاصة والاصح وثا في جميع وجوههم ابن زهرة مذهبنا على الاجماع جزمهم في الاداء لذلك
 ولا خلاف في علم من الصحاح المستفيضين في غير ما يفسر في الاداء وصريح بعضها في غير ما يفسر
 في القضاء حق الصحيح في غير ما يفسر في القضاء المتناهي من وجه الى المكان الذي اصبايا في غير ما
 اصبايا وعلم الخ من قابل ومن الاخبار المتقدمة المتقدمة بالتفريق فيها واختلفت هذه الاخبار
 وفيها في غاية التفريق في الصحيحين حتى يبلغ اليه علم احدها في الاداء والاخر في القضاء

وفي اخر من جهة يقضي المتناهي ويورد الى موضع الخطية فيورد الى الاطلاق او الاداء ونحوها
 المتقدمة في القطع في القضاء وفي بعض الاخبار المتقدمة في سلبنا حكمه في موضع الخطية وفي
 طريق بينهما في سلبنا لئلا يردنا الى المكان الذي اصبايا في غير ما اصبايا قلنا وانما اختلفت
 غير ذلك الطريق الى ارض اخرى يجمعان في لئلا وفي الوقت المروي عن مؤدرا برنقل يفرق بينهما
 في يقضي المتناهي من وجه يعود الى المكان الذي اصبايا في غير ما اصبايا قلنا وانما اختلفت
 الطريق في لئلا يجمعان اذا قضى المتناهي من وجه يعود الى المكان الذي اصبايا في غير ما اصبايا قلنا
 هذه انما باتت في تفاوت مراتب الفضل والاستيعاب في علاها الرجوع الى موضع الخطية في القضاء
 المتناهي فليعلم ثم قضاه المتناهي ثم يلوح اليه علم كانه الصحيح وهو كما نرى من الاطلاق في
 اليه كما وقع السمع به في بعض الاخبار المتقدمة ولكن الاحتياط يقتضيه المصير الى المعتد الا على
 والوسط سيما في الخبر الاول وكثرة اخبارها ومظهرها ولذا قيل وقادرا لا سكا في حشره
 بالافتراق في الاداء الى بلوغها على الخطية وان اختلفا قبل وقضاء القضاء في بلوغ اليه كملوك
 ابن زهرة وان لم ينص على الاطلاق اقول في الغيبة على الاجماع ولو كان ذلك في الجملة عامدا
 عالما منها وما احدها بعد الوضوح بالمتن لم يفسد الحجج على بلوغ الحج من قابل ولكن جزمه
 بغيره بل لا خلاف بل على الجميع الاجماع في الغيبة والمنتهى وغيرها للاصل ومقتضى الصحيح المتقدم
 في صناديد الحج والجماع قبل الوضوح في المشقة الاول صناديد الى الوسائل والرواية فيها ومقتضى
 المعتبة في لزوم اليقظة في الصحيح من رسل وقع على امرانه قبل ان يطوف طواف النساء في ال
 علم جزمه ورواه اخر قبل ان يرد البنت قال يبريق وما في الخبرين من رسل وقع اهل بيعة الخبر
 قبل ان يرد قال ان كان وقع عليها بشبهة فظهر بغيره وان كان غير ذلك فتبرأ او شاة الى
 غير ذلك من الاجاب والاشهر ولو استحق اي ظلم الخ بالعبث بغيره او بلا غير زوجة او غير ذلك
 الفرق بغيره ومن الاستماع بغير الجلاء ما ياتي في فرد الاستماع عند قصد النساء بغيره وبقوله جاز
 وسنم لما في هذا وانما ضربة عدو غيرهما يكون بغيره لزمته بغيره حسب وثا في الحج وجماعه
 للاصل المؤيد باله الصحيحين من عدم القضاء في الجماع فيها دون الفرج معك ولو اتى و
 على الاجماع في الغيبة بل بغيرها ايتم بل جعل هذا في الاسلام وليست مستقلة على هذا العقل

وانت احكام

ان احسنه فقال ان الجماع في غير الفرج اشبه من الاستنا وتعلق احكام الزنا به وهو كذا
 ولكن في رواية موصوفة بها هي في طه والنهاية وجاعته كالفقه وادب حمزة بل ان كان في التفتيح
 في حمزة حيث يتركه واين قال ان يتركه مثل ما في من اتى اهل وهو محرم بل في حمزة من قال بل
 اليها فانما المحققين واليهذين قالوا لعدم معارضتها ومخالفها لغيرها المتعارضة التفتيح فقال
 بعد كلامه في سندها لكن قال لا سكا في هذه حديث الخليل من سمع من عبد الملك عن القم
 ممدوح مدحه القم من ملقب بكثرة من كبر الكاف فاجبه معتد به في هذه مع ان القابل بها
 ومعمل بها الخطا انه وهو حسن فيجب الترجيح به عن الاصل وما بعده المتفق بين سماعنا
 بها بما في لقمة من الاستنا افع منه انما ان اهل يكون اولي بالتخليط ومن يصح عن الرجل
 بعث باهله وهو محرم حتى من غير جماع او بفعله ذلك في غير مكان ما اذا عليها قال بل في
 الكثرة مثل ما في الفقه جامع وكان في الاستدلال بها ولا سيما ان في نقل هذا والاشارة
 ان الموفى ان في الاصل في الباب لا دلالة له على حكم الاستنا على الاطلاق بل على الفصل
 المذكور في الجماع للاستنا نادرة والمختلفة عن اخرى ولذا انقضت مودها الشيخ الذي هو
 في القول بها خبر يثبتها وهو الذي ولا مرجح للتعدية هنا حتى وادب سمع المتقدم فان
 منها كانت من عدم الاستنا هكذا اذا انزل الماء اما بعث بموتها وبركه او بارادها في
 مثل الذي جامع قال في عقد النكاح وليس هذا القول صحيحا منه بالاشارة لاحتمال المساواة
 في البدنة فان النظر لا يقتضي الاضا واقول ولعل لهذا المبتدئين احد سوى التفتيح لا استدلال
 بهذه الرواية في المسئلة مع ذلك فيغير بتقديرها بما اذا وقع ذلك قبل احوال الوفاة مع
 على الوصفين لا مع الاتفاق ولو جامع المولى منة المعجزة ما ذكره حال كونهم محلا عالميا بانه
 ينبغي له ذلك مما اخذت الزمة بدنة او بقرة او شاة فغير فيها ان كان قادرا عليها اجمع
 ولو كان مسلرا ولم يقدر الا على الشاة فاشاة او صيام ففعل به الاصح كما في كلام جماعة
 وقصر بعد فعله نحو عصاة بزيادة نكاح ايام بعد الصيام هكذا وردت في الرواية وان
 الاصحاب فكلهم كافي الاجماع مع انه لم يتصل له لغيره الا على الاستدلال والماتق
 وابن عمر وسبا في الخلاف فيه من فقه الخلفاء حتى لم يقدروا الحق من المشايخ في كتبها

منها حتى

من المتأخرين لما من الرواية وهي موصوفة بل في صحيحه وفيها من وجعل على وقع امر لم يغيره قال
 موصلا ومعمل قلنا جيب فيها قال امرها بالاجرام اولها امرها وحيث من قبل نفسها اختلف
 فيها فقال ان كان موصلا وكان عالما ان لا يتفرق له وكان هو الذي امرها بالاجرام فغير بدنة
 فان شاء بقره وان شاء شاة وان لم يكن امرها بالاجرام فلا شيء عليه مولا كان او صبرا
 وان كان امرها وهو معسر فغير دم شاة او صيام ورويت في الحاشية زيادة او صفة وهي
 مع اعتبار سندها وجيبها مشهورة بين الاصحاب فلا بأس بالعمل بها خلافا للنهاية في فغير
 بدنة فان لم يقدر شاة او صيام فغير ايام وقرب منه من طه والسر من قبلها كما هما محلا الخبر
 على الاكراه لا اصل مع صفة ومعاذته بالصبر عن رجل امرها بغيره فغير من الوقت فافقت
 ولم يكن هو اجم فغيرها بعدما اخرجت قال بل امرها فقتل من محرم ولا شيء عليه وحمل في كذا
 الاخبار على انها لم تكن ليت واماعدوا النكاح الا ايام في الصيام فكانت تكونها الفروقة بل
 انه في الحكم بضعف الخبر ما من امره على تقديره بغيره الا صاحب بغيره الصحيح بالظاهر شاة فم
 انه الخبر بالظاهر شامل لما لو اكلها او طامه ومنه كذا في العلامة ومن تبعه ان مع المطاوعة
 جيب عليها الكفاية ا بيم بدنة وصامت عوصها ثمانية عشر يوما مع عليها بالتحريم والاشارة
 عليها ولو طامه غير قبل المشرك جيبها ا بيم ففعلهم ذلك الى عموم الاخبار والادلة المتقدمة
 للمسائل السابقة في جماع المحرم مع الحيض لما تقدم من عدم اهلها في الحواطة فلا وجه لتأمل جبا
 من المتأخرين فيما ذكره مع اعترافهم بعموم تلك الاخبار والامانة ولا ينافيها لرواية فان
 بالنسبة الى قول خاصه واما بالنسبة الى حكم الامانة لرواية فانه لا يفرق فيها بين ما تكلمه ولم
 يقبله الفتوى في الرواية الجماع بوقت ففعل سائر اوقات حراما التي يحرم الجماع بالنسبة
 اليها ففعل الحكم كالسابق فلو كان قبل الوقوف بالمشرك ففعل جيبها مع المطاوعة في الحكم
 واجتنب بالخير بالذمة على الوفاة بغير ثمانية بلغوا في ثمانية عليها وفي الحاشية الكلام المحرم بالذمة
 بلوجها من دفع وجهها مراد ولو جامع المحرم عما فعلها لما جعل للمشرك قبل طواف الزبارة
 لزم بدنة لما في من شاة منها من جامع بعد المشرك واما ذكرها هذا بالحق في قول
 في المشركين على حكم الاصل في المشرك او لم يقول فان جيبها بقره او شاة فغيرها

وخرج وبعدها ومن ثمة كما ذكرنا في مدونة الهامة وقد والى من ذلك في المتن
والله اعلم بالصواب فان الحق معكم وانتم الكافرون
في التفسير على ما تقدم في المتن من ان قوله تعالى في قوله تعالى
يُنْفِئُ الْبِقَرَةَ وَيُغْنِي عَنْهَا كَثُورَ الْعِشَاءِ وَلَوْ سَمِعْتُمْ فَيُغْنِي الْبِقَرَةَ
الحدود الى الاخرين من غير ان يكون له في قوله تعالى في قوله تعالى
فَقَفَى الْاَصُولُ فِي الْبَيْعِ مِنْهُ وَبِهِ الْاَوَّلُ الْمُسْتَفْتَى بِهَا وَمَا اسْتَدْلُّوا عَلَيْهِ
المقدم بعونها ثم المقتضى لقوله ان وقع عليها بشيء الى اخره فان وقع حاله في الصداقة
وجمعه عن ابيها وبعها استدلال ذلك بالجزء من جعل اقل اهلها على طواف النساء قال عليه
ثم جاءه اخرا في علمها فقال عليه بقره ثم جاء اخرا فقال عليه بقره فقلت بعد ما قام
اصحابنا فقلت كيف قلت عليه بقره فقال انت موسى عليك بقره وبعها الوسيط بقره وبعها
وهو بقره الا انما من صفه السن الجارية وعدم انطباقها القول بالقره من الشاة في القره
نورده من طواف الزبارة وعلى طواف النساء وهو غير ضروري في المسألة اعني من على طواف النساء
والحاجز احدها بالآخر من غير وجوب قياس قاسدة الشرع ومع ذلك لزم انشاء ما لا يفتقر
نتيج الاسم للصفة وهو ما من غير وجه البقرة والمقرة فان التفتير كما يحسنها مع فقره فطعا
والاخذ الاستدلال بعدم ظهور الخلاف وهو محتمل على المحتار في الكلام في تعيينه من بينه وبين
ومقتضى الاصول الاول مع ان القائل لم يكن والعمل به احوط ولا يفرق وجوب الكفارة من غير
شئ من الاشياء او طواف اكل من الضيف او كمن التعميم الاخبار والفتاوى لصحة ان في طواف النساء
واهم لم يرد فان لم ينفى لم يطفء فحصى الخبر فان كان طواف بالبيت طواف الفريضة فطواف بالبيت اشرف
فقره بقره فخرج ففتنه حاجته ففتنه اهل اشد حجة وعليه بدنه ويقتل ثم يخرج فطوافه اسبوعا
وكان انما لم ينفى ففتنه اذ لا قبل بمساو ذلك او الجمع بين الطواف من غير الكفارة بالكل
عن النبي اوردوا الى الله بطلان من طواف النساء حصة اشواط ثم واقع ولو علموا لم يفرق
الكفارة وان لم يفرق على الاظهر الا انهم لم يفرقوا بين الامور الحية وهما نادر ومشتبه مع ذلك
غير واضح علما اعداه من الاجماع عاز ومها من واقع قبل طواف النساء وما الى غير بعض تناقض

المناجزة

المناجزة للاختيار المستفتى المقتضى للصحة وفي ذلك حجة بما تقدم من الاجماع وشي من القول في
القول في المختار من الفتاوى المستفتى عليه هو الواقع قبل مجازة الضعة كذا الاخبار مع ضعف
بل المتبادر من الاطلاق انما هو الواقع قبل اشراف لا بعده وانما استدلوا بحكم الاجماع الظاهر
من حجة من اعتبارها في نفي الكفارة بطلان التمسك بالاشواط وحصول الحد كالصحيح بل قبل صحيح من
كان عليه طواف النساء فطواف من خمسة اشواط ثم قره بقره ففتنه ففتنه ففتنه ففتنه ففتنه
ثم غلب جاد منه قال فيقتل ثم يخرج فطواف بالبيت طوافه تمام ما كان يقضي عليه من طوافه
ليستفهم ولا يعود وان كان طواف النساء فطواف من ثلثة اشواط ثم يخرج ففتنه ففتنه ففتنه
حجة وعليه بدنه ويقتل ثم يخرج فطواف بالبيت طوافه تمام ما كان يقضي عليه من طوافه
بل الضعفة الثانية والاولى من الاول بعدم نفي الكفارة ما عاينها السكوت عنها وهو ما من
نفيها ليس بمعلم الكفارة الحرة ولا سيما من رواه الجعفي في صحيحه ما منع عنه من حجة
نقله بالضعف من مجموع الفتاوى القطعية بها ونفي الخلاف من عدم الكفارة هنا في كلام جماعة
والاولى من حجة كونه السكوت عنها في تمام الحجة دليل على نفيها ففتنه ففتنه ففتنه ففتنه ففتنه
الحاجز سماع الضم القريظة الير وهو ما يجامع بالبدنية في الواقع انما طوافه ثلثة اشواط الاول
فكره كما في الصدق من السكوت لانه الاول وضع قرينه على النفي ولذا لم يفتن احد من اصحابه بضعف
الاولى ثم ناسوا في السنن وقدموا الجواب عن رتبة مساهلة الى الاخبار مع فقره الاصل بناء على
ما من منع العموم على لزوم البدنية بالواقع قبل طواف النساء فيجوز عمل المتابع فانه لا
في ضعفه قبل الجماع مع انه لم يصرح بكونه في البدنية في المسألة وانما صرح بكونه قبل التمسك بالاشواط
في مقامه فخرج لكن بدليل مع المسألة ثم استفاد من ذلك التمسك بعدم لزوم الكفارة بالواقع
بعيد انكشاف الاشواط من غير ما لم يبلغ الضعة بالاجماع وفي رواية من جازت عنهم معقول
ولا يباينهم معقول التمسك في الصدق كونه كلام الواجب والاقتضاه الجواز على بيان حكم السكوت
عن لا يقتضي نفي الحكم على اعداء ولذا قبل كونه في النساء الاولى سفره الكفارة في العبارة
تسامح مجازة الضعف والقابل للخرج وجماعة وهي غلبة الغلبة لمعقبات مضافا الى انما
بالجبهة وجعل طواف النساء قال اذا زاد في الضعة فخرج ناسيا وضعف الخبر على فقره

الاشارة الى المعنى قبل ينزل ذلك على الترتيب فيجب ان يكون على الفاء وعلينا ان نعرف انما
 قاله عن غيرها فاشارة على قطب الفاء على كذا التفسير في الروايات على ان الاول والآخر
 تنبها على ما ذكره البناء على الغالب من ان شارة المقسط ان يعجز عن البينة والعقود
 البقرة ولا يجزى عن نظر فاذن لاخذ بالاجزاء الظاهر ان ذلك يكون الكفاية للنظر لا الامانة
 لما فيه من تخليها بذلك كونه الحسنة مع ذلك صريح في عدم الكفاية مع عدم الامانة، وبما
 ايقن في التخلي في الموثق والاطلاق في الموثق فيبقى عدم البينة الحكم بغير ما لو قصد بالنظر
 ان لا كان النظر بشبهة ام جزمها فلا يثبتنا التفسير الثاني في عدمها بما اذا لم يقصد من الامانة
 ولا كان من عادته ذلك ايقن قال ولا تكلفه من غير نظر بوجهه في العمل بالاطلاق في الموثق
 هذا اولى ولم يذكر المأثرة الا ان حكم الموثق من الشارة والاطلاق في الصيام الثلثة ايام كما
 اصلها على القول به عندنا عن الفقيه الذي هو ابن زهرية والظاهر ان ما لم يدرسه في ذلك
 الا انه نظر لها بشبهة فيجب عليه ان يقطع بها الاصابا كما في كلام جماعة مؤيديه في العمل
 لا حكمه عند النسخ مع انما كان عن الفقيه والرواية انهما اطلاقا في الكفاية عن نظر الى العمل والاطلاق
 نظر الى الاطلاق الصحيح وهو من نظر الى ما لم يشبهه قال ليس عليه من العمل ان ذكره في
 البينة شارة ولم اعرف مستحقه في العمل والرواية في عدمه فلو كان الاجماع في العمل المستحق
 بالبنية فيصير العمل من نظر الى ما لم يشبهه فامتنع عليه من قطع في عدمه فلو كان الاجماع في العمل المستحق
 ان في ذلك ما يوافق الحق فانه في قوله في العمل نظر الى ما لم يشبهه بشبهة حتى ينزل
 قال عليه بنية في قوله بشبهة ان خص به الا انزال لم يشبهه الصلابة للذي يشابهها فليجوز في
 النظر انما يكون الجمع بينهما اما على الاصل الاستصحابا بغيره في العمل بالبنية في قوله
 الوجه انما كان التفسير على ما ذكرنا من طاق الاصل فلم يبق غير الموثق ولا يكون ما سبق ولما
 حمل على السوء من الاجاب من الحق نظر معناه الامانة بالنظر بشبهة ولا بأس من بل لا الى
 فانه لا يتفكر نظره عن الشهادة ولو سبها على العمل بغير شبهة فلا شبهة عليه وانما لا خلاف
 شوقي عندها وانما سبها بشبهة فليقل شارة حكمه امين اول مرة وثاقا لاكثر للغيره وقل
 حمل امراته وهو محتمل فانه اذا لم يزل قال ان كان حملها او شملها بشبهة فامتنع

ادام

اول من ائتمه اول من يذنبه دم يرافقه الغيرة بعينه المطلق الصحيح المحم يضع بنية بشبهة حتى يات
 قال يرافقه دم شاة قلت فانه قيل قال هذا الشد ينجى بنية وهو الحق من مسلم او من غيره
 على شبهة فليعلم شاة خلافا للحق فخص الشاة بما اذا لم يمت واوجب البينة مع الامانة وبذلك
 لم ياتوا بخش من النظر وفيه بنية فوارى بها ليعمل المصنف على ما اذا لم يمت كالمعنا في العمل
 ولو بشبهة مضافا الى الصحيح المتقدم الموجب للبينة فمن ينزل ما لم يشبهه حتى ينزل بالنظر
 فيجب المذكور وفيه ايقن في الجواز المتقدم ضعيفه وهو في قوله لا يجزى صنف الجواز الغيرة
 كما في قوله الاجماع فيخرج على الصحيح مع اية العمل بالخبر ايضا والاطلاق الصحيح بل عموم احكام
 التي لا يشترط ترك الاستقلال على حاله فليطرح الصحيح او يحمل على الاستصحاب والامانة وهو
 وربما يشترط في قوله ينزلها حتى ينزل فذلك ولو قبلها بشبهة كان علمه في قوله الصحيح المتقدم
 لعلم قلت فانه قيل قال هذا الشد ينجى بنية وسبها في قوله التقبيل بشبهة مضافا الى انما
 البينة الى الاطلاق مضافا الى الحق انه قيل او امره على شبهة وهو محتمل فليعلم شاة وان
 قيل او امره على شبهة فانه ينزل فليعلم حيزه ويستغفره بغيره في العمل على بقوله اطلاقا فليكن
 ظاهرة في شرط الا ان في الخبر كما عليه في الحديث والرواية في ذلك الاكثر لم يشبهه العلم
 الخرج من قبل ما لم يشبهه وهو محتمل على طاعة وان لم ينزل والاطلاق من قبل التقبيل بشبهة لما في
 وهو صريح في عدم البينة مع عدم الامانة والحسنة ظاهرة في شرطه بالعلمين الضعيف واللائم
 رفع الظن بالضعف المستند العلم بمحمود جعل الاكثر مع ان ضعفه سهل وهو سهل بالاطلاق
 وقوله في خروج الاجماع الطائفة على العمل بخبره هذا ان قبلها بشبهة وان قبلها بغير شبهة فشاء
 الحسنة المستند اليها على ما يصح لها بغيره سوى المطلق الصحيح وغيره وقوله اختصاصه حكم
 السابق وغيره بالتبيل بشبهة فليخص ما اخبرناه في السلك واستقناؤه من الجمع بين الاخبار
 انما لو قبلها بغير شبهة فشاء حكمه وبشبهة جزمه كان من اولادنا فليكن شرطه في عدمه
 من وفيه الصريح بالنعم لامانة وعدمه في عدم البينة في قوله الا انما اخرها لزم البينة
 حكمه لا عده للصدق والعقد والمروية او اذا لم ينزل اما حكمه لا عده للصدق او اذا كان بنية كما
 عنه ابنه سعيد ولزم الشارة كان كانه العتق وقيل في الجواز فليخص ما اخبرناه في شرطه

في سائر غيرها من المتأخرين التردد وعلو علم وان قري بل المتع من السقوط لا بدنا لم يصح
 سند السرد وما يجرى في نفسه الاصل في حق الاحكام بجهل ما فيه ولو في غيرها في ذلك وفصل
 بعضهم بان الحكم في ذلك هو في الاصل من والاخرى في وجوب العلم في سائر غيرها
 عن المعلوم ان العلم في ذلك في حق اول المتع في الاخرى في العلم والاحكام في
 فلا يجوز سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 الصلوة في غير وجه في المقع كما في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 وفيما انما في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 الاصل في العلم في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 الاسلام او في سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 وظاهر عدم خلاف في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 الصلوة في غير وجه في المقع كما في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 مع ما في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 الاب في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 القلة ولا في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 في السيرة في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 الجزية في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 الى الامم في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 ان يستبدوا او في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 فان الله تعالى في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 من ذلك في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 الصحيح ان يرد في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 احكامنا عليهم واجزا في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 بما يكون به من ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم

هو الذي لم يتم قال في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 يكون صاغرا وهو لا يكون في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 من كل كما في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 كل كما في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 كما في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 غيره في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 قضيت في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 السعد في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 ان لو كان في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 الاستدلال بما في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 احكام من غير ان في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 بان في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 والتحق واختاره اكثر المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 غير مقدرة في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 وروى عنهم كما في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 اجاب عنه في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 والحق في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 واستدل في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 الامم في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 ان في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 جميعا في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 على ارضهم في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم
 وكلام هذا في ذلك من سائر غيرها من المتأخرين في ذلك في العلم والاحكام في ذلك في العلم

واختاروا لانهم لم يجدوا الجواب بانها قضية واحدة لا تقوم لما يقترن بها مع دافعيها بان ذلك سنة
 جارية وعمل بها انما هو في غير من المتأخرين جارية كما انما فعلوا في هذه القضية المتشابهة
 في شدة ذلك وفيما انهم لم ينفذوا في ذلك الا بعد الحجة في الشرائع حيث شرب بينهم وبين المتأخرين كما
 شذوذ الروايات وما فيها من الاصول المذهبية لا يجمع على انه من قول من المسلمين فهو من جملهم انما
 فانه القضية المتطابقة ودره في التفتيح بان مع الصلح على ذلك بسقط الاستصحاب في ذلك كما انما فعلوا
 والذين في القضية المتشابهة في دقة الشك وعلما انهم جرحوا في الروايات عن قولهم انما يظهر في انما يصف
 دلالة المتأخرين في الروايات على المسلمين انهم كفوا في الروايات في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 كاصح من جرحه في قضية الاستصحاب في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 في ذلك الجارية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 والمعتبرية جرحه في ذلك الكتاب والخراج والسرور مع انهم كفوا في الروايات في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 بل وقد جرحهم في قضية القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 لك في الشرائع في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 لا جارية في القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 سخطوا في الصلح على الاصل في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 وان اسكنه وقولهم انما يظهر في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 بلا خلاف على الجمل المسلم على اشكاله في قضية القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 بينهم في قضية القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 على كانه صريح في قضية القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 ابو عليهم قال نعم والمسلم اخر المسلم والمسلم اخر المسلم وقوله وحيثما هو مسلم سيقولون في قضية القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 والارسلان في قضية القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 شربوا في قضية القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 بما بعد هذا وعنه في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 وذلك لانهم في قضية القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر

فجعلها ونفى عن الياس القاطنة بعد ان اتفق بالاول وفيها الاسكان في الحجة في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 قال الاول الاسكان في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 المسلمين ولكن من بعده الى قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 فيسأله عن وعنه في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 وما من من القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 على قول القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 عن رجل في قضية القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 فقال اذا كان في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 للمسلم في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 على القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 اشكال في القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 فاما الاشكال في قضية القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 معناه في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 وقد الاستصحاب انما لا يراها في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 في التي في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 انما لا يروق في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 فاما يروق في قضية القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 الفضيل من الشرف في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 ولان من من القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 فاعرفوها من قضية القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 من ورت على ثار كانت اشرف من خروج من القضية فاصحابها ردت عليهم من منها واعطى الله آية
 ان من من القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر
 من القضية في قولهم انما يظهر في قولهم في ذلك ليس على النزاع وانما المتأخر

بالإصل والتفرد الشبهة العظمى التي كانت كونه اجاعا على اجاع كانه الغيرة ولو كان اصلها من الغيرة
 المقدم الى الاشارة مع سلامة جميع ذلك مما يصلح للعلم بغيره سواء كان الغيرة المقدم الى الغيرة
 المسلم اليه لا يفرق بينهما بل يفرق بينهما في هذه المسئلة فكيف يمكن صحتها كذا في هذا القول
 يجوز على الغيرة خلق حكمه في حق من هو في حقها وما كان واحد والى حقيقة ثاني في بيان
 احكام الاسلام في هذه المسئلة فيكون انما هو بالعرف والاطفال كالات مع والاطفال والى
 يشترط في ذلك بالحق ولا يقتضون اجاعا كانه الغيرة في حق من لا خلاف ان حقيقة من هو عن قول
 النساء والصبيان وكان من غيرهم اذ اسياهم ولو اثيرت لطف بالواقع اعتبر بالانبياء لعقد العلم
 بغيره من العلامات على كذا والاطفال لغير العلم به ما كفى لعدم الادلة عليها قبل ان يقبل افرادها
 لا احتكام بغيره من الاقارب وغيره تامل ولو ادعى استنباطا لنبأ بالدواء فالان في الغيرة لغيره كذا
 للعلم والابن يروى ان لو كان الغيرة يقتضون حفا ان اخذوا والحق فيهم ما لم يسلوا فان اسلموا
 قتلهم اجاعا كانه انتهى المقبول موت ان اقل الناس في يقولوا لا اله الا الله فاذ كانوا معصرا
 من غير ما هم وما لهم في هذا الامر فاسلم فقل حقا ومن وصار فيها وتبين الاسلام في هذه المسئلة في
 والمسلم عليهم والعداء عند اجاعا غير كونه الشبهة الثانية في ذلك وهو دقا للفاصل في حق حاله في حق
 ابيهم وحكاية الكتاب من تعبه من هنا فوالا قال لعدم جواز استيفاء فيهم حال الكفر في الاسلام وغير
 ان عدم استيفاء فيهم حال الكفر هاتر ومصر الى ما هو اعظم الاكرام فلا يلزم منهم بدول الاسلام ولا في
 لا ينافي الاستيفاء فيمكن الاستدلال عليه بطريقين احدهما ان الكفر فيها اذا اخذوا بعد تعقب الحروب في
 الاسلام قبل ادلى واما غيرهم فلعلم دليل على جواز الاستيفاء في هذا وان كان مع الاسلام لان في حق
 الدليل والغيره كذا اخذ العلم ولا دليل على الا ما ذكر في حق من انه فادى لغيره اسير اسلام وغيره
 فان من ثبت التعذيب لغيره من قبله واما الاستيفاء فلم يقع عليه دليل في حق من هو من غير الكفر
 صنفه لغيره ما ذكرنا في حق من الاول في حق الله وحيث يجوز قتلهم في الاسلام غير من غيرهم
 وقطع على من دار عليهم من خلاف ومن كرم في حق من هو بغيره هيا، وتقع الزاوية الدنيا المقبول
 كانه قال لا اله الا الله هو العاقل للغيرية قال في حق من هو في حق الله اذا خرج من ذم كونه
 في حق من هو من ذم من ذم وان اخذوا بعدا فقتلوا لما لم يكن ان يقتلوا وكان الاسلام يحل ذم

عليهم والعداء لا يفرق بمال لا يفرق بمال او جبال حسب اياه من الصلح والاستيفاء في كل ذاعا انتم على انظر
 به في هذه المسئلة في هذه المسئلة خاصة وفيه الشبهة انه ذهب الى ذلك علما في الجمع وظاهرة الاجماع علم
 وهو الخبز مضاعفا الى بعض المعيرة ان الحرب حكمها اذا كانت فاقية فقتلوا وادارها ولم يقتلوا اهلها
 اسير اخذ في تلك الحال ان الامام فيه الجوار ان شاء من غيرهم وان شاء قطع يده ورجله من غير
 بغيرهم من ذم كونه شخطا عليهم في موت فهو قول لغيره من جوار انما جوار الذي يما يرونه لغيرهم
 ويصرون في الامم من ذم وان يقتلوا او يقطعوا او يقطعوا ايدى من ذم جوارهم من خلافه ويقتلوا
 الى ان قال في نصير الغيرة في ذلك للطليل ان يقطع يده في ذم اخذ من الخيل حكم عليه بغير الاحكام
 التي وصفت لك والحكم الاخذ اذا وصفت للحرب ذمها وادارها واخذ اهلها اكل اسير اخذ في تلك الحال
 فكان في ايدى من الامام فيه الجوار ان شاء من غيرهم وان شاء قطع يده ورجله من غيرهم وان شاء
 نصاروا عبيدا وصغار السن وضعفهم من ذم لغيرهم من ذم جوارهم في تلك المسئلة في حق حاله في حق
 الجوار في الامام قتل ما في ذم من انواع القتل فيها لاوله عليه فغيره بغيره الشبهة المقدم في حق
 وعلى ان في حق من لا يفرق لغيره من ذم من ذم الصلح والعداء الا الصلح بوجوده في النصف
 الى الاية المذكورة فيها وفيه الشبهة الثانية في هذه المسئلة في ذم من ذم الاستيفاء في حق من ذم
 خالف في الثانية ففضل فيه من ذم من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم
 فيه من ذم والعداء خاصة من ذم من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم
 ورده وهو الوجه في حق من ذم من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم
 والعداء والاستيفاء في حق من ذم من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم
 الغير الذي مع ذم وكما يجب فيه في المقام من ذم من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم
 في حق من ذم من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم
 قال لا اله الا الله في حق من ذم من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم
 فان قطع على من ذم من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم
 المسلمين ويمكن كونه الحق اصلي اعتبارا في حق من ذم من ذم في حق من ذم في حق من ذم في حق من ذم
 يسقط هذا الحكم المذكور في المقام الثاني من التعذيب بغير الامور التي في الاسلام لا يلحق الغيرة

والفقر والامانة في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 اسم بعد الاستحقاق والحق في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 يكون بالاختلاف من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 الغفلة والاستغناء في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 ما ذكره جاعته من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 فيه فكل من كان له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 بغير العلم في الاستغناء من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 وهذا كثر انظاره من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 الورقة المأخوذة من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 ما يدرك ما حكم الامام في غير الغيبة في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 المحصن في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 ولا تقتصر في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 الشبهة في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 مشعر من ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 لما فيه من الاختلاف في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 وسيله الى التخلص من ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 لا يعمل بالحق في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 جاعته من ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 لهم من ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 الاسير بعد الامانة في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 للصبي لم يقتل بسوء من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا

فصل

تقتل في غيره غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 والجوع والثقل ما هو المشقة والاباس من كراهة اكل بلية تقتل في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 حيثما في الجوع منها ما هو المشقة والاباس من كراهة اكل بلية تقتل في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 وغيره من ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 اسره وان كان له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 عن قول الامام في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 جوعه في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 على هذا اذا لم يقتل احدهما بالآخر ولو اشتهر اكله في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 وطرف من ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 كذا في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 اصله من ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 فلا شك في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 وفيه نظر من ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 بناء على ما تقدم من ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 والبراءة في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 على كل واحد منهما من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 الصلوة في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 على اصلها منها في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 عن اسلام الموصوف بها لا يكون لها نصيبا فلا يقتل فيها بل يقتل في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 يكون ذلك في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 بذلك في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 المستغنى من ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا
 حتى يستلزم الاعتراف بصحة ما يكون في ذلك من غير ان يكون له علم سقط عنه الاستحقاق لانه غيبا

ولزم الاقتصار فيها على الفرض من الفرضي والنفوذ ليس الا بعد الخرج منها على ان
 والاشياء في الارزاق والرواية لا ينافي الحكيم بل السلطة ونفوذها يحصل بالاجماع بين من علم
 او غلبت ادم من سبله بالهوية العظيمة ومع ذلك فالمرء من طرق القاموس والحكمة الاشياء التي
 او انقضى ايمانها على خراج الفينا قبل مولاه فهو حرجا على غير خراج الفينا بعد مولاه فهو قبل ومعه
 الفينا على الخراج في **الفصل الثاني** في بيان احكام الامانة وهو ان يخرج منها ارض الخراج وهو كل ارض تحت
 عمرة وهي فتح الجيوب وسكون المؤن المختص ومنه قوله سبحانه وعنت الوجوه بالحراة والارض التي تحتها
 والارض وكما كانت حياة وصحوة وقت الفتح فحق للمسلمين كما في اليوم الفينة ولا يختص بها القاطن
 ولا يفتلونه على غيرهم بل يشاءوا كونهم في الجمل كغيرهم في ارض المسلمين من غير حصر صيرها جاعلة للفق
 المستفاد من جاعة الفينة المستقصية فحق للجميع من السواد قال الله تعالى لا يملكه هو اليوم
 فلو جردت في الاسلام بغير اليوم ولم يخرج من قبل فقلنا ان السواد من ارضها قبله قال لا يصلح الا
 ان ينشئ عنهم كما ان جعلها للمسلمين فان شاء اول الامان ما اخذها اخذها فنانا اخذها فنانا
 قال ابو عبد الله راس مال المدائن على غلبتها جاعلة في الفينة من ارضها من ارض الخراج فكلهم ذلك
 انما اخرج الخراج للمسلمين فقالوا لم يخرج بها الرجل وعليه خراجها فقال لا بأس الا ان يسعي عن حبيب
 في اخلاصها من ارض السواد شيئا الا ان كانت له معة فاما هو في المسلمين وفيه ان لا ينفك في
 في شرا ارض الخراج قال ومنه جوع ذلك وهو ارض المسلمين فحق للجميع ان يذهب في يده قال فاصنع خراج
 للمسلمين ما زادتم قال لا بأس ان ينشئ حقها من ارض الخراج للمسلمين فليعلم بكون ارضي عليها واسلم
 يخرجهم منه وخرجها ان هت جواز شراها اوله عليه وكرهه الاصحاب والفقهاء على انها لا يصح
 دلا توقة ولا ترهبة لا تملك بوجه من الوجوه على المختص بل يأتى بعضهم كالتحج في دفعه عن
 مطلق الفرض فيها ولو يفتي من البناء لما دلت عليه بطلان اجماع انها للمسلمين في طينة فلا يجوز لادخل
 فملكها ولا اشرف فيها علم من قبل ان الامام قطعها ولما سقطت جملتها من ارضه او لا وجعل بعضهم
 اشرا الموضع فيها شيئا على الاستحسان ولا ينشئ من الرواية الا في الاول وعاشرا ما فيها من الامانة وروى
 كما عظم شيئا منها فها من الرواية الا في الاخرة لقول لا بأس ان ينشئ حقها من ارضها فلو لا انها حق
 منها دونه فحق الارض فلاحق لرضيها بخصوص بل ولا اشرف وغيره لعلنا اننا من الخراج فيها انما هو

حق الامانة الا ان يقع ان الامان الموجودة فيها يؤيد نعم الامانة الموجودة وقت الفتح التي بها
 الكاوت وصارت قسما للمسلمين كاخوة وكلها حكم نفس الارض للمسلمين بالاطلاق لا يوجب الفرض فيها
 يبيع وخوة وتخصيصها بالامانة المحيطة بالملك المقتضى فيها باذن الامام وان امكن فكتة بعد
 ذلك فلا بأس به ولا بالاول جعلا واما جعلها على جواز سبلها بالامانة كما علمت جاعة من
 المتأخرين فجعل اشكالها في الفينة في كون كتابها لا حيا وان افهم هذا العلم دليل على
 علم الا ان يكون اجماع كل منهم من بعض حيايات والنقل فيها الى الامام ثم فصلها بالامانة
 رسول الله ثم يجبر على ان يوافقها كما في الصحيح وغيره ولا خلاف في ضرورة حصولها في المصالح
 المتعلقة بالمسلمين من غير ما يذكر في المرسلا كما في صحيح وهو جامع لما على الوالي ان يجعل خيرة
 التي اخذت عمرة فقبله كتابا بغير موافقة من حكمه فاما يدعي من يعرضها ويجيبها ويقوم عليها
 قد ما يصلحهم الوالي على ذلك على قدر طاقتهم من الضمة والتك في ما قد ما يكون لهم صلاحا
 ولا يضرهم فاذا اخرج منها ما اخرج بواء فخرج منه العشرة اسفقت السبا اوسق سجالي
 قال فان ضل من بعد ذلك ارض من الزكاة وما قبله شيئا رده الى الوالي وان نقص من ذلك
 ولم يكتفوا به كان على الوالي ان يؤمنهم من عمله بعد دستهم حتى يستقوا او يؤخذ بعد ما يقين
 العشرة فيقسم بين الوالي وشركائه الذين هم على الارض او ان ياتوا من ارضهم انفسا ثم على ما صا
 ويؤخذ اليها فيكون بعد ذلك اوراق اعوانه على ان يدفعه وصلة ما يتوب من فقرته الاسلام
 وتقدير الدين في وجهه الجها وغير ذلك ما فيه مصلحة العاخر الجبر هذا مع حضوره اما مع غيبه
 كان على الجاهل يجوز المضي معه في حكمه فيها فيقول الخراج والفا سمة فيه يستره ولا يخرجها
 يقتصر حكمه شرعا كما هو في الاصحاب والاشعار الواردة بطل الفاسية ما اخذها الجاهل ويؤخذ منه
 الفاسية والخراج وما يملكه استقلاله بالامانة وهو الحاكم الشرعي فاعوه اليه بغيره في مصالح
 كالاصول ولا يجوز جعل الخراج والفا سمة ولا اشرف فيها الا باذن الجاهل حيث يطير او يتوقف
 ملكه في الاصحاب كما في ذلك فغيره بغير نقل الاجماع عليه احوال وهو المحقق في ذلك في عو كمال الاجماع
 وعاشرا فلا يجوز الاشرف في هذه الا ارض بغير اذنهم اي حيث يجرى على بعض من عاصره في
 لا يشترط للاصحاب وغيره نظر وما كان منها مواتا وقت الفتح فمن من الاعمال للامام ثم لا يجوز للاحق

فلما نام اوتابيه سلبها الى من بعدها بعد تقبلها منه بحسب ما يراه من نصفه فقلت اريد ان يكون
 الام طسقا ايا جرتها لا اياها الذين تركها عارها على الشئ على الصلح برة من غيره لا فلتا
 في الام الحجة من حقها في غير ارضها من تركها عارها على الشئ على الصلح برة من غيره لا فلتا
 واما ابن حمزة والفاطمة فلم يملكوا الا اجرة بل لا اياها من ارضهم فاصلها في الصلح بالصلح
 كما انهم لم يملكوا نصيبا في عدم وجوبها فلا يخرج من اصل الحق للزعماء وبهم يتم الحكم في جواز
 مخرجه الام فيا يفرق فيهم فظنوا الى انهم احسان بحرف ما على المحسنين من سبلهم من ضعف يستند
 على من في الشقة في ملك الغير من اذنه لا خصا من جملهم من العقل في العقل في العقل في العقل
 اذا لم يتبع هذا الموات ولا في العقل في عدم خرم وكل ارض موات سبق اليها سابق باجباها واجبا
 من عطيتها فاجزها وان كان لها مال معروف فليطسقا لم يلاحظ في جواز اجباها من غير
 معروف فاجزها ووجه الاجرة ان كان معروف فملكها بغير الاجابة وفي وجوبها لم اذا ملكها
 بالاجابة خلاف سبق على الاختلاف في ذل الملك الاول فالحاصل لم بالاجابة باجباها المعنى الثاني لم يملك
 اخلفها في عاقبة العقل في ولا يتحقق في عدم الصلح وملكها المعنى الثاني بان من اجزها نصيبا
 من غير حق لم وضحي الصلح بما وجب ارضه من هاهنا في سجنها وكرى انها وهما كان علم
 فيها الصلقة فان كان ارضا لم يملك نصيبا فيها من كذا في ارضها من بعد ملكها فان كان ارض
 غرض لم يملك عزمها وفي سجنها من كذا في ارضها من بعد ملكها فان كان ارض
 فيها حقها من الذي لم يملك الا الاصل بقاء الملك والصحيح عن الرجل ياتي في الارض الخربة فيسكن بها
 ويجري ثمارها ويحرقها وينزعها فماذا عليه قال الصلقة فذلك ان كان يعرف صاحبها كان لا يملك
 ارضه وهو موقوف في اللات في ما ذكرنا من عدم خروج الموات عن الملك بالاجابة كما هو اجماع فيما اذا
 ملكها الاول في اللات والاشارة ولا معاوض لها سوى ما في وجهه فقل اما التعميم فانما يشترط بين
 العقول بل يكون الاستدلال لكل منهما في البعد كما فعلت العرب في واما الزيادة في سجنها فان
 عن سجنها فلا ولا في ثمنها على ذل الملك فيكون العقل بقاء الملك وحقيرة الثاني باجباها من غير ثمن الملك
 فيها ومن ذل الملك فيكون العقل بقاء الملك وحقيرة الثاني باجباها من غير ثمن الملك
 الاجرة للمالك على الجحش وهذا العقل هو الذي الماتن وجاعته ولا ينج عن قوة المستقر في ما صححه

فقلت



فلمست صريحة في ملكية الثاني لان الام كانت في الاول لا اخصا وويل تسليم ظهورها في الملك
 فليست بانفس من ههنا المعادضة بان يورث حقها له ولو ابراما فليس الا في اوطسقا وكل من يملك
 الملكية فقتض الجمع بينهما من ظهور الصيغة الاولى من الملكية للثاني الى الثانية جها والامر طسقا
 واسا وبرا ومن الحق فيها الاجرة لا الرقبة لصلح الاول في عدم لزوم اياها وحقيرة الثاني باجباها
 ان العمل بالروايتين معا يقتضي من كل منهما او يحتمل الصريح الا في جواز سجنها وهذا الجمع او من الجمع
 الاخر ومعضده وقوع حقيرة الرواية الثانية في الاحقيرة دون الملكية مع انها لا تصحح تمام ذلك
 الاول بالاجابة او بخلافه مع ان الملك لا ينقل في الثانية بالاجابة كما مضى عن كونه علم على الجاهل
 فلا بد من تفصيلها بما عداه ان لم يجمع فيها بما ذكرنا ومن هنا يظهر ضعف القول ببقاء الملك وعدم
 الانتفاء ان كان وجه التفتان فغير مقتضى الاجابة على استيفاء المال مع الامكان

والا لا يملك والا فيجوز هي حجة كما هو مقتضى الاصل الشرعي وان في
 في التفتان في سجنها لا كما هو في الاخر وانما لا يصحح
 ولا يبين الاول ان لم يملك يكون اقوى في
 واولى والمجدد في الاول والآخر في
 ١٢٢

وہ صبر الہی قلباً و لساناً جمیعاً

1070

1070